غَيْرُ الْمُطَّرِدِ

فِي الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ

قِرَاءَةٌ فِي الْعِلَاقَةِ بَيْنَ الْقَاعِدَةِ وَالنَّصِّ

غَيْرُ الْمُطَّرِد

فِي الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّة

قِرَاءَة فِي الْعِلَاقَة بَيْنَ الْقَاعِدَة وَالنَّص

الدُّكْتُور مُحَمَّد عَبْدُو فُلْفُل

مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع

حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبْعَةُ الأُولَى
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٨٣٢٨ / ٢٠١٣م

I S B N
978- 977- 481- 092- 3

دار الكتب المصرية
فهرسة أثناء النشر - إعداد إدارة الشئون الفنية

فلفل ، محمد عبدو .
غير المُطَّرِد في القراءات القرآنية : قراءة في العلاقة بين القاعدة والنص . - ط١ . - القاهرة : مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠ .
٢٢٤ ص ؛ ٢٤سم .
تدمك ٣ ٠٩٢ ٤٨١ ٩٧٧ ٩٧٨
١- القرآن - قراءات
٢- القرآن - التجويد أ - العنوان
٢٢٨

مكتبة الإمام البخاري
الإسماعيلية ٤٦ شارع الجمهورية .. الثلاثيني .. بعد السنترال
تليفون ٠٦٤٣٦١١٦٨٦

المحتويات

تصدير أ.د. محمد حماسة عبد اللطيف ٧

مقدمة ٩

الفصل الأول : في العلاقة بين القراءة القرآنية والقاعدة ١٩

الفصل الثاني : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند من قبل سيبويه ٣٣

الفصل الثالث : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند سيبويه ٣٨

الفصل الرابع : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند الكسائي ٤٧

الفصل الخامس : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند الفراء ٥٢

الفصل السادس : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند الأخفش ٥٩

الفصل السابع : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند المبرد ٦٤

الفصل الثامن : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند الزجاج ٦٧

الفصل التاسع : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند ابن السراج ٧٥

الفصل العاشر : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند النحاس ٧٨

الفصل الحادي عشر : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند الزجاجي ٩٤

الفصل الثاني عشر : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند السيرافي ٩٧

الفصل الثالث عشر : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند الفارسي ١٠٠

الفصل الرابع عشر : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند ابن جني ١٠٧

الفصل الخامس عشر : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند الزمخشري ١٢٠

الفصل السادس عشر : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند ابن يعيش ١٢٩

الفصل السابع عشر : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند ابن الحاجب ١٣٧
الفصل الثامن عشر : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند ابن عصفور ١٤٥
الفصل التاسع عشر : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند ابن مالك ١٥٢
الفصل العشرون : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند الرضي ١٥٩
الفصل الحادي والعشرون : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند أبي حيان ١٦٤
الفصل الثاني والعشرون : سبل معالجة النحاة لما لم يَطَّرِد لديهم في القراءات .. ١٨٨
مدخل : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند النحاة عامة ١٨٨
سبل معالجة النحاة لما لم يَطَّرِد في القراءات ١٩٠
أولاً : الاقتصار على عدم طرد ما في القراءة ١٩١
ثانيًا : تلحين ما في القراءة ١٩٤
ثالثًا : الطعن في ضبط رواة القراءة ١٩٥
رابعاً : حمل ما في القراءة على اللهجة الخاصة ١٩٦
خامسًا : توجيه ما في القراءة وتأويله ١٩٨
المصادر والمراجع ٢٠٠
١ـ فهرس الآيات القرآنية ٢١١
٢ـ فهرس مسائل النحو والصرف ٢١٨
السيرة الذاتية للمؤلف ٢٢٣

* * *

تصـــديـــر

بقلم أد. محمد حماسة عبد اللطيف

الكتاب الذي بين يديك ـ عزيزي القارئ ـ كتابٌ مُهِمٌّ الموضوع عميقُ المعالجة، دقيقُ المسلك أعدَّ له مؤلفه، فأحسن الإعداد، وجمع فأكثر الجمع، وصنع فأحسن الصنيع، الكتابُ في مجال القراءات القرآنية ، أو إن شئت الدقة في غير المطرد منها، وهو موضوع شائك، يلزم صاحبَه أن يحتاط له كلَّ الاحتياط، وأن يحذر أبلغَ الحذر حتى يخرجَ من خوض غماره سالمَ الدين صحيحَ المعتقد، فالقراءات القرآنية بحرٌ عميقُ الغور متباعدُ الشطآن، لا يأمن راكبُه الزللَ ولا مرتادُه المخاطرَ ، ولكن مؤلف هذا الكتاب ـ وهو أخي الأستاذ الدكتور محمد عبدو فلفل ـ غائص ماهر،وسبَّاح خبير، استطاع بما امتلك من علم، وبما وُهِبَ من ذكاء أن يركب هذا البحر وأن يصل إلى شاطئ الأمان موفورَ السلامة كثيرَ اللالئ .

لقد أجمع النحاة على أنه يجوز الاحتجاج بالقرآن الكريم وبكل قراءاته حتى ما وُصِفَ منها بأنه شاذ، وهو مَظِنَّة عدم الاطراد، يقول السيوطي(وما ذكرتُه من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافا بين النحاة) وبيَّن ابنُ جني أن ما يُسَمَّى شاذا من القراءات(ضاربٌ في صحة الرواية بجِرانه آخذٌ من سمت العربية مهلةَ بيانه لئلا يُرَى مُرَى أن العدول عنه إنما هو غضٌ منه أو تهمةٌ له) ومع هذا الإجماع المشار إليه والبيان الذي أوضحه ابنُ جني كان سلوك النحاة مع القراءات مختلفا، وقد حفلت كتب التراث بنماذج كثيرة لهذه المواقف المختلفة ، وقد تناول مواقفَ النحاة من القراءات عددٌ من الباحثين المعاصرين غير أن تناول الدكتور محمد عبدو فلفل يمتاز بعدة أمور :

أولها : أنه قد دربَ على هذا المجال من قبل، وراز كثيرا من جوانبه، واستوى لديه أمرُه، ونضج فيه فكرُه، ودار حول ما ليس مطردا عند النحاة مما يُسَمُّونه قليلا أو نادرا أو شاذا وغير ذلك ، فقد كتب من قبل « الشاذ عند أعلام النحاة » و « اللغة الشعرية عند النحاة » فمدارُ اهتمامه إذن هو(ما لم يَطَّرِد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة)وهو موضوع رسالته للدكتوراه سنة ١٩٩٣م . فهو إذن ليس جديدا على هذا المجال، وليس مقتحما له دون تجربة سابقة، بل خبِرَ ميدانَ عمله، وتعرَّف جوانبه، ولا

ينبِّئك مثل خبير.

وثانيها : أنه لم يكتف بواحد أو اثنين من الأعلام النحاة ممن تناولوا العلاقة بين القاعدة ونصِّ القراءات القرآنية، وخرج بحكم يعمِّمُه على الجميع، بل تتبع في دأب وصبر وأناة أعلامَ النحاة في تراثنا النحوي ذوي النباهة والذكر، وذكَرَ مقولاتِهم وحرَّرها وناقشها ، يهديه في ذلك فهمٌ دقيقٌ لما ينبغي أن يكون عليه عملُ النحوي ورأيٌ صحيحٌ في موقع القرآن الكريم وقراءاته من الاحتجاج لدى النحويين سواء أكانت آراء هؤلاء مباشرة أم كانت مما يمكن أن يُفْهَم من تبنِّيهم قواعدَ تصطدم وصريحَ القراءات القرآنية، ويكفي أن تعلم أنه تتبع آراء اثنين وعشرين عالما من علمائنا السالفين منهم عبد الرحمن بن هرمز وأبوعمرو بن العلاء والخليل وسيبويه والكسائي والفراء والأخفش والمبرد والنحاس والزجاجي والسيرافي وأبو علي الفارسي وابن جني مرورا بالزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب وابن عصفور وابن مالك والرضي وصولا إلى أبي حيان الأندلسي .

ثالثها : أنه لم يكتف بعرض آراء هؤلاء العلماء كما فعل كثيرٌ من الباحثين ،ولكنه بحث سُبُلَ العلاج لما كان منهم في فصل أخير، خصصه لهذا الغرضِ، فاكتمل بذلك عملُه، واستوى قضيةً محددةَ الأبعاد مستوية الأركان .

وقد جاء هذا الكتاب فضلا عمَّا سبق في لغة علمية صافية، لا كزازة فيها ولا ترهَّل، ويغلف معالجتَه أدبٌ جمٌّ وتقديرٌ كبيرٌ لعلمائنا وتوثيقٌ دقيقٌ وحواشٍ ثرَّة وصياغةٌ محكمةٌ، تجعل قارئه يُقْبِل عليه، وكلما مضى فيه ازداد به افتنانا وإعجابا، وتحققت له متعة يندر أن تتحقق له في مثله مما يتناول مجاله .

إنني أُحَيّي أخي الأستاذ الدكتور محمد عبدو فلفل ، وأسأل الله أن يحسن له عن هذا العمل المثوبة، وأن يجزيه عنه خيرَ الجزاء، ونأمل – نحن العاملين في هذا المجال – أن يتحفنا بالمزيد إن شاء الله تعالى .

محمد حماسة عبد اللطيف

أستاذ بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

مُقَدِّمَة

يُدرك المَعْنِيّون بالنحو العربي وعلوم القرآن أن العلاقة بين قاعدة النحوي وقراءات القرآن الكريم لم تكن على درجة كافية من الوضوح والاستقرار والانسجام ، وقد بدت معالم ذلك واضحة في الجمع بين إجماع النحاة على الاستدلال بمختلف قراءات القرآن الكريم ، وعلى فصاحته وتبجيله وتعظيمه وجعله رأس مصادر الاستشهاد في بناء القاعدة من جهة ، وبين تحكيمهم القاعدة بالقراءات تحكيمًا انتهى في كثير من الأحيان إلى التضعيف أو التقبيح أو الرد أو التلحين من جهة ثانية[١] مما يعني أن قواعدَهم لم تستوعب بعضَ ما جاءت به قراءات القرآن الكريم على اختلاف منازلها تواترًا وشذوذًا ، والراجح أن قلق العلاقة بين القاعدة النحوية والقراءات القرآنية مظهر من مظاهر قلق التوفيق بين الإنساني النسبي وبين المقدَّس المطلق التقديس ، فالقاعدة النحوية في النهاية تصور إنساني يسعى إلى استيعاب وضبط وتصنيف وبيان آلية عمل المدونة اللغوية العربية على اختلاف مصادرها وتجلياتها ، ومما لا شك فيه أن هذا الاستيعاب نسبي لأسباب ، ليس أهمها أن القاعدة اللغوية لا تعدو أن تكون مقاربة بشرية ، لا تَتَّسِمُ بالشمول المطلق ، يُضاف إلى ذلك أن اللغة التي تسعى القاعدةُ إلى ضبط نصوصها وتصنيفها وبيان آلية عملها ظاهرةٌ اجتماعيةٌ تتمرَّد على الضبط المطلق كما تتمرَّد على الخضوع الكلي للقانون أو القاعدة ، لذلك كان الشذوذ عن القاعدة أمرا طبيعيا مألوفا في لغات

---

(١) انظر : دراسات لأساليب القرآن الكريم ؛ القسم الأول ١ / ١-٢ ، ١٩-٣٣ ، الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٤٠-٤١ ، ١٦٧ ، ونظرية النحو القرآني ٢٧ ، وتلحين النحويين للقراء .

البشر عامة[١] مما يعني أن من الطبيعي أيضا بقاءَ شيءٍ من المدونة اللغوية العربية على اختلاف مصادرها غير منطوٍ تحت لواء قاعدة النحوي ، ومع ذلك دعا غير واحد من المعنيين كما سنرى إلى أنْ تُوَسَّع القاعدة توسيعًا يُمَكِّنُها من استيعاب كلِّ ما جاءت به قراءات القرآن الكريم ، بمعنى أن تتحكم القراءة القرآنية بقاعدة النحوي ، لا أن تتحكم قاعدته بالقراءة . وهي دعوة قديمة جديدة كما سنرى في الفصل الأول من هذا العمل .

والذي يميل إليه المرء أن القضية إذا ما نُظِر إليها في ضوء منطق الأشياء وظيفةً وطبيعةً لا تبدو بهذه الصورة من التحكم أو العناد أو الصراع بين النص والقاعدة ، توضيحُ ذلك أن الشذوذ اللغوي ـ كما ذكرنا ـ ظاهرة طبيعية في لغات البشر عامة ، ونحاةُ العربية على مرِّ العصور لم يتنكروا لهذه الحقيقة ، يضاف إلى ذلك أن العربية بفعل امتدادها التاريخي واحتكاكها بلغاتٍ عدةٍ ، وبفعل تبايُناتها اللهجية تنطوي دائما ـ كسائر لغات البشر[٢] على تطورات وتباينات ، يمكن تفسيرها في كثير من الأحيان ، ولكن لا يمكن استيعابها جميعًا في قاعدة ، يُرادُ لها أن تحقق قدرًا مقبولاً

---

(١) انظر ما قاله ماريوباي في لغات البشر ٤٣ . وما قاله جوزيف . فندريس في اللغة ٢٠٣ . وانظر أيضا ما عرضه الدكتور حسين عباس الرفايعة في ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ١٧-٧١ ، وما جاء في ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف ٠٠ ص ١٥ وما بعدها . وفي هذا السياق نذكر قول سفيتان تودروف في ص (٢) من مفهوم الأدب المخالفة بحاجة من أجل وجودها إلى قانون سوف يُخْرَق . . . والقاعدة لا تغدو مرئيَة حيَّة إلا بفضل مخالفاتها .

(٢) في معرض انتقاده لفكرة التزامن في دراسة اللغة عند سوسير يقول جان جاك لوسركل في ص / ٨٠ / من عنف اللغة (الحقيقة تبقى في أن إسهام سوسير الجديد والثوري يكمن في تركيزه على التزامن في اللغة ، وليس على تطورها ، كما أن الدراسة المتزامنة لحالة اللغة ليست بالموضوع اللاتاريخي ، أو اللاجتماعي) ويقول لوسركل في ص / ٢٥٤ / (إن مفهوم حالة اللغة في زمن من الأزمان ليس تجريدا يمكن القبول به ، ذلك أن الهندسة النبيلة والاستقرار الذي يقوم عليه =

من الوظيفة التعليمية المرجوة ، وفي ضوء ذلك يغدو من المقبول القولُ بأن قاعدة النحوي لا تسعى إلى أكثر من أن تكون مقاربة نسبية ، تُسَلِّم بأن يبقى شيء من المدونة اللغوية العربية على اختلاف مصادرها غير منطو تحت لوائها ، وقد صْدَرَ أئمةُ العربية في تقعيدهم لها عن هذه المُسَلَّمة ، فبَنَوا القاعدة على الاستقراء الناقص ، وشاعت لديهم منذ وقت مبكِّرٍ فكرة البناء على الكثير الشائع فيما وقفوا عليه من كلام العرب ، وجعلوا ما خالف هذا الكثير مما يحفظ ولا يقاس عليه[١] ، مع اختلافهم فيما جعلوه من ذلك ، واختلافهم في تسمياته كالشاذ والقليل والنادر ، ومع ما هو معروف من عدم وضوح البعد المعياري القاعدي لهذه المصطلحات لديهم في كثير من الأحيان . على أن هذه التحفُّظاتِ كلَّها لا تنفي حقيقةً ، مفادُها أن صِحَّة المبدأ لا يطعن فيها الاختلاف في مواضعِ استثماره أو تطبيقه ، والراجح أن ذلك مألوف في العلوم الإنسانية عامة .

= مفهوم اللغة دائماً عرضةٌ للزعزعة من قبل الكثرة الخلاقة للهجات الفردية أو اللهجات الاجتماعية ، وعليه دائما أن يتصالح مع النتائج التي يسقطها ماضيه على حاضره ٠٠٠علينا أن نخضع فرضية التزامن للنقد ٠٠واللغة هي في الوقت ذاته ذاتُ نزوع للتغيير وميَّالةٌ في الوقت نفسه لصدِّه وفي هاتين النزعتين تتم مساءلة جدِّية لمغزى التزامن)

(١) ومن هذا القبيل ما ذكره القفطي في إنباه الرواة ٢ / ٣٧٥ عن عيسى بن عمر الثقفي (١٤٩ هـ) من أنه (وضع كتابه على الأكثر ، وبوَّبه وهذَّبه ، وسمَّى ما شذَّ عن الأكثر لغاتٍ) وشبيهٌ بذلك في هذا السياق ما نسبه الزبيدي في طبقات النحويين واللغويين ٣٩ إلى أبي عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) من قوله (أحمل على الأكثر وأسمِّي ما خالفني لغاتٍ) وقد غدا هذا المبدأ أصلَ الأصول عند النحاة فيما بعد ، لذا نرى ابن السراج (٣١٦هـ) يقول في الأصول في النحو ١ / ٥٦-٥٧ (اعلم أنه ربما شذَّ الشيء عن بابه ، فينبغي أن تعلم أن القياس إذا اطَّردَ في جميع الباب لم يُعْن بالحرف الذي يشذُّ منه ، فلا يطرد في نظائره ، وهذا يُسْتعمل في كثير من العلوم ، ولو اعْتُرِضَ بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم) .

ولمَّا كان القرآن الكريم بمختلف قراءاته يتمثَّلُ العربية ، ويمثِّلها فيما استعمله منها كان من الطبيعي أن يكون كثيرُه وقليلُه و نادرُه و شاذُّه هو كثيرَ هذه اللغة و قليلَها وشاذَّها ونادرَها ، أي أنَّ الطبيعي أن يكون في قراءات القرآن الكريم على اختلاف منازلها ما لم تستوعبه قواعد النحاة ، وهذا لا يقدح في فصاحة هذه القراءات ؛ لأن مخالفة قياس النحوي لا تعني بالضرورة عدم فصاحة ما يخالفه[١] ، ولا شكَّ أن ما تقدَّم يفضي إلى حقيقةٍ ، مفادُها التسليمُ بأن في قراءات القرآن الكريم على اختلاف منازلها

(١) في هذا السياق يقول الدكتور محمد العمري في البلاغة الجديدة ١٦٤- ١٦٥ (حين تصدَّى علماء العربية مع الرواية والتوثيق إلى تمحيص العربية واستنباط قواعدَ عامةٍ ، تجمع شتات المتن المنجز عن طريق القياس تبيَّن لهم بعد تكشُّف البنية النحوية الصورية أن هناك استثناءات كثيرة ، لا يستوعبها النسق النحوي إلا عبر إجراءات تأويلية . . . أضف إلى ذلك أن هذه الاستثناءات ترجع إلى نصين مسلَّم بفصاحتهما ، بل هما مرجع العملية التقعيدية ؛ الشعر القديم الجاهلي ، والقرآن الكريم) وقد عبَّر أئمة العربية عن هذه الحقيقة بما عُرِفَ لديهم بالشاذ في القياس الفصيح في الاستعمال . للتوسع في الوقوف على معالم هذه الحقيقة لديهم نظرياً وتطبيقياً . انظر ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة . . ص ١٥ وما بعدها لمحمد عبدو فلفل و ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ٢٧ للدكتور حسن عباس الرفايعة . ولوضوح حقيقة ما يُعْرَف بالشاذ في القياس الفصيح في الاستعمال يُوْصَفُ بالشذوذ بلا حرجٍ بعضُ ما في القرآن الكريم ، ومن ذلك ما جاء في شواذ الإعلال والإبدال في القرآن الكريم لفريد عبد العزيز الزامل ، وهو بحث منشور سنة ٢٠٠١ في ع٢ . مج ٣ من مجلة الدراسات اللغوية ، ومما نحن بصدده وصفُ غير قليل من الحالات الصرفية الواردة في القرآن الكريم بالشذوذ أو مخالفة القياس في ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي للدكتور حسين عباس الرفايعة . ومع كلٍّ ما تقدم لا يتفهَّم بعضهم قدماء ومحدثين أن يوصف شيءٌ مما جاء في القرآن الكريم بالشذوذ عن قياس النحوي . انظر لغة أكلوني البراغيث ١٨١ بحث لدكتور عبد الرحمن محمد عبد الرحمن العمار . مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . ع ٢٧ – ١٤٢٠هـ ، و باب أحست ؛ دراسة لصورة من صور التخلص من اجتماع المثلين بالحذف ٩٠ بحث للدكتور سيف العريفي . مجلة الدراسات اللغوية. مج ١٢ . ع ١١٤٣ . ١هـ ٢٠١٠م

ما لا ينطوي تحت لواء قاعدة النحوي ، ونحاةُ العربية عملوا بهذه الحقيقة صرَّحوا بذلك أم لم يصرحوا ، بغض النظر عن اختلاف مواقفهم مما لم تستوعبه قواعدهم من نصوص القراءات ، وعن اختلافهم في تحديد طبيعة وأبواب الظواهر اللغوية التي جاءت بها هذه النصوص .

والجدير بالذكر أن ذلك لا ينفي حقيقة ، مفادها أن القرآن الكريم عند النحاة (أعلى مصادر السماع وأعزُّها وأغلاها وأهمُّها . . . فبه يرمون ، وعنه ينافحون ، وعن فصاحته بفصاحته يجادلون ، وهم الذين كان همُّهم وسدمهم في نحوهم أن يدرسوا النص القرآني ، ويستنطقوه ، ويستنبطوا قواعده ، وكان منهم القرأَّء والحُفَّاظ . . . ولعل غيرتهم وحرصهم على سلامة النص القرآني هي التي دفعتهم إلى الطعن في بعض القراءات ، لا في القرآن ، تنزَّه القرآن عن ذلك ، وجلَّ النحاة أن ينزلوا إلى هذا الدرك)[١] .

في ضوء هذه المقاربة التي عُرِضَتْ معالمها فيما سبق من هذه المقدمة سيعرض هذا الكتاب للعلاقة بين قاعدة النحوي والقراءات القرآنية على اختلاف منازلها تواترًا وشذوذا ، وذلك لتوضيح حقيقةٍ ، مفادُها أن في القرآن وقراءاته ما لم تستوعبه قواعد النحاة ، وللعمل على تفَهُّم هذه الحقيقة تفهُّما علميًا ، يقوم على التسليم بأن هذه الحقيقة لا تعني بالضرورة قصورا في القاعدة كما أنها لا تعني بكل تأكيد قدحًا في فصاحة القرآن الكريم وقراءاته ، وذلك إذا ما راعينا طبيعة اللغة المتأبية على التقنين المطلق والتقعيد الشامل كمراعاتنا للقاعدة اللغوية ذات الوظيفة التعليمية في المقام الأول ، منطلقين في ذلك كلِّه من التمسُّك بمعادلة ؛ طرفاها

(١) ابن يعيش النحوي ٣٧٢-٣٧٣ للدكتور عبد الإله نبهان .

الحفاظُ على هيبة النص القرآني وقدسيته ، ومراعاة حرمة الموضوعية العلمية في معالجة ما نحن بصدد الحديث عنه ، وذلك بالتتبع التاريخي لما عرض له نحاة أعلام من الحالات النحوية والصرفية والصوتية التي لم تستوعبها قواعدهم .

وقد جاء الكتاب في هذه المقدمة ، وفي عدد من الفصول والفهارس الفنية ، وقد شُغِلَ **أول هذه الفصول** بعرض العلاقة بين القاعدة والقراءة القرآنية عند جمهور الدارسين ، **أما آخر الفصول** فقد عُنِيَ باستخلاص وإيجاز السبل المعتمدة لدى النحاة في معالجتهم لما لم يَطَّرِد في القراءات لديهم . وما بين أول فصول الكتاب وآخرها تتالت فصولٌ عدةٌ ، شُغِل كلٌّ منها بتناول ما لم يَطَّرِد من القراءات في القاعدة النحوية عند واحد أو أكثر من الأعلام الذين عُنِيَ بهم الكتاب ، وهم عبد الرحمن بن هرمز (١١٦هـ) وأبو عمرو بن العلاء (١٤٩هـ) والخليل بن أحمد (١٧٤هـ) وسيبويه (١٨٨هـ) والكسائي (١٨٩هـ) والفراء (٢٠٧هـ) والأخفش (٢٠٨هـ) وأبوالعباس المبرِّد (٢٨٥هـ) والزجاج (٣١٠هـ) وابن السرَّاج ٣١٦هـ) وأبو جعفر النحاس ٣٣٨هـ) والزجاجي (٣٤٠هـ) وأبو سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) وأبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) وابن جني (٣٩٢هـ) والزمخشري (٥٣٨هـ) وابن يعيش (٦٤٣هـ) وابن الحاجب (٦٤٦هـ) وابن عصفور (٦٦٣هـ) وابن مالك (٦٧٢هـ) ورضي الدين الاستراباذي (٦٨٦هـ) وأبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) .

وفيما أزعم أن العناية بهؤلاء النحاة الأعلام تُقدِّمُ تصوُّرًا شاملاً لطبيعة العلاقة النظرية والعملية بين القرآن الكريم وقراءاته وبين قواعد النحاة عامة على اختلاف مناهجهم وتنوُّع مواقفهم في معالجة ما لم يَطَّرِد في القراءات

لدى كل منهم ، والذي يتراءى لي أن التصور الذي قدَّمَتْه العناية بهؤلاء النحاة لا يقدح في كفاءته عمقًا وشمولاً عدمُ التعرُّض لأعلام كانت لهم مواقف متشددة في التعامل مع ما لم يَطَّرِد في القراءات لديهم كأبي عثمان المازني (٢٤٩هـ) وأبي حاتم السجستاني (٢٥٠هـ) فقد وضَّحَتْ الدكتورة منيرة محمد علي حجازي هذا الجانب عند أبي حاتم في دراسة خاصة به[١] ، يضاف إلى ذلك أن أبا العباس المبرد (٢٨٥هـ) يمثل في دراستنا هذا الموقف المتشدد في معالجة ما لم يَطَّرِد في القراءات عند النحاة . مما يعني أن التصوُّر الذي تقدمه دراستنا هذه لهذه المعالجة يفي بمتطلبات المقولة الأساسية و الغرض الرئيس لهذه الدراسة ، وهما توضيح حقيقة أن في القرآن وقراءاته ما لم تستوعبه قواعد النحاة ، والعملُ على تقبُّل تلك الحقيقة وتفهُّمها تفهمًا علميًا ، يراعي طبيعة الأشياء ووظائفها على النحو الذي عرضناه فيما سلف من هذه المقدمة .

والجدير بالذكر أنني آثرْتُ في هذا الكتاب العرضَ التاريخي على تعدد فصوله وترامِيها لما لاحظته من أن غيرَ هذا المنهج لا يُمَكِّنُ من الوقوف بدقة على خصوصية موقف النحوي تجاه ما لم يَطَّرِد في القراءات لديه ، وذلك لما يتراءى من أن دراسة موقف النحوي من المسائل الخلافية ـ ومنها ما لم يَطَّرِد في القراءات ـ هي النهج الأقدر على تصوير مذهبه في دراسة اللغة عامةً والنحو خاصَّةً ، ذلك أن المسائل الخلافية غالبًا ما تقوم على القليل النادر ، وخصوصيةُ منهج النحوي إنما تتجلى في الغالب في دراسته لما كان من هذا القبيل ، أما الكثير المطرد في الكلام فغالبًا ما يتفق الناس

(١) انظر : موقف أبي حاتم السجستاني من القراءات القرآنية ، ولاسيما ص (١٩-١٠٣ ، ١٤٢-١٤٤) .

في النظر إليه . ولعل اقتصار هذا الكتاب على العناية بمواقف النحاة تجاه ما لم يَطَّرِد في مختلِف القراءات لديهم يمثل خصوصية ، قد لا تكون لغيره من الجهود المعنية بالدرس النحوي عامة ، وبالعلاقة بين القراءات القرآنية والقاعدة النحوية خاصة .

وغني عن البيان أن المقصود بـ (ما لم يَطَّرِد) في عملنا هذا هو غير المقيس عند النحاة الذين استعملوا[١] هذا المصطلح تعبيرًا عما كان من هذا القبيل لديهم كما استعملوا غيره في هذا المقام كمصطلحات[٢] الشاذ والقليل والنادر وغيرها ، وقد آثرت مصطلح (ما لم يَطَّرِد) فيما أنا فيه لما لاحظته من أنه أكثرُ مصطلحات بابه إفصاحًا عن المراد ، وأكثرُها بيانا للبعد المعياري التقعيدي المحروص عليه فيما نحن فيه ، يضاف إلى ذلك أن الشذوذ عن القاعدة وُجِد في القراءات القرآنية على اختلاف منازلها تواترًا وشذوذًا ، وأنَّ لمصطلح الشذوذ في علم القراءات القرآنية مفهومًا لا يعني بالضرورة الشذوذ اللغوي ، فالشذوذ القرائي كما هو معروف قد يكون لأسباب غير مُخالفة قاعدة النحوي[٣] ، ولا شك أن هذه الأمور كلَّها كفيلة بجعلنا نُعرض في هذا العمل عن استعمال مصطلح الشذوذ

---

(١) ومن هذا القبيل قول الزمخشري في المفصَّل ص (٣٦٠) : الهمزة أُبْدِلَتْ من حروف اللين على ضربين مُطَّرِد وغير مُطَّرِد ، والمُطَّرِد على ضربين ؛ واجب وجائز) وفي ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف . . ص ٨٣-٨٦ مقاربة لهذا المصطلح عند أعلام النحاة حضوراً ومفهوماً ، ولوحظ أن وصفهم الظاهرة بعدم الاطِّراد يعني عدم قياسيَّتِها في قواعدهم .

(٢) في ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف . . مقاربة لهذه المصطلحات عند النحاة حضوراً ومفهوما .

(٣) غنيٌّ عن البيان أنَّ الشذوذ القرائي لا يعني بالضرورة الشذوذ اللغوي ، وأن القراءة قد تكون شاذة عندهم مع عدم اختلافهم في صحتها اللغوية ، يضاف إلى ذلك أنَّ الشذوذ اللغوي في القرآن =

تعبيرًا عمَّا جاءت به القراءات مما لم يُقَسْ في قواعد النحاة مؤثرين عليه مصطلح ما لم يَطَّرِد .

وفي ختام هذه المقدمة يسعدني أن أشكر لأخي وصديقي الأستاذ الدكتور سيف بن عبد الرحمن العريفي أن تفضل بقراءة مخطوط هذا العمل ، فقد حفزت قراءته على معاودة القول والنظر في أحيان غير قليلة ، وبقيت أشياء موضع حِوَار يعكس طبيعة العلاقة الموضوعية ، ويسعدني ويشرفني أيضًا أن أعبِّر عن أصدق مشاعر الود والاحترام والتقدير للأستاذ الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف الذي تَفضَّل بالتقديم لهذا الكتاب .

والله من وراء القصد .

محمد عبد و فلفل

القاهرة : ٢٠ / ١٢ / ٢٠١٠ م

= وقراءاته لم يقتصر على ما عُرِفَ لديهم بالقراءات الشاذة ، بل وُجِد أيضاً في القراءات المتواترة ، وهذا ما عُنِيَتْ الدراسة بإظهاره وتتبعه عند النحوي ، لذا عنيت أيضا بالتنبيه ما أمكن على نوع القراءة التي جاءت به ، وإذا أضفنا إلى ذلك أن ذوي الشأن اختلفوا في مفهوم الشذوذ القرائي اختلافاً لن يفضي تناولنا له إلا إلى إعادة قول ما قيل فيه أمكن أن نسلِّم بأنَّ التفريق بين الشذوذ القرائي والشذوذ النحوي لا يحتاج في دراستنا هذه إلى أكثر مما جاء في هذه الحاشية . انظر : النشر في القراءات العشر ١ / ١٧ وما بعدها . والإتقان في علوم القرآن ١ / ٨١ . والشذوذ اللغوي وقراءات القرآن الكريم ١٢٧-١٣٤ ، ١٣٨-١٤٣ .

الفصل الأول

في العلاقة بين القراءة القرآنية والقاعدة النَّحوية

القرآن الكريم أهم المصادر اللغوية التي اعتمدها الأئمة في تقعيد اللغة العربية ، وذلك لما حظي به من الدقة والضبط في روايته ، ومع هذا امتنع النحاة عن القياس على بعض ما جاء في بعض قراءاته متواترها وشاذِّها ، ولم يقتصر بعض النحويين على ذلك بل تعدَّوه إلى تقبيح بعض القراءات وتلحينها ، فعيب عليهم صنيعهم هذا ، وعُدَّ من المآخذ على منهجهم في دراسة العربية ، وفي ذلك يقول سعيد الأفغاني : (قراءات القرآن جميعها حجة في العربية ، متواترها وآحادها وشاذها ، وأكبر عيب يُوجّه إلى النحاة عدم استيعابهم إياها)[١] . وأفصح عبد الوهاب حمودة عمَّا أومأ إليه سعيد الأفغاني من ضرورة تحكيم القراءة بالقاعدة ، لا القاعدة بالقراءة ، فقال : (أولع[٢] كثير من النحاة بمناقشة القراءات وردِّها إذا لم تكن مطابقة ما ألفوه من مذاهب البصريين والكوفيين ، وكان المنهج الحق يطالبهم بالنظر في القراءة نفسها ، فمتى صح سندها ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا لا يصح ردُّها ، وتفضيل القاعدة النحوية عليها ، فإنه لا ينبغي أن يقاس القرآن على شيء ، بل الواجب أن يقاس عليه)[٣] ويؤكد هذا الباحث

---

(١) في أُصُول النحو ٤٥ .

(٢) استعمال الفعل (أُولعَ) في هذا السياق فيه ما فيه من المغالاة التي تجافي الموضوعية والاتزان المطلوبين في البحث العلمي ، ذلك أن قولنا (أولع فلان بالشيء) يعني أنه تعلَّق به ، و أحبه حباً شديداً ، والحقيقة أن ذلك لم يكن حال أكثر النحاة معيارية في معالجة القراءات التي جاءت بما لم تستوعبه قواعدهم .

(٣) القراءات واللهجات ١٢٩ .

منهجه في الاحتجاج بالقراءات ، ويوضِّحه في مكان آخر فيقول (لا ينبغي تصحيح القراءة بقواعد العربية ،بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة)[١] .

وفي هذا السياق يقول الشيخ عضيمة : (لست أقول : إن القرآن قد تضمن كل الأحكام النحوية ، فالأساليب التي لم يرد نظيرها في القرآن ، لا يُلْتَفَتُ إليها ، ولا يُعْمَل بها ، وإنما أقول : ما جاء في القرآن كان حجة قاطعة ، وما لم يقع في القرآن نلتمسه في كلام العرب ، ونظير هذا الأحكام الشرعية ، إذا جاء الحكم في القرآن عُمِل بـه ، وإن لم يرد به نصٌّ في القرآن نلتمسه في السنة وفي غيرها)[٢] . وذهب باحثون آخرون[٣] هذا المذهب داعيا بعضهم إلى ضرورة القياس على ظاهر النص القرآني كما هو دونما حاجة إلى التأويل والتقدير في تراكيبه ومفرداته .

والحقيقة أن الدعوة إلى تحكيم القراءة بالقاعدة دعوة قديمة حديثة ، وقد ساء ابنَ حزم (٤٥٦هـ) عدمُ العمل بها فقال : (هو تعالى خالق اللغة وأهلها ، فهو أملك بتصريفها وإيقاع أسمائها على ما يشاء ، ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس أو زهير . . . أو أعرابي أسدي ، أو سلمي أو تميمي ، أو من سائر أبناء العرب بوَّال على عقبيه لفظًا في شعر أو نثر جعله في اللغة ، وقطع به ، ولم يعترض فيه ، ثمَّ إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلامًا

---

(١) نفسه ٢٣٥ ، وانظر : ١٤٨ - ١٤٩ منه .

(٢) دراسات لأساليب القرآن الكريم ؛ القسم الأول ١ / ١٢-١٣ .

(٣) انظر : أبو علي الفارسي ٢٤٢ - ٢٤٣ ، ومسالك القول في النقد اللغوي ٥٣ ، ومع النحاة وما غاصوا عليه ٨٤ - ٨٥ ، ودراسات في العربية وتاريخها ٣١-٣٢ ، وسيبويه والقراءات ٦-٧ . ونظرية النحو القرآني : ٢٤ ، ٢٩ ، ٥٠ ، ٥٤ ، ٥٧ . والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٤٠-٤١ ، ١٦٧ ، والمبرِّد حياته وآثاره ومنهجه ٣٠٤ ، وتلحين النحويين للقراء ٦ .

لم يلتفت إليه ، ولا جعله حجةً ، وجعل يصرفه عن وجهه ، ويحرفُه عن مواضعه ، و يتحيَّل في إحالته عمَّا أوقعه الله عليه)[١] .

وفي هذا السياق قال ابن المنير (٦٣٣هـ) : (ليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد اللغة العربية ، بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة)[٢] .

ولا يخفى ما للبعد العَقَدي من أثر في الدعوة إلى تحكيم القراءة بالقاعدة ، وهو ما يفهم من الكلام السابق لابن حزم ، كما يفهم من قول الشيخ عضيمة (القرآن الكريم حجَّة في العربية بقراءاته المتواترة ، وغير المتواترة كما هو حجَّة في الشريعة)[٣] .

وقد كان الدكتور أحمد مكي الأنصاري أكثر وضوحًا في هذه المسألة حين قال : (القرآن الكريم هو الحجة البالغة ، وهو أوثق مصدر في الوجود ، ولهذا كان لزامًا على النحويين واللغويين ، وعلى العالم أجمع أن يُعدِّلوا قواعدهم ، وينسِّقوها مع منهج القرآن الكريم ، ويجب أن يكون القرآن هو المصدر الأول في كل تقعيد أو تقنين سواء أكانت هذه القوانين علمية أم دينية ، أم اجتماعية بوجه عام ، فالقرآن دستورنا الخالد . . . ومعلومٌ أن القوانين الوضعية من صنع البشر ، وأن القرآن من كلام الله عزَّ وجلَّ ، وفرقٌ كبير بين كلام الخالق وكلام المخلوق)[٤] .

والظاهر أن تأثير البعد العقدي في الدعوة إلى تحكيم القراءة بالقاعدة على

---

(١) الفِصَل في المِلِل والأهواء والنِّحَل ٣ / ١٩٢ ،

(٢) الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال . مطبوع على متن الكشاف ٢ / ٤٢ .

(٣) دراسات لأساليب القرآن الكريم ؛ القسم الأول ١ / ١ .

(٤) نظرية النحو القرآني ٩ . و انظر : ٢٣ منه

هذا النحو ناجم عن عدم التفريق بين الأحكام والقواعد التعبدية ، والأحكام والقواعد غير التعبدية ، فالراجح أن التزام قواعد العربية الفصحى في غير القرآن وقراءاته ليس أمرًا تعبديًا يأثم من يخطئ فيه أو لم يراعه في غير القرآن الكريم ، بدليل أن المخطئ لغويًا في غير القرآن والقراءات وفي غير الحديث النبوي ليس آثمًا ، وبدليل أن المسلمين لا يلتزمون قواعد الفصحى في كل ميادين حياتهم ، وأن هذه القواعد مقصودٌ بها المسلمون وغيرهم ، يضاف إلى ذلك أنَّ من مصادر قواعد العربية عند جميع الأئمة مصادر ذات طبيعة بشرية مسلمة وغير مسلمة ، أما القواعد والأحكام الشرعية التعبدية فتخالف القواعد اللغوية في هذه الأمور كلها ، فمخالفها آثم ، والمقصود بها المسلمون خاصة ، وهم مطالبون بالعمل بها في مختلف ميادين حياتهم .

يضاف إلى ما تقدَّم أن مصادر الأحكام التعبدية محصورة في الكتاب والسنة والاجتهاد في ضوء فهم المجتهد لما جاء فيهما .

ولعلَّ التفريق بين الأحكام والقواعد التعبدية الشرعية ، والقواعد والأحكام اللغوية على هذا النحو يفضي إلى تفهُّم ما يُلاحَظُ من نصِّ النحويِّ على أن القراءات سنة متبعة[(١)] مع عدم قياسه على بعض ما جاء في بعض هذه القراءات ، فالنصُّ على أنَّ القراءة سنة متبعة يعني ضرورة التقيُّد بما رُوِي من القراءات عن الرسول ﷺ ، وعدم الاجتهاد في ذلك

(١) نصَّ على ذلك مثلاً سيبويه في الكتاب ١ / ١٤٨ حيث قال (القراءة لا تخالف لأنَّ القراءة السنة) ونصَّ عليه الفراء في معاني القرآن ١ / ٢٤٥ ، ٢ / ٢١٧-٢١٨ ، و الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٧٧ ، والزجاجي في اشتقاق أسماء الله ٤٧٩ ، وأبو علي الفارسي في الحجة للقراء السبعة ١ / ٤٠ ، وأبو حيان الأندلسي في البحر ٧ / ١٦١ ومع ذلك نجد عند هؤلاء النحاة وغيرهم ما لم يقس في القراءات في أصولهم النحوية .

كما يعني أن هذا التقيُّد أمرٌ تعبُّديٌّ ، يأثم من يخالفه ، ولكن لا يعني بالضرورة أن كل ما في القراءة يجب أن يكون مقيسًا في قواعد العربية عند النحوي ،يؤيد ذلك أنَّ بعض النحاة قد ينصُّ على أنه لا يفاضل بين الوجهين المختلفين إذا كانا في قراءتين ، ولكنه يفاضل بينهما إذا كانا في كلام الناس ، وهو ما صرَّح به أبو العباس ثعلب (٢٩١هـ) قائلاً : (إذا اختلف الإعراب في القرآن من السبعة لم أفضِّل إعرابًا على إعراب في القرآن ، فإذا خرجتُ إلى كلام الناس فضَّلتُ الأقوى)[١] .

ولعل هذا يفسر قراءة القراء النحاة أحيانًا بما لا يتفق والقاعدة اللغوية على علمهم بذلك ، وهو ما سنقف على تجليات له أحيانًا عند الكسائي ، كما يفسر قبول النحوي للقراءة على مجيئها بما لا يقره من الظواهر اللغوية في غير القراءات ، وهو ما سنقف على معالم له عند ابن الحاجب الذي يبيِّن أن القراء النحاة لم يأخذوا قراءتهم (من نحوهم ، وإنما أخذوها نقلاً)[٢] وأن النحوي القارئ (لم يقرأ إلا ما نقل)[٣] ، و (لو خالف النقل مذهبه النحوي)[٤] .

وممن تجلت لديه عمليًا معالم هذا المنهج الذي أصَّله أبو العباس

---

(١) البحر ٤ / ٨٧ . والجدير بالذكر أن ثعلبا لم يلتزم ما أصله هنا ، فقد فاضل بموجب القاعدة عنده بين القراءات السبع ، وشذَّ ذ بعضها ، وقد كانت القراءات عامة عنده نصا لغويا يقبل منه ما يتواءم مع مقاييسه ، ويعارض ما لم يلق عنده قبولا .

انظر : مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري١٧٦-١٧٨ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصَّل ١ / ٥٠٧

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٠٧

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٠٧

ثعلب من قبل أبو حيان الأندلسي الذي استحسن نهج ثعلب السابق الذكر ، فقال عقب نقل كلامه : (نعم السَّلفُ لنا أحمدُ بنُ يحيى)[١] وعمل أبو حيان بهذا النهج ، فمع تأكيده كما سنرى أن القراءة سنة متبعة ، وأنه لا تفاضل بين القراءتين المتواترتين نصَّ على أن القراءات عامة فيها الفصيح وفيها الأفصح ، وأنها جاءت على لغة العرب شاذِّها وقياسها ، وأن أصوله في النحو لم تستوعب بعض ما جاءت به القراءات على اختلاف منازلها تواترًا وشذوذًا .

ويبدو أن النظر إلى هذه القضية ؛ قضية قياس النحوي على كل ما جاء في القرآن الكريم وقراءاته في ضوء الإقرار بحقيقة ، تفيدُ أنَّ الشذوذ ظاهرة طبيعية ومألوفة في اللغات الإنسانية عامة ، وفي ضوء بيان العلاقة بين العربية ولهجاتها من جهة وبين القراءات القرآنية من جهة أخرى يفضي إلى موقف أقرب إلى الصواب وأقرب إلى تحقيق الغاية التعليمية التي هي هدف أساسي لتقعيد اللغات ، والظاهر أنه ليس في عدم القياس على ما جاء في بعض القراءات إساءة إلى القرآن الكريم (فالنحوي ينشئ مادة علمية ومنهجًا للناس في كلامهم من لغة العرب ، ويأخذ من القرآن الكريم بقدر ما يحتاج إليه في بناء قواعد النحو ، وتيسير النطق الصحيح في كلام الناطقين ، وهو يبني على الأكثر الشائع في كلام العرب والقراءات)[٢] ثم إن القرآن الكريم وقراءاته عند بعضهم[٣] ليسا شيئا واحدًا ، بل هما كما

---

(١) البحر ٤ / ٨٧ .

(٢) النحو وكتب التفسير ٢ / ١٠٦٨ .

(٣) انظر للخلاف في ذلك : تلحين النحويين للقراء ١٧-٢١ للدكتور ياسين جاسم المحيمد .

يقول الإمام الزركشي (٧٩٤هـ) : (حقيقتان متغايرتان ، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف الوحي المذكور في كتبة الحروف ، أو كيفيتها من تخفيف ، وتثقيل ، وغيرهم)[١] فالقراءات إذن هي (الوجوه المختلفة التي سمح النبي بقراءة نص المصحف بها قصدًا للتيسير)[٢] .

وقد روي عن ابن عباس أن (الله تبارك اسمه أنزل القرآن بلغة كل حي من أحياء العرب)[٣] فقد (كانت لغات من أنزل عليهم القرآن مختلفة ، ولسان كل صاحب لغة لا يقدر على ردِّه إلى لغة أخرى إلا بعد تكلف ، ومؤونة شديدة)[٤] ، فقد (كان من تيسير الله أن أمر نبيه بأن يقرئ كلَّ أمة بلغتهم ، وما جرت عليه عاداتهم ، فالهذلي يقرأ ﴿ عَتَّى حين ﴾[٥] والأسدي يقرأ ﴿ تِعْلمون ﴾[٦] لأنه هكذا يلفظ بها ، ويستعملها)[٧] كما يقول ابن قتيبة (٢٧٦ هـ) وهذا كله يؤكد أن جل[٨] الخلافات القرائية إنما

---

(١) البرهان في علوم القرآن ١ / ٣٨ .

(٢) البحث اللغوي عند العرب ٢١ .

(٣) الجمل في النحو ١٥٧ . المنسوب إلى الخليل .

(٤) الإبانة عن معاني القراءات ٥٩ . وإلى ذلك ذهب ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ٣٩-٤٠

(٥) عبارة في عدة آيات من عدة سور ، وأول ذلك قوله تعالى (ثمَّ بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننَّه حتى حين) يوسف ١٢ / ٣٥ .
انظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (حين)

(٦) ورد الفعل في سور كثيرة . وأول ذلك قوله تعالى (فلا تجعلوا لله أنداداً ، وأنتم تعلمون) البقرة ٢ / ٢٢ . انظر : المرجع السابق (علم) .

(٧) تأويل مشكل القرآن ٣٩ .

(٨) انظر : القراءات واللهجات ١٢١- ١٢٨ ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية ٨٣- ٨٤ .

كان بسبب اختلاف اللهجات التي قرئت بها هذه القراءات ، والصحيح أن اللهجات العربية حتى فيما يُعْرَف بعصور الاحتجاج عند النحاة لم تكن على مستوى واحد من الفصاحة وإمكانية القياس[١] عليها خلافا لما فهمه بعض المحدثين من كلام بعض السلف ، وإذا كان الأمر كذلك فمن الطبيعي ألا تكون القراءات كلُّها على سمت واحد من الفصاحة والأهلية للقياس عليها عند النحاة ، وهذا ما أشار إليه غير واحد من الأئمة .

ومن هذا القبيل قول أبي النصر القشيري (٥١٤هـ) : (إننا لا ندعي أن كل القراءات على أرفع الدرجات في الفصاحة)[٢] .

ويقول أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) : (القراءة سُنَّة مُتَّبعة ، فيها الفصيح والأفصح ، وكلُّ ذلك من تيسيره تعالى للقرآن)[٣] .

وفي حديثه عن الإدغام نصَّ أبو حيان على أن القراءات بعضها أقيس من بعض وبعضها أفصح من بعض ، فقال : (الإدغام إنما يحسن في المتماثلين أو المتقاربين إذا كان الأول أنقصَ من الثاني ، أما إدغام الأقوى في الأضعف فلا يحسن ، على أنه قد جاء من ذلك أشياء في القرآن بنقل الثقات ، فَوَجَب قبولها ، وإن كان غيرها أقيس وأفصح)[٤] . وذهب أبو

---

(١) انظر : أبحاث في اللغة ٣٧-٤١ للدكتور محمد علي سلطاني ، ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف ٢٢١ . للدكتور محمد عبدو فلفل ، والاستدلال بالشاذ والظاهرة اللهجية عند ابن جني ١٧٥ . للدكتور محمد عبدو فلفل .

(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني ٢٨٥ . وانظر : أبو علي الفارسي ٢٤٢ ، وأبحاث في اللغة ٣٨ .

(٣) البحر المحيط ٧ / ٢٦١ .

(٤) البحر المحيط ٧ / ٣٣ .

حيان في مكان آخر إلى ما هو أوضحُ من هذا حين بين أن (القراءات جاءت على لغة العرب قياسها و شاذها)[١] . فهذا كلام واضح وصريح من إمام جليل في علوم العربية والقراءات ، عُرِف[٢] بحماسته الشديدة في الدفاع عن القراءات القرآنية يوضِّح أن القراءات على اختلاف مراتبها ليست على مستوى واحد من الفصاحة ، وموافقة قياس النحاة ، كاللهجات التي قرئت بها ، فما قرئ منها بلهجة مقيسة عند النحاة كانت مما يقاس عليه عندهم ، وما قرئ منها بلهجة غير مقيسة عندهم كانت مما حفظوه ولم يقيسوا عليه ، وكما امتنع النحاة عن القياس على بعض اللهجات امتنعوا كوفيين[٣] وبصريين ـ كما سنرى ـ عن القياس على ما جاء في بعض القراءات أيًّا كان حظها من التواتر والإجماع على القراءة بها . وهذا ما يفهم من حديث أصولي للسيوطي فيما نحن فيه ، و هو قوله في الاقتراح في علم أصول النحو : (أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترًا أم آحادًا أم شاذًّا ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ، إذا لم تخالف قياسًا معروفًا ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ،

(١) البحر المحيط ٢ / ٤٩٣ .

(٢) يقول الدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة في كتابه النحو وكتب التفسير ٢ / ١١٢٤ : لم يُعْرَف في المفسرين والنحويين إمام مدافع عن القراءات كأبي حيان .

(٣) خلافاً لما ذهب إليه بعضهم من أنَّ الكوفيين كانوا يقيسون على كل ما يسمعونه .
انظر : مدرسة الكوفة ٣٣٧ ، ومن أسرار اللغة ١١ ، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي٦١-٦٢ ، ومناهج الصرفيين ومذاهبهم ٢٥٥-٢٥٨ ، وفي أصول النحو ٢٠٦-٢٠٧ ، وشواذ الإعلال والإبدال في القرآن الكريم ١٥ . وأبو علي الفارسي ٢٤٣ ، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ٤٤-٤٥ ، ومع النحاة وما غاصوا عليه ٨٢-٨٣ ، ونحو القراء الكوفيين ٦٨ . وابن الحاجب النحوي ١٢٦ .

كما يُحْتَجُّ بالمجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه نحو استحوذ . .)[١] وكلام السيوطي هنا يوحي خلافًا لما يفهمه بعضهم[٢] منه ومن أمثاله أن في القراءات عامة ما لم يَطَّرِد في قواعد النحاة ، وهو ما يفهم من حكمه على الاحتجاج بالقراءات عامة بالجواز ؛ لا بالوجوب ، ثمَّ إنَّ هذا الاحتجاج لا يعني بالضرورة دائمًا جعل ما في القراءة مطردًا ، يقاس عليه في بابه ، بل قد يعني أن القراءة حجة على وجود ظاهرة ما ، وأن هذه الظاهرة مما يحفظ ، ولا يقاس عليه ، وهو المراد عند السيوطي بما في القراءة مما يحتج به على حرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ، ومن ذلك أيضا عنده ما وصفه بالمجمع علي وروده ومخالفته للقياس ، وقد مثل له بما أُجْمِعَ على القراءة به مع قصره على السماع في بابه ، ومن هذا القبيل باب تصحيح عين (استحوذ) في قوله تعالى ﴿ استحوذ عليهم الشيطان ﴾[٣] . فهذا نص صريح من السيوطي في حديث أصولي تأصيلي يبين أنه يمكن أن يكون في القراءات على مختلف منازلها تواترًا و شذوذًا ما لم يَطَّرِد في قواعد النحاة عامة . فيقصرونه على السماع ، لذا قصر جمهورهم على ذلك مجيء المصدر حالا[٤] مع وروده

---

(١) الإصباح في شرح الاقتراح ٦٧-٦٨ .

(٢) انظر : دراسة في النحو الكوفي ١٨٥ . لمختار أحمد ديرة ، ونحو القراء الكوفيين ٦٨ لخديجة المفتي ، وأبو حيان الأندلسي والطعن في القراءات القرآنية . بحث للدكتور علي الهروط . مجلة جامعة مؤته . مج ٦ . ع ١ . ص١١١ وابن الحاجب النحوي ١٢٦

(٣) المجادلة ٥٨ / ١٩ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٣٧٠ ، والمقتضب ٣ / ٢٣٤ ، ٢٦٨-٢٦٩ ، ٣١٢ ، وشرح المفصل ٢ / ٥٩ ، وشرح الكافية للرضي ١ / ٢١٠ ، وارتشاف الضرب ٢ / ٣٤٢ ، ودراسات لأساليب القرآن الكريم ؛ القسم الثالث ٣ / ٩٦ .

في القرآن الكريم ، وفي ذلك يقول أبو حيان الأندلسي : (من مجيء المصدر حالا على مذهب سيبويه وجمهور النحاة قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا ﴾[١] و ﴿ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾[٢] و ﴿ وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[٣] و ﴿ دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴾[٤] وقالت العرب : " قتلته صبرًا " ، و " لقيته فجأة ومفاجأة ، وكفاحًا ومكافحة وعيانًا ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضًا " . .)[٥] .

ثم أضاف أبو حيان قائلاً : (ومع كثرة ما ورد من ذلك أجمع الكوفيون والبصريون على أنه لا يستعمل من هذه المصادر إلا ما استعملتْه العربُ ، ولا يقاس عليه غيره ، فلا يجوز جاء زيد بكاءً ولا ضحك زيدٌ بكاءً وإن اختلفوا في التخريج ، وشذَّ المبرِّد ، فقال : يجوز القياس ، فقيل عنه مطلقًا ، وقيل فيما هو نوع للفعل ، نحو أتيته سرعة)[٦] .

والراجح أن قصر النحاة بعض ما في القرآن و قراءاته على السماع مسلك سليمٌ ؛ لأنهم لو أجازوا القياس على اللهجات القليلة ، وعلى القراءات التي وافقتها كما أجازوا القياس على ما خالفها من الكثير الشائع والمطرد في القراءات وغيرها لما استقامت لهم قاعدة يلوذ بها متعلم اللغة عند الحاجة ، وهذا يحمل على تأييد الدكتور أحمد مختار عمر في قوله :

---

(١) البقرة ٢ / ٢٦٠ .
(٢) البقرة ٢ / ٢٧٤ .
(٣) الأعراف ٧ / ٥٦ .
(٤) نوح ٧١ / ٨ .
(٥) الارتشاف ٢ / ٣٤٢ .
(٦) الارتشاف ٢ / ٣٤٢ .

(نحن لا نعيب على اللغويين والنحاة عدم استشهادهم المطلق بالقراءات القرآنية ، ورفضهم بناء اللغة الأدبية المشتركة عليها إلا ما وافق منها الأصول العامة ، وما جرى على النمط الفصيح ، فذلك عين الصواب ، لأن القراءات تمثل لهجات متعددة ، ومن المصلحة إبعاد اللهجات المحلية في مجال التقعيد ووضع معيار للصواب اللغوي)[١] وإلى هذا المذهب ذهب الدكتور محمد خير الحلواني[٢] ، والدكتور عبد الإله نبهان[٣] ، والدكتور علي أبو المكارم[٤] ، والدكتور محمود الجاسم[٥] .

وفي السياق نفسه يقول الدكتور محمد علي سلطاني مدافعًا عن منهج سيبويه في الاحتجاج بالقراءات : (. . كأنما يريدون من سيبويه وغيره من النحاة أن يأخذوا بالقراءات جميعًا بلا استثناء على ما بينها من تباعد حينًا ، أو اختلاف في حركات الإعراب ، أو ضعف في اللغات التي قرئت بها في بعض الأحيان ، وما القراءات في جانب منها سوى نماذج نطقية حية تمثل لغات القبائل فكيف لا يكون بعضها أفصح من بعض . . .)[٦] .

والجدير بالذكر أن موافقة هؤلاء الدارسين فيما ذهبوا إليه لا تمنع من أن نأخذ على بعض النحاة في هذا السياق حدة اللهجة المعيارية التي عالجوا بها القراءاتِ التي خالفت قواعدهم كتقبيحهم إياها واستردائهم لها ، بل

---

(١) البحث اللغوي عند العرب ٣١ .

(٢) انظر : الخلاف النحوي ٣٨٦ .

(٣) انظر : ابن يعيش النحوي ٣٤٢ .

(٤) انظر : مدخل إلى تاريخ النحو العربي ١٨٨-١٨٩

(٥) انظر : تأويل النص القرآني وقضايا النحو ١٠٣ .

(٦) أبحاث في اللغة ٣٧ .

ردِّها وتلحينِها مع أن هذه القراءات تمثل جانبًا مهمًا من الواقع اللغوي للحقبة المعروفة لديهم بعصور الاحتجاج ، فالقراءات متواترها و شاذها تنتمي إلى هذه الحقبة ، فهي أثر لغوي موصول السند بالرسول - ﷺ - إلا بعض ما شذ من القراءات ، فهو موصول السند بالسلف الذي لم يتعد الحقبة المحتج بلغتها في أصول الاحتجاج ، وهذا ما أوضحه ابن جني حين رأى أن القراءات ضربان (ضرب اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار ، وهو ما أودعه أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد . . . كتابه الموسوم بـ « قراءات السبعة » . . وضرب تعدى ذلك ، فسمَّاه أهل زماننا شاذًا أي خارجًا عن قراءة القراء السبعة . . . إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قُرَّائه محفوف بالرواية من أمامه وورائه)[١] .

ثم أوضح أبو الفتح صحة رواية القراءات الشاذة مبينًا غرضه من كتابه المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها بقوله : (غرضُنا منه أن نري وجه ما يُسَمَّى الآن شاذًا ، وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه ، وآخذ من سمت العربية مهلة ميدانه ، والرواية تنميه إلى رسول الله ﷺ . . فإن قصَّرَ شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله ﷺ فلن يُقصِّر عن وجه من الإعراب داع إلى الفسحة ، وأكثر ما فيه أن يكون غيره من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعرابا ، وأنهضَ قياسا ، إذ هما جميعا مرويان مسندان إلى السلف رضي الله عنه)[٢] .

القراءات إذن على اختلافها أثر لغوي موصول السند بالرسول ﷺ إلا

---

(١) المحتسب ١ / ٣٢- ٣٣ .

(٢) المحتسب ١ / ٣٣ .

شيئًا مما شذ منها ، فهو كما يقول ابن جني موصول السند بالسلف الذي لم تنأ لغته عن لغة عصور الاحتجاج عند النحاة أنفسهم ، لهذا نرى أنه من التناقض المنهجي ردَّ بعض النحاة أو تلحينهم أو تقبيحهم للقراءات التي خالفت قواعدهم ، فسلوكهم هذا يتناقض واعتمادهم هم أنفسهم القراءات مصدرًا أساسيًا من مصادر بناء قواعدهم ، فكيف يستقيم لهم منهجيًا أن يلحنوا المصادر المعتمدة لديهم بقواعد بَنَوْها على هذه المصادر نفسها .

والجدير بالذكر أن تمثل مواقف النحاة مما لم تستوعبه قواعدهم في القراءات ـ كما سنرى ـ بالردِّ أو التلحين ليس السلوك الوحيد أو الكثير ، أو المطرد ، أو الملاحظ عند جميعهم ، بل إن جمهور مواقفهم في هذا السياق تمثل بالاقتصار على تأويل ما لم يَطَّرِد لديهم في القرآن وقراءاته منبهين على أنه غير مقيس حينًا ، وغير منبهين على ذلك حينًا آخر ، كما تمثلت مواقف بعضهم من غير المطرد في القراءات بالنص صراحة على أنه مما يحفظ ، ولا يقاس عليه أيًّا كانت منزلته من التواتر والإجماع على روايته . أو بالنص على أنه مما جاء على لهجات خاصة لم ترق إلى ما يقاس عليه في العربية المشتركة الموحَّدة كما تراءت للنحاة ، وستتضح لنا فيما يلي مواقف أعلام النحاة مما لم يَطَّرِد في القراءات بتفصيل أكثر مشفوعٍ بالأمثلة التطبيقية والمقولات النظرية الموضِّحة لمنهج كل منهم في معالجةٍ ما جاء في القرآن الكريم و قراءاته مما لم يُقَس في قواعدهم .

* * *

الفصل الثاني

ما لم يَطَّرِد في القراءات عند مَن قبل سيبويه

لم يمنع كون (أئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية)[١] أن يكون لبعضهم (اختيار في قراءاته ، وأن يكون لأوجه العربية أثر في توجههم)[٢] وقد بدت معالم ذلك بردهم بعض القراءات لعدم اتجاهها في العربية لديهم كما فعل عبد الرحمن بن هرمز (١١٦هـ) بقراءة يحيى بن يعمر لقوله تعالى ﴿ أفحكمُ الجاهلية يبغون ﴾[٣] برفع (حكم) فقد ردَّ هذه القراءة قائلاً : (لا أعرف في العربية (أفحكمُ) وقرأ بالنصب)[٤] .

ومن هذا القبيل تحكيم أبي عمرو بن العلاء (١٤٩هـ) أُصول اللغة عنده ، وما حفظه من مروياتها باختياراته القرائية[٥] ، مما أدى به أحيانًا إلى ردِّ أو تلحين[٦] ، ما لم يتفق وهذه الأصول ، أو ما لم يجد له نظيرًا

---

(١) الإتقان في علوم القرآن ١ / ٢٥٩ . وانظر : النشر في القراءات العشر ١ / ١٠-١١ .

(٢) المفصل في تاريخ النحو العربي ٩٤- ٩٥ للدكتور محمد خير الحلواني .

(٣) المائدة ٥ / ٥٠ ، وهذه القراءة شاذة ، وقراءة الجمهور النصب . انظر : القراءات الشاذة ٣٢ ، والبحر المحيط ٣ / ٥٠٥ .

(٤) المحتسب ١ / ٢١١ ، وانظر : طبقات النحويين واللغويين ٢٤٦ - ٢٤٧ . ويبدو أن الذي ينكره ابن هرمز في هذه القراءة هو عدم اقتران جملة الخبر (يبغون) بضمير نصب يربطها بالمخبر بها عنه ، وهو (حكم) وهذا مقصور على الضرورة عند البصريين خاصة . انظر : معالم التفكير في الجملة عند سيبويه ١٠١ .

(٥) انظر : أبو عمرو بن العلاء ١٢٣-١٢٩ . للدكتور زهير غازي زاهد .

(٦) انظر : أبو عمرو بن العلاء ١٢٤-١٢٩ .

فيما حفظه من لغات العرب ، فقد روى أبو حاتم (٢٤٨هـ) أنه سمع الأصمعي يقول (سألت أبا عمرو بن العلاء عن قراءة الحسن أدرأتكم[١] أله وجه؟ قال: لا)[٢] .

فجواب أبي عمرو هذا يوحي بأن بعض القراءات لم تستوعبها أصول العربية عنده ، ولهذا السبب ردَّ صراحة قراءة من قرأ هؤلاء بناتي هنَّ أطهرَ لكم[٣] بنصب أطهر فقد طالب عيسى بن عمر الثقفي (١٤٩هـ) الذي قرأ بذلك بالتمثيل لها قائلاً : (هؤلاء بني هم ماذا ؟ فقال عيسى بن عمر : عشرين رجلا ، فأنكرها أبو عمرو)[٤] .

وفي مطالبة أبي عمرو لعيسى بن عمر بالتمثيل ما يوحي أن رفضه هذه القراءة إنما نجم عن أنها لم تتفق وقواعد العربية كما تصورها ، على أنه قد يرد القراءة التي لم يجد لما فيها نظيرًا في كلام العرب ، وهذا ما يفهم من قول تلميذه أبي عبيدة (٢١٠هـ) قال : (شهدت أبا عمرو يسأله أبو أحمد أو أحمد ، وكان عالما بالقرآن . . عن قول من قال ﴿ هِئْتُ ﴾[٥] بكسر الهاء وهمز الياء ، فقال أبو عمر نَبْسِيٌّ ، أي باطل ، جعلها فِلْتُ من

---

(١) يونس ١٠ / ١٦ . وهذه القراءة شاذة ، وقراءة الجمهور : ولا أدراكم به . انظر : القراءات الشاذة ٥٦ ، والبحر المحيط ٥ / ١٣٢ .

(٢) إعراب القرآن ٢ / ٢٤٨ .

(٣) هود ١١ / ٧٨ . وهذه القراءة شاذة ، وقرأ الجمهور برفع أطهر انظر القراءات الشاذة ٦٠ ، والبحر المحيط ٢٤٦- ٢٤٧ .

(٤) طبقات النحويين واللغويين ٤٠-٤١ ، وانظر الكتاب ٢ / ٣٩٦ - ٣٩٧ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢ / ٥٤٤ .

(٥) يوسف ١٢ / ٢٣ . وهذه القراءة شاذة قرأ بها ابن عباس ، وابن عامر . انظر القراءات الشاذة ٦٣ ، والبحر المحيط ٥ / ٢٩٥ والعنوان في القراءات السبع ١١٠ .

تهيَّأتُ فهذا الخندق ، واستعرض العرب حتى تنتهي إلى اليمن هل يعرف أحدٌ هِئْتُ لك)[١] على أن الرجل قد يصف ما لم يَطَّرِد في القراءة لديه باللحن الصريح كما فعل بقراءة نافع ـ وهي من السبع ـ ﴿ فبمَ تُبَشِّرونِ ﴾[٢] قال : (كسر النون لحن)[٣] .

وبذلك يتبين أن أبا عمر العلاء ردَّ بعض القراءات الشاذة لمجيئها بما لا يتفق وأقيسته اللغوية ، أو بما لم يجد له نظيرا في كلام العرب ، لذا عدّه أحد الدارسين : (نحويا قياسا يلحن القراء ، وينكر عليهم قراءاتهم)[٤] .

ولم أقف لدى الخليل بن أحمد (١٧٥هـ) على ما يجلو موقفه من القراءات التي خالفت أُصُوله في اللغة والنحو ، وقد وصفه أحد الدارسين فيما نحن فيه بأنه : (كان أثريًّا في تناوله للقراءات موجها أو محتجا لم يخرج عن هذه النزعة حتى وهو يفاضل بين القراءات ويوازن بين الاتجاهات)[٥] .

ويضيف هذا الدارس قائلا : (وقد تتغلب النزعة البصرية على الخليل أحيانا ، فيبرز القياس مرجحا بين القراءات ، لكنه على الرغم من ذلك نوع من الترجيح في أدب جم ، لا يتجاوز حدود الدراسة المحايدة)[٦] . والذي يميل إليه المرء أنه لا وجود للحياد في الموقف التقعيدي المعني

---

(١) مجاز القرآن ١ / ٣٠٥ -٣٠٦ .

(٢) الحِجْر ١٥ / ٥٤ وهذه قراءة سبعية . انظر : السبعة في القراءات ٣٦٧ .

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢ / ١٩٤ .

(٤) مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ١١٢ ، وانظر ١٠٩ منه

(٥) مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ٩٨

(٦) المصدر نفسه ٩٦

ببيان ما يقاس وما لا يقاس إذا ما تعارض قياس النحوي مع ما جاءت به المدونة اللغوية ، وهو ما نجده أحيانا لدى الخليل الذي قد تصطدم أصوله بما جاء في بعض القراءات ، ولعل أقرب ما يكون إلى التعرض المباشر لذلك عنده حديثه عما يسمى بضمير الفصل ، فقد قال سيبويه في (باب ما يكون فيه هو و أنت و أنا و نحن وأخواتهن فصلاً) : (اعلم أنهن لا يكُنَّ فصلاً إلا في الفعل ، ولا يكنَّ كذلك إلا في فعل ، الاسمُ بعده بمنزلته في حال الابتداء . . وهذا تفسير الخليل رحمه الله)[١] ن ثم قال سيبويه : (كان الخليل يقول : مما يقوي تركَ ذلك . يريد الفصل . في النكرة أنه لا يستقيم أن تقول رجلٌ خيرٌ منك ويقول لا يستقيم أظن رجلاً خيرًا منك)[٢] .

فضمير الفصل إذن عند الخليل[٣] وتلميذه سيبويه إنما يكون بين اسمين معرفتين يلزم أحدهما الآخر لزوم المبتدأ للخبر مما يوحي بأنَّ مجيء هذا الفصل بين الحال وصاحبها في قراءة من قرأ[٤] : ﴿ هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم ﴾ لا يتفق وما أصَّله الخليل ، يؤنس بذلك أن سيبويه أورد حديث الخليل في النقل الثاني الذي نقلته قبل قليل في معرض الطعن على هذه القراءة ، بل ينسب إلى الخليل نفسه أنه قال : (والله إنه لعظيم جعل أهل المدينة هذا فصلاً)[٥] . وهذا ما يحمل على ترجيح استضعاف

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٨٩ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٩٧ .

(٣) انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢ / ٥٤٤ .

(٤) هود ١١ / ٧٨ .

(٥) الارتشاف ١ / ٤٨٩ ، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج٢ / ٥٤٥ ، وانظر : الكتاب ٢ / ٣٩٦-٣٩٧ ، وسيبويه والقراءات ٤٦ - ٤٧ .

الخليل لجعل (هنَّ) فصلاً في هذه القراءة استضعافًا مباشرأ .

على أن ثمة ما يتصور فيه بعضهم طعنا مباشرا في القراءة لدى الخليل ، كأن تتعارض أصوله وبعض القراءات التي لم يؤثر أنه تحدث عنها ، نحو ما ذكر[١] من أن القياس عنده رفع المعطوف في مثل : يا زيدُ والحارثُ ومما استدل به على ذلك قراءة بعضهم ﴿ يا جبالُ أوِّبي معه والطيرُ ﴾[٢] مع أن نصب الطير[٣] في هذه الآية قراءة الجمهور ، فاعتمادًا على مثل هذا التعارض غير المباشر بين أصول الخليل وبعض القراءات يشير النحاة[٤] أحيانًا إلى أن هذه القراءة أو تلك لحن في مذهب الخليل ، وهذا ما لا يميل إليه المرء كما أنه لا يميل إلى ما ذهب إليه الدكتور أحمد مكي الأنصاري[٥] من أنَّ هذا التعارض بين أُصول الخليل و بعض القراءات طعن غير مباشر ، منه في هذه القراءات ، إذ ما الذي يمنع من احتمال تأويل الخليل لهذه القراءات ، أو جعله ما فيها مما يحفظ ولا يقاس عليه ، وهذا لا يعني بالضرورة طعنًا فيها أو قدحًا في فصاحتها .

* * *

(١) جاء في الكتاب ٢ / ١٨٦ – ١٨٧ (قال الخليل – رحمه الله – من قال يا زيدُ والنضرَ فنصب فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشئ إلى أصله ، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون يا زيدُ والنضرُ ، وقرأ الأعرج يا جبالُ أوِّبي معه والطيرُ ، فرفع ، ويقولون يا عمرُو والحارثُ ، قال الخليل رحمه الله : هو القياس) .

(٢) سبأ ٣٤ / ١٠ . وانظر : البحر ٧ / ٢٦٣ .

(٣) انظر : البحر ٧ / ٢٦٣ .

(٤) انظر مثلا : إعراب القرآن ١ / ٣٦٧ – ٣٦٨ ، ٤٦٨ ، ٤ / ١٤٣ – ١٤٤ ، ٥ / ٧٧ ، ١٤٤ ، والكشاف ٢ / ٣٩٠ .

(٥) انظر : سيبويه والقراءات ٦– ٧ه ، ١٤– ١٥ ، ٦٣– ٦٥ ، ٧٠ ، ٨٧ ، والنحو وكتب التفسير ٢ / ١١٣٧ .

الفصل الثالث

ما لم يَطَّرِد في القراءات عند سيبويه (١٧٩هـ)

أقرَّ سيبويه أن القراءة سنة متبعة ، فقال : (القراءة لا تخالف ؛ لأن القراءة السنة)[١] ولعل في إقرار سيبويه هذا تفسيرًا لما لوحظ من أنه كان يتحاشى التعرض المباشر للقراءات التي خالفت أُصُول مذهبه في اللغة والنحو ، فقلما نقف له على مثل ذلك في الكتاب ، علمًا أن القراءات التي خالفت أصوله لم تكن غائبة عن باله أو بال غيره ، ومما يدل على ذلك قول ابن سلام (٢٣١هـ) : (قال سيبويه كان عيسى بن عمر يقرأ: ﴿ على تقوىً من الله ﴾[٢] قلت : على أي شيء نون؟ قال: لا أدري، ولا أعرفه . قلت : فهل نون أحد غيره ؟ قال: لا)[٣] . ولعلَّ إقرار سيبويه في هذا النقل بعدم معرفته توجيهًا لهذه القراءة ، وعدم مبادرته إلى تلحينها أو ردها يؤيدان ما يُعْرَف عنه ـ كما سنرى ـ من هدوء واتزان وتؤدة في معالجته لما لم يَطَّرِد في القراءات لديه ، ومن هذا القبيل صنيعه بقراءة من قرأ ﴿ يا ليتنا نردُّ ولا نكذِّبَ بآيات ربنا ﴾[٤] بنصب نكذب على المعية ، فقد قال ابن سلام أيضا : (قلت لسيبويه : كيف الوجه عندك ؟ قال الرفع قلت : فالذين قرأوا بالنصب ؟ قال : سمعوا ابن أبي إسحاق فاتبعوه)[٥] ففي هذا المثال

---

(١) الكتاب١ / ١٤٨

(٢) التوبة ٩ / ١٠٩ . وهذه القراءة شاذة . انظر : البحر المحيط ٥ / ١٠٠ والمحتسب ١ / ٣٠٤ .

(٣) المحتسب ١ / ٣٠٤ .

(٤) الأنعام ٦ / ٢٧ وانظر: البحر المحيط ٤ / ١٠٢ .

(٥) طبقات فحول الشعراء ١ / ٢٠ وانظر الكتاب ٣ / ٤٣ .

وسابقه ما يؤيد أن بعض القراءات ضاقت أصول سيبويه عن استيعابه .

وهذا ما يؤيده أيضا قول أبي سعيد السيرافي (٣٦٨هـ) في (باب في إدغام القراء) من شرحه كتاب سيبويه ، قال : (أذكرُ فيه ما ادَّغَمَتْه ، وأكتفي بذكر بعضه عن ذكر جميعه ، فما كان موافقا لمذهب سيبويه فقد مرَّ الاحتجاجُ له في جملة ما مضى من كلامه ، وذكر احتجاجه ، وشرحْنا إياه ، وما خالفه ذكرْنا من الاحتجاج له ما نتحرَّى فيه الحق)[١] . وهذا نصٌّ صريح على أن في القراءات القرآنية ما لم تستوعبه أصول سيبويه .

والملاحظ أن سيبويه تتحلَّىٰ معالجته للقراءات التي خالفت أصوله بالروية والهدوء ، فقد يتمثل ذلك بمجرد عرض القراءة عرضًا يدل على أن ما فيها مما يحفظ ولا يقاس عليه ، وقد يقصر ما فيها على الشعر ، وقد يعمل على تأويلها ، وربما وصف نظائر القراءة في مصادر الاستشهاد الأخرى كاللهجات وغيرها بالقلة أو الضعف أو غير ذلك .

فمما اقتصر فيه على مجرد عرضه عرضًا يدل على أنه مما لا يقاس عليه مجيء المصدر الميمي على مَفْعِل بكسر العين من المضارع الصحيح المكسور العين في قوله تعالى ﴿ إلى ربكم مَرْجِعُكم ﴾[٢] قال : (ما كان من فَعَل يَفْعِل فإن الموضع منه على مَفْعِل وذلك قولنا : هذا مَحْبِسُنا . . فإذا أردتَ المصدر بنيته على مَفْعَل وذلك قولك : إن في ألف درهما لمَضْرَبا ، أي ضَرْبا . . وربما بنَوا المصدر على المَفْعِل كما بنوا المكان عليه، إلا أن تفسير الباب ، وجملته على القياس كما ذكرت لك ،

---

(١) كتاب الادغام من شرح كتاب سيبويه٣٧٧ .

(٢) الزمر ٣٩ / ٧ .

وذلك قولك : المَرْجِع ، قال الله عز وجل : ﴿ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ ﴾[١] أي رجوعكم ، وقال : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَٱعْتَزِلُوا۟ ٱلنِّسَآءَ فِى ٱلْمَحِيضِ ﴾[٢] أي في الحيض)[٣] .

ففي هذا النقل نصَّ سيبويه على أن القياس في المصدر الميمي من المضارع الصحيح العين أن يكون على (مَفْعَل) بفتح العين ، ثم ذكر ما جاء في القرآن مخالفًا لهذا القياس دونما إشارة صريحة إلى أن ما في هاتين الآيتين مما يحفظ ولا يقاس عليه .

على أنه قد ينصُّ صراحة على أن ما في الفاصلة القرآنية مما لا يكون إلا في القوافي ، وفي ذلك يقول : (أما الأفعال فلا يحذف منها شيء ، وذلك لا أقضي ، وهو يقضي ويغزو . . فلا تحذف الياء إلا في لا أدري ، وما أدري وجميع ما لا يحذف في الكلام ، وما يختار فيه ألا يُحذفَ يُحذفُ في الفواصل والقوافي ، فالفواصل قول الله عز وجل : ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾[٤] و ﴿ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾[٥] و ﴿ يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ﴾[٦] .

وقد يعمل سيبويه على تأويل ما خالف أصوله من القراءات ، وهو ما فعله بآية جاءت بما يعرف بـ لغة أكلوني البراغيث التي وصفها بالقلة .

---

(١) الأنعام : ١٦٤

(٢) البقرة ٢ / ٢٢٢ .

(٣) الكتاب ٤ / ٨٧ – ٨٨ .

(٤) الفجر ٨٩ / ٤ .

(٥) الكهف ١٨ / ٦٤ .

(٦) غافر ٤٠ / ٣٢ .

(٧) الكتاب ٤ / ١٨٤ .

قال سيبويه : (واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني أخواك ، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في قالت فلانة وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ، وهي قليلة . . . قال الشاعر)[١] فسيبويه وصف لغة أكلوني البراغيث بالقلة ، وكأنه يريد بهذا الوصف هنا أنها لغة غير مطردة في العربية المشتركة بدليل أنه لم يحمل عليها ما جاء بها من القرآن الكريم ، بل عمل على تأويله ، قال : (وأما قوله جل ثناؤه : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[٢] فإنما يجيء على البدل ، وكأنه قال : انطلقوا فقيل له من؟ فقال : بنو فلان . فقوله عز وجل وأسرُّوا النجوى على هذا فيما زعم[٣] يونس) ، فما جاء في هذه الآية مما عرف بلغة أكلوني البراغيث لم يحمله سيبويه على ظاهره كما هو أمر هذه اللغة بل أوَّله ، والتأويل حمل على خلاف الظاهر ، يلجأ إليه النحوي عندما لا يستقيم له المعنى أو أصول الصناعة النحوية .

وقد يصف سيبويه اللغة التي قرئت بها القراءة بالضعف مبينًا أن ما فيها على خلاف القياس كما فعل في حديثه عن إبدال الياء واوا إذا كان ما قبلها مضموما ، قال (فإن أسكنتها وقبلها ضمة قلبتها واوا نحو (موقن) و (موسر) . . وزعموا أن أبا عمرو قرأ : ﴿ يا صالح يتنا ﴾[٤] ، وجعل

---

(١) الكتاب ٢ / ٤٠ .

(٢) الأنبياء ٢١ / ٣ .

(٣) الكتاب ٢ / ٤١ .

(٤) الأعراف ٧ / ٧٧ وفي (البحر) ٤ / ٣٣١ أن أبا عمرو أبدل الياء واوا ، وليس فيه ولا في (معجم القراءات) ٢ / ٣٧٩- ٣٠٨ ذكر للقراءة التي ذكرها سيبويه هنا ، ولكن (إعراب القرآن) ١ / ٢٤٤ - ٢٤٦ ، ٢٤٨ المنسوب للزجاج ذكر كلام سيبويه في هذه القراءة كما أورد أقوال النحاة فيها معزوَّة إلى أبي عمرو .

الهمزة ياء ، ولم يقلبها واوًا . . . كما قلبت الواو ياء في ميزان . . . وهذه لغة ضعيفة ؛ لأن قياس هذا أن نقول : يا غلاموجل)[١] .

فسيبويه هنا بيَّن القاعدة ثم ذكر القراءة التي خالفتها واصفًا اللغة التي جاءت عليها بالضعف بسبب مخالفتها القياس . وقد يذكر القاعدة ، ثم يذكر القراءة التي تخالفها كما يذكر تلحين بعض الأئمة لهذه القراءة ، وهو ما فعله في حديثه عن مجيء ضمير الفصل غير واقع بين معرفتين في باب المبتدأ والخبر أو فيما أصله كذلك ، أو في غير هذا الباب كالحال .

قال : (هذا باب لا تكون هو وأخواتها فيه فصلا ، ولكن يكنَّ بمنزلة اسم مبتدأ ، وذلك قولك ما أظن أحدا هو خيرٌ منك ، وما أجعل رجلا هو أكرمُ منك . . ولم يجعلوه فصلا ، وقبله نكرة كما أنه لا يكون وصفا ولا بدلاً . . أما أهل المدينة فينزلون هو هاهنا بمنزلته بين المعرفتين ، ويجعلونها فصلا في هذا الموضع ، فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنا ، قال : احتبى ابن مروان في ذه باللحن ، يقول : لحن ، وهو رجل من أهل المدينة ، كما تقول : اشتمل بالخطأ ، وذلك أنه قرأ هؤلاءِ بناتي هن أطهرَ لكم[٢] فنصب)[٣] .

وسيبويه قد يصف نظائر القراءة في مصادر الاستشهاد الأخرى بالقلة والضعف والقبح ، وهذا جليٌّ في حديثه عن حذف صدر جملة الصلة أو الصفة إذا كان ضميرا منفصلا مع قصر هذه الجملة ، قال : (كفى بنا

---

(١) الكتاب ٣ / ٣٣٨ ، وانظر : إعراب القرآن المنسوب للزجاج ١ / ٢٤٤ - ٢٤٦ .

(٢) هود ١١ / ٧٨ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٩٥ - ٣٩٧ .

فضلاً على من غيرُنا . . فيه ضعف إلا أن يكون فيه هو ؛ لأن هو من بعض الصلة ، وهو نحو مررتُ بأيُّهم أفضلُ ، وكما قرأ بعض الناس في هذه الآية ﴿ تمامًا على الذي أحسنُ ﴾[١] . واعلم أنه قبيح أن تقول : هذا مَنْ منطلقٌ ، إذا جعلت المنطلق حشوًا أو وصفًا ، فإن أطلت الكلام ، فقلت من خيرٌ منك حسن في الوصف والحشو ، زعم الخليل أنه سمع من العرب رجلا يقول : ما أنا بالذي قائلٌ لك قبيحا)[٢] ثم وصف سيبويه ما استقبحه واستضعفه هنا في مكان آخر بالقلة والضعف على نحو يدل أنه غير مقيس ، فقال : (لا يكاد عربي يقول : هات ما أحسنُ حتى يقول : ما هو أحسن)[٣] ، ثم أشار إلى أن (أيُّا) تمتاز دون سائر الموصولات بأنها يجوز معها هذا الذي لا يكاد عربي يقوله ، فقال : (جاز إسقاط هو في أيهم . . تخففا ولم يجز في أخواته إلا قليلاً ضعيفًا)[٤] .

ففي هذه النقول استضعف سيبويه ، واستقبح ، واستقل نظائر ما جاء في قراءة بعضهم تما مًا على الذي أحسنُ من حذف صدر جملة الصلة إذا كان ضميرا ، مما يوحي أن هذا الحذف غير جائز عنده ، وإن لم يصرح بذلك ، وهذا ما يعني أن الرجل كان يتحرج من أن يصف القراءة مباشرة بما يسيء إليها من قبح أو رداءة أو ضعف أو منع ، ولعل هذا يفسر تقبيحه أو استرداءه أو وصفه بالغلط بمعنى التوهم ظواهر لغوية دونما إشارة منه

---

(١) الأنعام ٦ / ١٥٤ وممن قرأ بهذه القراءة يحيى بن يعمر ، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي . انظر : البحر ٤ / ٢٥٥ ومعجم القراءات ٢ / ٣٣٥ .

(٢) الكتاب ٢ / ١٠٧ – ١٠٨ .

(٣) الكتاب ٢ / ٤٠٠ .

(٤) الكتاب ٢ / ٤٠٠ .

إلى قراءات مشهورة جاء ت هي أيضا بهذه الظواهر ، ومن هذا القبيل صنيعه بهمز الواو أو الياء عندما تكون إحداهما عين الجمع مفاعل قال : (لم يهمزوا « مقاول » و « معايش » ، فأما قولهم « مصائب » بالهمزة فإنه غلط منهم)[١] والجدير بالذكر أن همز « معايش »[٢] قراءة سبعية مشهورة ، يستبعد ألا يكون سيبويه قد وقف عليها ، ومع ذلك لم يشر إليها ، ومما يُلْمَس فيه تجاهل سيبويه القراءة المخالفة لأصوله قوله (إن « يدع » و « يذر » على « ودعت » و « وذرت » ولم يستعمل)[٣] والجدير بالذكر أن ﴿ ودع ﴾[٤] جاء في قراءة معروفة ، تجاهلها سيبويه كما هو واضح إن لم تكن قد بلغته هي ونظائرها فيما نحن بصدد الحديث عنه في هذا السياق، ومن هذا القبيل القراءة التي جاءت بما يخالف أصوله في باب الهمز قال : (قالوا نبيٌّ ، وبريَّة ، فألزمها أهل التحقيق البدل ، وليس كلُّ شيء نحوهما يفعل به ذا ، وإنما يؤخذ بالسمع ، وقد بلغنا أن قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيء وذلك قليل رديء)[٥] .

وهذا القليل الرديء لم ينبه سيبويه على أنه قراءة نافع في قوله تعالى : ﴿ يا أيها النبي لِمَ تُحَرِّمُ ما أحل الله ﴾[٦] ، وقوله تعالى : ﴿ أؤلئك هم

(١) الكتاب ٤ / ٣٥٥- ٣٥٦ .

(٢) الأعراف ٧/ ١٠ قرأ بها نافع ، وابن عامر ، ولم يهمز الباقون . انظر : الحجة للقراء السبعة ٤ / ٧ ، ومعجم القراءات ٢ / ٣٤٥ .

(٣) الكتاب ٤ / ١٠٩ .

(٤) قرئ في الضحى ٩٣ / ٣ (ما ودَعَك ربُّك) بتخفيف الدال ، وهي قراءة شاذة ، وقرأ الجمهور بالتشديد . انظر : القراءات الشاذة ١٧٥ والبحر ٨ / ٤٨٥ .

(٥) الكتاب ٣ / ٥٥٥ .

(٦) التحريم ٦٦ / ١ همز نافع وخفف الباقون . انظر النشر ١ / ٤٠٦٠ .

خير البرية ﴾[١] .

وفي هذا السياق يذكر جعل سيبويه العطف على المضمر المجرور بلا إعادة الخافض من الضرائر[٢] علمًا أنه جاء في قراءة[٣] سبعية لم يذكرها سيبويه .

ففي هذه الأمثلة ونظائرها[٤] يظهر بوضوح استضعاف سيبويه أو استرداؤه أو منعه لظواهر جاءت بها القراءات ، ولكنه لم يذكر هذه القراءات في معرض حديثه عن هذه الظواهر ، ويستبعد ألا يكون في محفوظه شيء من هذه القراءات ، مما يرجِّح القولَ أنه كان يتحاشى التعرض المباشر لما خالف أصوله من القراءات .

ومن قبل لا حظنا أنه ردَّ بعض القراءات ، وضعَّف واستقبح نظائر بعض ما ذكره منها في مصادر الاستشهاد الأخرى ، واقتصر على عرض بعضها الآخر مشيرًا إلى أن ما فيه مخالف للقياس عنده ، وهذا كلُّه يوضح عدم دقة قول من قال بأن سيبويه لم يقبح أو يلحن قراءة قط[٥] ، ويؤيد

---

(١) البينة ٩٨ / ٧ همز نافع وابن عامر ، وغيرهما ، وهي قراءة سبعية . انظر العنوان ٢١٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٣٨٢- ٣٨٣ .

(٣) وذلك في قراءة حمزة (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) بجر الأرحام . انظر : الحجة للقراء السبعة ٣ / ١٢١ ، والعنوان ٨٣ .

(٤) انظر : سيبويه والقراءات ١٦ – ١٨ ، ٥٤ – ٥٥ ، ٦٢ – ٦٣ ، ٧٤ .

(٥) ذهب إلى ذلك الدكتور شوقي ضيف في (المدارس النحوية) ١٩، ٥٤ ، ١٥٧ ، ١٧٦ –١٧٧ . والدكتورة خديجة الحديثي في (الشاهد النحوي في كتاب سيبويه) ٥٤– ٥٥ ، ٥٩ . وانظر : سيبويه والقراءات ١١٣ وما بعدها ، ونظرية النحو القرآني ٢٧–٢٨ . ودراسات لأساليب القرآن الكريم ١ / ٤٩ .

قول آخرين[١] بأن سيبويه رد بعض القراءات ردًا رفيقًا تميز بالأناة[٢] والروية المعهودتين لديه في معالجته القراءات عامة .

على أن موقف سيبويه تجاه القراءات التي جاءت بما لم يَطَّرِد لديه لم يرق إلى التخطئة أو التلحين الصريحين ، بل اقتصر على عدم بناء القاعدة على ما جاءت به بعض هذه القراءات بغض النظر عن منزلتها من حيث التواتر والشذوذ ، مما يعني بوضوح أن في القراءات القرآنية ما لم يَطَّرِد في القواعد النحوية عند سيبويه ، لذلك جعله الدكتور شعبان صلاح حسين من النحاة القياسين في موقفه من القراءات القرآنية ؛ لأنه قال ببعض الآراء التي تتعارض مع ما في بعض القراءات الموثقة ، ولأنه وصف بعضها بالقبح أو الرداءة أو الضعف[٣] .

* * *

(١) ذهب إلى ذلك د . عبد الفتاح شلبي في (أبو علي الفارسي) ١٦١ - ١٦٢ و د . محمد خير الحلواني في (المفصل في تاريخ النحو) ١٥٥ .

(٢) انظر : المفصل في تاريخ النحو ٢٧٢ ، والقراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ١١٨ .

(٣) انظر : مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ١٠٩ ، ١٣٥ .

الفصل الرابع

ما لم يَطَّرِد في القراءات عند الكسائي (١٨٩هـ)

لم تستوعب أُصُول مذهب الكسائي بعض ما جاءت به القراءات ، فقد يشير صراحة إلى أنه ليس لديه توجيه لهذه القراءة أو تلك ، وقد يعيب القراءة ، وقد يصرح بعدم جواز ما فيها ، والملاحظ أنه مع نصِّه على أنَّ القراءة سنَّةٌ كان لأصول مذهبه في النحو واللغة أثر في قبول القراءة واختيارها وتوجيهها ، وهذا ما يفهم مما حدَّثَ به أحدهم في أحد مجالس العلماء للزجاجي حيث قيل : (أصبح الكسائي يومًا محزونًا كئيبًا ، فقلنا له : ما قصتك ؟ قال : أصبحت وقيذا ساهرا بآية قرأتها . قلنا ما هي ؟ قال : إن قرأت ﴿ والليل إذا يَسْري ﴾[١] خالفت أصحاب محمد ؛ لأن عثمان رضي الله عنه جمع أصحاب رسول الله ﷺ . . على ما في هذا المصحف ، وإن قرأت ﴿ يَسْرِ ﴾ بلا ياء فقد أنقصت فما أدري ما أصنع ؟)[٢] والذي يفهم من تردد الكسائي وحيرته في تخيُّر القراءة يوحي بأن إيمانه بأن القراءة سنة متبعة لا ينفي أنه كان أحياناً[٣] لأصول اللغة والنحو عنده أثر في تخيُّر القراءة

---

(١) الفجر ٨٩ / ٤ .

(٢) مجالس العلماء ٢٦٤ – ٢٦٥ . وانظر : معاني القرآن للكسائي١٢٠ ، ١٣١ ، ٢٥٣ ، ورسم المصحف ؛ دراسة لغوية تاريخية ٢٣٨ ، والياء المحذوفة في القرآن الكريم ١٦٩ – ١٧٤ .

(٣) أقول : أحيانا لأنه لديه ما يوحي بأنه يقرأ بخلاف ما تمليه القاعدة ، فقد لاحظ في النقل السابق أن الأصول لا تسمح بحذف حرف العلة من آخر المضارع المرفوع ، ومع ذلك نسب إليه القراءة بذلك في قوله تعالى (إنِ الحكم إلا لله يقصُّ الحق ، وهو خير الفاصلين) الأنعام ٦ / ٥٧ فقد نسب إليه أنه قرأ : يقضِ الحقَّ . انظر معاني القرآن للكسائي ٢٥٩ . وقال في قوله تعالى (فإن يشأ الله يختم على قلبك ، ويمح الله الباطل) الشورى ٤٢ / ٢٤ قال : فيه تقديم وتأخير ، مجازه : =

وتوجيهها ، بل ربما صرح بأنه ليس لديه توجيه للقراءة ، وهذا ما فعله بقراءة من قرأ : ﴿ وإنْ كلا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهم ﴾[١] بتشديد ﴿ لمَّا ﴾ وتخفيف ﴿ إن ﴾ وإعمالها في كل ، فقد ذكر النحاس أن الكسائي قال : (الله جل وعز أعلم بهذه القراءة ، وما أعرف لها وجهًا)[٢] .

وذكر الفراء أن الكسائي قال في تشديد لمَّا في قراءة الآية السابقة (لا أعرف جهة في التشديد من القراءة)[٣] .

ولم يقتصر الكسائي على الإقرار بعدم اتجاه القراءة لديه ، بل عاب صراحة بعضها ، قال الفراء تعليقًا على قراءة بعضهم ﴿ فبذلك فلتفرحوا ﴾[٤] (كان الكسائي يعيب قولهم : ﴿ فلتفرحوا ﴾ لأنه وجده قليلا فجعله عيبًا)[٥] وقد يمنع الكسائي ما جاء في بعض القراءات كما في حديث الفراء عن المضارع يكون من قوله تعالى : ﴿ فإنما يقولُ له كن فيكونُ ﴾[٦] قال الفراء :

= والله يمحو الباطل ، فحذف منه الواو في المصحف ، وهو في موضع رفع . انظر : معاني القرآن للكسائي ٢٢٦ . وانظر: معاني القرآن للكسائي ١٦٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٠١

(١) هود ١١ / ١١١ وهذه القراءة سبعية قرأ بها عاصم ونافع ، انظر الحجة للقراء السبعة٤ / ٣٨٠ .

(٢) إعراب القرآن ٢ / ٣٠٥ -٣٠٦ وانظر : البحر٥ / ٢٦٧ - ٢٦٨ ، ومعاني القرآن للكسائي١١٥ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٧٧ . وانظر : معاني القرآن للكسائي ٦٥ .

(٤) يونس ١٠ / ٥٨ . وهذه القراءة شاذة ، والقراءة المشهورة : فليفرحوا . انظر: القراءات الشاذة ٥٧ ، والبحر ٥ / ١٧٢ ومعجم القراءات ٣ / ٨٠ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٤٦٩- ٤٧٠ . وانظر: معاني القرآن للكسائي ١٥٩ ، مدرسة الكوفة ٢٣٨ .

(٦) البقرة ٢ / ١١٧ رفع الجمهور (يكون) ونصبُه قراءة سبعية لابن عامر . انظر : الحجة للقراء السبعة ٢ / ٢٠٣ . والعنوان ٧١ .

(رفْعٌ ولا يكون نصبًا ، وإنما هي مردودة على يقولُ فيكونُ . . أما التي في النحل إنما قولنا لشيء إذا أردناه أن نقول له : ﴿ كن فيكونَ ﴾[١] فإنه نصب ، وكذلك في يس نصب ، لأنها مردودة على فعل قد نصب بـ أن وأكثر القراء على رفعهما ، والرفع صواب ، وذلك أن تجعل الكلام مكتفيًا عند قوله : إذا أردناه أن نقول له : كن ، فقد تم الكلام ، ثم قال : فيكونُ ما أراد الله ، وإنه لأحب الوجهين إلي ، وإن كان الكسائي لا يجيز الرفع فيهما ، ويذهب إلى النسق)[٢] . ومما قدح فيه الكسائي في القراءة حديثه عن قوله تعالى : ﴿ قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها ﴾)[٣] ، فقد قال الكسائي (من قرأ : ﴿ قدْ سمع ﴾ فبيَّن الدال فلسانه أعجمي ، ليس بعربي)[٤] . وقد علق على ذلك أبو حيان قائلاً : (ولا يلتفت إلى هذا القول ، فالجمهور على البيان)[٥] ومما رد فيه الكسائي ما جاءت به القراءات مما لم يَطَّرِد صنيعه بقوله تعالى : ﴿ وإسماعيل والْيَسع ويونس ولوطًا ﴾[٦] فقد قرأ : (اللِّيسع) ، وردَّ قراءة من قرأ ﴿ الْيَسَعَ ﴾ ، قال: لأنه لايقال: الْيَفعل مثل اليحيى[٧] ويذكر أن الكسائي منع أن يقال ودع مع أنه قرئ به ، قال الكسائي (تقول : ذره ، ودعه . . . ولا يقال : وذرته ، ولا ودعته)[٨] . وقد يطعن الكسائي في

---

(١) النحل ١٦ / ٤٠ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١ / ٧٤ -٧٥ . وانظر : الحجة للقراءات السبع ١٠٨- ١٠٩ .

(٣) المجادلة ٥٨ / ١

(٤) البحر ٨ / ٢٣٢ ، وانظر : معاني القرآن للكسائي ٢٤١

(٥) البحر ٨ / ٢٣٢

(٦) الأنعام ٦ / ٨٦ .

(٧) معاني القرآن للكسائي ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٨٠ .

(٨) معاني القرآن للكسائي ١٧٤ ، وما تلحن فيه العامة ١٠٥

ضبط راوي القراءة التي جاءت بما يخاف الأصول ، فقد روي عن ابن عباس أنه قرأ : الجَمَل والجُمَّل بضم الجيم وتضعيف الميم في قوله تعالى ﴿ حتى يلج الجمل في سَمِّ الخياط ﴾[١] . وروي عن الكسائي أن الذي روى تثقيل الميم عن ابن عباس كان أعجميًا ، فشدد الميم لعجمته[٢] على أن الكسائي قد يحمل ما لم يطرد في القراءة على اللهجات الخاصة ، ومن هذا القبيل التزام الألف في المثنى المنصوب في قوله تعالى : (إن هذان لساحران)[٣] . قال الكسائي : (هذا على لغة الحارث بن كعب)[٤] ، ومن هذا القبيل حمله[٥] على لغة خاصة صرف ما لا ينصرف في قوله تعالى : ﴿ إنا أعتدنا للكافرين سلاسلاً وأغلالاً وسعيرًا ﴾[٦] .

وقد يعمل الكسائي على تأويل ما لم يَطَّرِد في القراءة ، ومن هذا القبيل ما فعله بما يعرف بلغة " أكلوني البراغيث " في قوله تعالى : ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ ﴾[٧] قال الكسائي : (فيه تقديم وتأخير ، مجازه الذين ظلموا أسروا النجوى)[٨] .

وبذلك يتبين أن في القراءات ما لم يتفق وأُصول اللغة والنحو عند

---

(١) الأعراف ٧ / ٤٠

(٢) انظر : معاني القرآن للكسائي١٤٣ .

(٣) طه ٢٠ / ٦٣

(٤) معاني القرآن للكسائي ١١٣ ، وإعراب القرآن للنحاس٣ / ٤٥ .

(٥) انظر : معاني القرآن للكسائي٢٤٨ ، ومشكل إعراب القرآن للقيسي٢ / ٧٨٣ .

(٦) الإنسان ٧٦ / ٤

(٧) الأنبياء ٢١ / ٣

(٨) معاني القرآن للكسائي ١٥٩ ، والبحر ٦ / ٢٩٧ .

الكسائي ، فقد أنكر بعض ما جاء من القراءات بذلك ، وأقر بعدم اتجاه بعضه لديه ، وعاب بعض ما كان من هذا القبيل ، ومنع صراحة بعضًا منه ، وحمل بعضه على اللهجات الخاصة ، وطعن في رواية بعضه ، وكل ذلك يؤيد مذهب بعضهم[١] إلى أن الكسائي من أوائل من أخذوا في الاعتراض على القراءات ، وفي ذلك يقول مُعِدّ كتاب « معاني القرآن للكسائي » : (كذلك موقفه من بعض القراءات الصحيحة التي رفضها بسبب غلبة روح الدرس اللغوي عليه في بعض الأحيان)[٢] .

وهذا كله يخالف من[٣] زعم أن الكسائي وجَّه النحو على حسب ما تقتضيه القراءة ، وأنه وضع القاعدة النحوية تبعا للقراءة المروية .

* * *

(١) أشار إلى ذلك د . شوقي ضيف في (المدارس النحوية) ١٥٧- ١٥٨ وهو ما انتهى إليه الدكتور شعبان صلاح حسين في ص ١٣٦-١٣٩من مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري .

(٢) معاني القرآن للكسائي٢٦٣ . و انظر : ٤٢ منه .

(٣) انظر : نحو القراء الكوفيين ٦٧ . وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ٢٤٠ .

الفصل الخامس

ما لم يَطَّرِد في القراءات عند الفراء (٢٠٨هـ)

نصُّ الفراء على أن القرآن مقدَّم على الشعر في الاحتجاج .

قال : (الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر)[١] ونبه على أن القراءة القرآنية سنة ، فقال أيضًا : (القراء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية)[٢] لذلك كان ما أجمع عليه القراء أحبَّ إليه من غيره ، وفي ذلك يقول : (الاجتماع من قراءة القراء أحبُّ إلي)[٣] ومع ذلك لم تستوعب أصوله بعض ما جاءت به القراءات القرآنية ، وإذا ما استكنهنا موقفه مما لم يَطَّرِد في القراءات لديه وجدنا أنه قد يُقِرُّ بأنه لا توجيه للقراءة لديه ، وقد ينبه على أنه من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه ، وقد يحمله على لهجة خاصة ، وكثيرًا ما يعمل على تأويله ، وقد يصرح برده وتلحينه . وكل ذلك يؤيد أن لأصول العربية عنده أثرًا واضحًا في تعامله مع القراءة[٤] .

أما إقراره بأنه لا توجيه للقراءة لديه فيلاحظ في قوله (سألني هُشَيْمٌ ، فقال : هل يجوز (يومَ يُدْعَو كلُّ أناسٍ)[٥] روَوْه عن الحسن ؟ فأخبرته

---

(١) معاني القرآن للفراء١ / ١٤ .

(٢) معاني القرآن للفراء١ / ٢٤٥ . ومما يتضح فيه أن القراءة سنة عند الفراء حديثه عن اللام في قوله تعالى (يدعو لمن ضرُّه أقربُ من نفعه) الحج ٢٢ / ١٣ قال في المعاني ٢ / ٢١٧-٢١٨ (ووجه آخر لم يقرأ به ، وذلك أن تكسر اللام في لمن وتريد : تدعو إلى من ضرُّه أقرب من نفعه . . . ولولا كراهية خلاف الآثار والاجتماع لكان وجهاً جيداً من القراءة) .

(٣) معاني القرآن للفراء ٣ / ١٤٣ .

(٤) انظر : أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ٢٩٧ .

(٥) الإسراء ١٧ / ٧١ . و انظر : البحر ٦ / ٦٢ .

أني لا أعرفه ، فقال : قد سألت أهل العربية عنه ، فلم يعرفوه)[١] .

وقد ينبه الفراء على أن ما في الآية من الشاذ الذي لا يُقاس كما في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَنتَ عَلَيۡهِم بِجَبَّارٖۚ ﴾[٢] ، قال : (العرب لا تقول : فعَّال من أفعلت ، لا يقولون : هذا خرَّاج ، ولا دخَّال ، يريدون : مُدْخِل ولا مُخْرِج من أدخلت وأخرجت ، إنما يقولون : دخَّال من دخلت ، وفعَّال من فعلت ، وقد قالت العرب : درَّاك من أدركت ، وهو شاذ ، فإن حملت الجبَار عليه فهو وجه)[٣] .

فالفراء حَمَل في هذا النقل ما في الآية على ما أقر هو نفسه بأنه شاذ ، غير مقيس ، وشبيه بذلك ما في حديثه عن استعمال " ما " الموصولة لغير العاقل ، فقد نهى عن ذلك ، ثم حمل عليه بعض آي الذكر الحكيم ، أما نهيه عنه ففي قوله : (العرب لا تكاد تجعل ما للناس من ذلك إنما ضربت أخاك ولا تقل أخوك لأن " ما " لا تكون للناس ، وليس بالكثير)[٤] .

فالفراء كما هو واضح لم ينف مجيء ما الموصولة للعاقل في كلام العرب ، ولكن ذلك قليل شاذ عنده بدليل أنه نهى عن استعماله ، ومع

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ١٢٧ . وقد نبه المحقق في ح٢ على أن بعضهم حمل ذلك على قلب الألف واوا كما قالوا (أفْعَو) في (أفعى) .

(٢) ق ٥٠ / ٤٥ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٣ / ٨١ . و قال النحاس في (إعراب القرآن) ٤ / ٢٣٤ . : (من قال : جبَّار معناه : لست تجبرهم على ما تريد ، فمخطئ لأن فعَالًا لا يكون من أفعل وإن كان الفراء قد حكى أنه يقال : درَّاك من أدرك ، فهذا شاذ لا يعرف ، وحكى أيضا جبرَّت الرجل ، وهذا من الشذوذ) وجاء في (مجالس ثعلب) ١ / ٣١٥ (لا يكون من أفعل فعَّال إلا جبار ودرَاك و سآر . . . قالوا جبَار من أجبر) .

(٤) معاني القرآن للفراء ١ / ١٠٢ .

ذلك حمل عليه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ كلا لمَا لَيُوَفِّيَنَّهم ﴾[١] قال : (قرأت القرَاء بتشديد ﴿ لمَّا ﴾ وتخفيفها ، وتشديد ﴿ إِنَّ ﴾ وتخفيفها ، فمن قال : ﴿ إِنَّ كلا لمَّا ﴾ جعل ﴿ ما ﴾ اسما للناس كما قال : ﴿ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾[٢])[٣] . وهكذا يتبين أن الفراء قد يقر بأنه لا توجيه لديه لما جاء في بعض القراءات ، وقد يحمل القراءة أيًّا كان حظها من التواتر والشهرة على ما ليس بمقيس عنده .

وقد يحمل ما لم يَطَّرِد في القراءة على لهجة من لهجات العرب ، بل قد يتردد في الطعن على القراءة خشية أن تكون موافقة لإحدى اللهجات ، وهذا ما يلاحظ في قوله (كان بعضهم يقرأ : ﴿ كذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادِهم شركاؤهم ﴾[٤] فيرفع القتل إذا لم يُسَمَّ فاعلُه ، ويرفع الشركاء بفعل ينويه ، كأنه قال : زيَنه لهم شركاؤهم . . . وفي بعض مصاحف أهل الشام شركايهم بالياء ، فإن تكن مثبتة عن الأولين فينبغي أن يقرأ زُيِّنَ . . ويكون الشركاء هم الأولاد ؛ لأنهم منهم في النسب والميراث ، فإن كانوا يقرؤون ﴿ زَيَّن ﴾ فلست أعرف وجها لها إلا أن يكونوا فيها آخذين بلغة قوم يقولون : أتيتها عشايا ، ثم يقولون في تثنية

---

(١) هود ١١ / ١١١ وهذه القراءة سبعية . قرأ بها عاصم ونافع . انظر : الحجة للقراء السبعة ٤ / ٣٨٠ .

(٢) النساء ٤ / ٣ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٨ . ، قال في ١ / ٢٥٣ - ٢٥٤ من المعاني (ولم يقل من طاب ، وذلك أنه ذهب إلى الفعل كما قال : أو ما ملكت أيمانكم ، يريد ملكَ أيمانكم ، ولو قيل في هذين من كان صوابا ، ولكن الوجه ما جاء به الكتاب ، وأنت تقول في الكلام : خذ من عبيدي ما شئت ، إذا أراد مشيئتك ، فإن قلت : من شئت فمعناه : خذ الذي تشاء) .

(٤) الأنعام ٦ / ١٣٧ . وممن قرأ بذلك الحسن البصري ، وقراءة الجمهور : ﴿ زَيَّن لكثيرٍ من المشركين قَتْلَ أولادِهم شركاؤهم ﴾ البحر ٤ / ٢٢٩ .

الحمراء حمرايان ، فهذا وجه أن يكونوا قالوا : (زَيَن لكثير من المشركين قتل أولادهم شركايهم . .) وليس قول من قال إنما أرادوا مثل قول الشاعر :

فزججتُها مُتَمَكِّنا زجَّ القلوصَ أبي مزادهْ بشيء[١]

ومما يتضح فيه اعتماد الفراء على اللهجات في معاجلة ما لم يَطَّرِد في القراءات لديه قوله : (كان الأعمش وعاصم يجزمان الهاء في ﴿ يؤدِهْ ﴾[٢] وقوله ﴿ نولِّهْ ﴾[٣] و ﴿ أرْجِهْ وأخاهْ ﴾[٤] وفيه لهما مذهبان ، أما أحدهما فإن القوم ظنوا أن الجزم في الهاء ، وإنما هو فيما قبل الهاء ، فهذا ـ وإن كان توهُما ـ خطأٌ ، وأمَا الأمر الآخر فإن من العرب من يجزم الهاء إذا تحرَّك ما قبلها ، فيقول : ضَرَبْتُهْ ضربا شديدا)[٥] .

ففي هذا المثال وما قبله ونظائرهما[٦] يظهر حمل الفراء لما لم يَطَّرِد في القراءات لديه على ظواهر لهجية خاصَة ببعض القبائل .

وقد يخضع الفراء ما خرج على أصوله في القراءات إلى التأويل ، ومن هذا القبيل حديثه عن قوله تعالى : ﴿ كذلك نُجِي المؤمنين ﴾ قال : (قرأ عاصم فيما أعلم﴿ نُجِي ﴾[٧] بنون واحدة،ونصب المؤمنين ؛ لأنه احتمل

---

(١) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٥٧ – ٣٥٨ .

(٢) آل عمران٣ / ٧٥ وقرأ بذلك أبو عمرو بن العلاء . انظر : العنوان ٨٠ ، والبحر ٢ / ٤٩٩ .

(٣) النساء ٤ / ١١٥ وقرأ بذلك أبو عمرو بن العلاء . انظر معجم القراءات ٢ / ١٦٢ .

(٤) الأعراف ٧ / ١١١ وقرأ بذلك حمزة والكسائي . انظر الحجة للقراء السبعة ٤ / ٦٠ والعنوان ٩٦ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٣ . وانظر : ١ / ٣٨٨ منه .

(٦) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٧٨ ، ٢ / ٣٥٦ .

(٧) الأنبياء ٢١ / ٨٨ . وعُزِيَتْ هذه القراءة لابن عامر أيضا . انظر العنوان ١٣٢ ، والحجة للقراء السبعة ٢٥٠ والبحر ٦ / ٣٣٥ .

اللحن ، ولا نعلم لها جهة إلا تلك ؛ لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه إلا أن يكون أضمر في ﴿ نُجِي ﴾ فنوى به الرفعَ ، وَنَصَبَ المؤمنين، فيكون كقولك : ضُرِبَ الضَّرْبُ زيدا ، ثم تكني عن الضرب ، فتقول ضرب زيدا ، ﴿ وكذلك نجِي النجاءُ المؤمنين ﴾)[١] .

فالفراء في هذا النقل لحن ما في هذه القراءة ونظيرتها[٢] أولا ، ثم أوله تأويلا ردَه عليه غير واحد من النحاة[٣] ، ولهذين المثالين نظائر[٤] أول فيها الفراء القراءات التي خالفت أصوله .

وقد يقصر الفراء ما في القراء ة على الضرورة الشعرية ، وهو ما فعله بالعطف على المضمر المخفوض بلا إعادة الخافض في قراءة بعضهم : ﴿ تساءلون به والأرحامِ ﴾[٥] بجر الأرحام ، فقد وصف ذلك بأن (فيه قبحا ؛ لأن العرب لا تردُّ مخفوضا ، وقد كني عنه . . إنما يجوز هذا في الشعر لضيقه)[٦] وقد يطعن الفراء في القراءة إذا ما جاءت بما يخالف أصوله أو يخطئها،ومن الأول ما فعله بقراءة من قرأ ﴿ بمصرخيِّ ﴾[٧] بجر الياء ،

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢١٠ .

(٢) فعل ذلك أيضا بقراءة من قرأ (ليجزى قوما) الجاثية ٤٥ / ١٤ ، انظر : معاني القرآن . للفراء ٣ / ٤٦ وانظر: البحر ٨ / ٤٥ .

(٣) ردَه عليه ابن جني في (الخصائص) ١ / ٣٩٨ ، والزجاج في (معاني القرآن وإعرابه) ٣ / ٤٠٣

(٤) انظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٥ ، ٧٤ - ٧٥ ، ٧٦ ، ٢٠٤ ٣٨٥ -٣٨٦ .

(٥) النساء ٤ / ١ و قرأ بذلك حمزة ، وهي سبعية . انظر : الحجة للقراء السبعة ٣ / ١٢١ ، والعنوان ٨٣ .

(٦) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٥٢- ٢٥٣ .

(٧) إبراهيم ١٤ / ٢٢ وهذه قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب ، وحمزة . انظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٥ والعنوان ١١٥ والبحر ٥ / ٤١ .

قال : (لعلها من وهم القراء من طبقة يحيى ، فإنه قلَّ مَنْ سلم منهم من الوهم ، ولعله ظن أن الباء في بمصرخيَّ خافضة للحرف كله ، والياء من المتكلم خارجة من ذلك)[١] . وقد صرح الفراء بتلحين القراءة التي جاءت بالفصل بين المتضايفين بالمفعول به ، فقال : (وليس قول من قال ﴿ مُخْلِفَ وَعْدَه رسلِه ﴾[٢] . . بشيء، ونحوي وأهل المدينة ينشدون قوله :

فزججتُها مُتَمَكِّنًا زجَّ القلوصَ أبي مَزادهْ

قال الفراء : باطل والصواب : زجَّ القلوصِ أبو مَزاده)[٣] .

فواضح في هذا المثال وسابقه ردُّ الفراء للقراءة التي جاءت بما يخالف أصوله علما أنه قد يستقبح[٤] القراءة ، أو يصفها بأنها خلاف الوجه[٥] .

وبعد فلعله اتضح أن في القراءات ما خالف الأصول عند الفراء ، فصرح بأن بعضه لا توجيه له عنده ، كما صرَّح بأن بعضه لا يقاس عليه ، وحمل بعضه الآخر على بعض اللهجات الخاصة ، وقد يؤول ما لم يَطَّرِد في القراءة لديه حينًا ، وقد يصرِّح بتلحين بعضه الآخر حينًا آخر ، وهذا يتفق وما نقلناه من قبل عن الدكتور أحمد مكي الأنصاري من أن الفراء كان لأصول اللغة عنده أثر واضح في تعامله مع القراءات القرآنية كما ينسجم مع قول الدكتور الأنصاري أيضًا : (أما صاحبي الفراء فيؤسفني أن أقول

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٥ .

(٢) إبراهيم ١٤ / ٤٧ وهذه القراءة لم تذكر في البحر ٥ / ٤٣٩ ولا معجم القراءات ٣ / ٢٤٥ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢ / ٨١ - ٨٢ .

(٤) انظر : الرجع نفسه ٣ / ٥٥ .

(٥) انظر : المرجع نفسه ١ / ٤٣١ - ٤٣٢ ، ٣ / ٣٠٠ .

إنه جنح إلى البصريين في تخطيء العرب ، بل زاد عليهم في التهجم على القراءات ، فكان أول من فتح الباب للطعن على قراءة ابن عامر . .)[١] .

وهذا يتفق أيضا وما انتهى إليه صاحب مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري[٢] أما صاحب كتاب دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن للفراء ، فناقض كلامه عن موقف الفراء من القراءات بعضُه بعضًا فقد ذكر أن الفراء (يقبح القراءة لخروجها عن العربية الفصيحة . . . ويرفض القراءة إذا خالفت العربية)[٣] .

ومع ذلك يقول في مكان آخر : (والقرآن الكريم بكل قراءاته محل احترام وتقدير عند الفراء . . . فهو يتخذ من كل آية سندًا لآرائه . . . وهو لم يخرج عما تعارف عليه القراء ، ولم يطعن في قراءة أو يردها ، وحتى عندما نراه يتعرَّض لبعض القراءات بالنقد إنما ذلك قياسًا على العربية)[٤] .

وكأني بصاحب هذا لكلام يعبر عما يود أن يكون عليه موقف الفراء من القراءات ، لا عما هو عليه فعلا ، لذا نراه يستدرك في الحاشية[٥] على إطلاقه أن الفراء لم يطعن في القراءات باستثناء طعنه على قراءة لابن عامر .

* * *

(١) انظر : أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ٣٨٥-٣٨٦ .

(٢) انظر : ١٥٨ منه .

(٣) دراسة في النحو الكوفي ١٦٧ .

(٤) دراسة في النحو الكوفي ١٨٢- ١٨٥ وانظر ابن الحاجب النحوي ١٢٦ .

(٥) انظر : المرجع نفسه ١٨٥ ح (١) .

الفصل السادس

ما لم يَطَّرِد في القراءات عند الأخفش (٢٠٨هـ)

يبدو أن مواقف الأخفش تجاه ما لم يَطَّرِد في القراءات عنده شبيهة جدا بمواقف الفراء ، فقد يقر بأنه لا وجه للقراءة لديه ، وقد يشير إلى أن ما فيها يحفظ ولا يقاس عليه ، وقد يعمل على تأويله أو حمله على إحدى اللهجات الخاصة ، وربما طعن في القراءة أو لحنها .

أما إقراره بأنه لا وجه للقراءة لديه ففي قوله (قال بعضهم : "جُمَالات"[١] وليس يعرف هذا الوجه)[٢] وقد ينصُّ الأخفش على القاعدة ، ثم يأتي بالقراءة غير الموافقة لهذه القاعدة ، وذلك قوله : (نون الاثنين مكسورة ، وقد قال : أتعدانَنِي أن أخرج[٣])[٤] فالأخفش بيَّن القاعدة المتمثلة بأن نون الاثنين إنما تكون مكسورة ، ثم ذكر القراءة التي تخالف هذه القاعدة في إشارة شبه صريحة إلى أن ما في هذه القراءة غير مقيس ، ومن هذا القبيل عنده قوله : ﴿ معايش ﴾[٥] غير مهموزة ، وقد

---

(١) المرسلات ٧٧ / ٣٣ . ، وهذه قراءة ابن عباس وابن جبير والأعمش وغيرهم ، والقراءة المشهورة بكسر الجيم لا بضمها . انظر : البحر ٨ / ٤٠٧ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٧٢٦ .

(٣) الأحقاف ٤٦ / ١٧ وهذه قراءة الحسن وأبي عمرو ، وغيرهما ، والقراءة المشهورة أتعدانني بكسر النون لا بفتحها . انظر البحر ٢ / ٥٣٤ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٣٤ .

(٥) الأعراف ٧ / ١٠ قراءة الجمهور بالياء بلا همز ، والهمز قراءة شا ذة ، وهي قراءة الأعرج و زيد بن علي ، ونافع وابن عامر في رواية عنهما . انظر : البحر ٤ / ٢٧١ والقراءات الشاذة ٤٢ ، والحجة للقراء السبعة ٤ / ٧ .

همز بعض القراء ، وهو رديء لأنها ليست بزائدة ، وإنما يهمز ما كان على مثال مفاعل إذا جاءت الياء زائدة في الواحد)[١] .

فعبارة الأخفش تكاد تصرح بأن ما في هذه القراءة غير مقيس ، فقد وصفها بالرَّداءة ، ونص على أن همز الياء في صيغة منتهى الجموع إنما يكون إذا كانت زائدة في مفرده ، وهذا ما لم يتوافر في قراءة من قرأ ﴿ معائش ﴾ على أن الرجل قد يصرح بأن ما في القراءة لا يقاس عليه ،و من ذلك عنده حذف ياء المتكلم من الاسم المضاف إليه المنادى ، قال : (﴿ وقال ابنَ أمِّ إن القوم ﴾[٢] و ذلك ـ والله أعلم ـ أنه جعله اسمًا واحدًا مثل قولهم ابن عم أقبل وهذا لا يقاس عليه)[٣] . فالأخفش يصرح بعدم قياسية ما في هذه القراءة السبعية من حذف لياء المتكلم من الاسم الذي أضيف إليه المنادى .

وقد يعمل الأخفش على تأويل ما لم يَطَّرِد في القراءة لديه حاملا إياه في الختام على لهجة خاصة ، فقد عرض تأويلات عدة فيما يعرف بلغة أكلوني البراغيث في قوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[٤] ثم قال : (إن شئت جعلت الفعل للآخر – يريد للذين – فجعلته على لغة الذين يقولون : أكلوني البراغيث)[٥] وغني عن التوكيد أن لغة أكلوني البراغيث هذه لو كانت مقيسة عند الأخفش لما قدَّم عليها مختلف ما وقف عليه من تأويل للآية التي جاءت بها . ومما يظهر فيه اعتماده على اللهجة الخاصة

---

(١) معاني القراء للأخفش ٢ / ٥١١- ٥١٢ .

(٢) الأعراف ٧ / ١٥٠ .

(٣) معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٩١- ٢٩٢ .

(٤) الأنبياء ٢١ / ٣ .

(٥) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٧٥ ، وانظر ٢ / ٦٣٢ .

في توجيه ما لم يَطَّرِد في القراءة حديثه عن قوله تعالى : ﴿ إنَّ هذان لساحران ﴾[١] بتشديد (إنَّ) قال : (وقد شدَّدَها قوم ، فقالوا إنَّ هذان وهذا لا يكاد يعرف ، إلا أنهم يزعمون أن بلحارث بن كعب يجعلون الياء في أشباه هذا ألفا ، فيقولون رأيت أخواك . . فزعموا أنه على هذه اللغة)[٢] .

وقد يصف الأخفش اللغة التي يحمل عليها القراءة بالرداءة موحيًا بعدم قياس ما فيها ، قال : (قال بعضهم ﴿ فَلْتَفْرَحُوا ﴾[٣] ، وهي لغة للعرب رديَّة؛ لأن هذه اللام إنما تدخل في الموضع الذي لا يُقْدَر فيه على افعل يقولون ليفعل زيد لأنك لا قدر على افعل ، ولا تدخل اللام إذا كلمت الرجل ، فقلت قل ولم تحتج إلى اللام)[٤] .

فالأخفش وصف هنا اللغة التي حمل عليها القراءة بالرداءة مؤكدا أن المعمول به خلاف ما في هذه اللغة ، وما في هذه القراءة . على أنه قد يصف اللغة التي يحمل عليها القراءة بالشذوذ كقوله : (قرأ قوم ـ وهي لغة لبعض العرب ـ ﴿ اشتروِا الضلالة ﴾[٥] لمَّا وجدوا حرفا ساكنا قد لقي ساكنا كسروا كما يكسرون في غير هذا الموضع ، وهي لغة شاذة)[٦] .

---

(١) طه ٢٠ / ٦٣ . وهذه قراء الجمهور . انظر معجم القراءات ١ / ٨٩ ، والعنوان ١٢٩ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٩١ – ٢٩٢ . وانظر ٢ / ٦٢٩ منه .

(٣) يونس ١٠ / ٥٨ وهذه القراءة شاذة ، وقد عزيت إلى ابن عامر ، وإلى عثمان بن عفان ـ رضي الله عنهم ـ وغيرهما ، وقراءة الجمهور ﴿ فليفرحوا ﴾ . انظر : القراءات الشاذة ٥٧ ، والبحر ٥ / ١٧٢ ، ومعجم القراءات ٣ / ٨٠ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٧٠ .

(٥) البقرة ٢ / ١٦ قرأ بذلك يحيى بن يعمر ، وهي قراءة شاذة ، وقراءة الجمهور بضم واو الجماعة لا بكسرها . انظر : القراءات الشاذة ٢ ، والبحر ١ / ٧١ .

(٦) معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٠٥ .

وكل ما تقدم يبين أثر مطابقة القراء للغة من لغات العرب في توثيق هذه القراءة في منهج الأخفش ، وهذا ما يتفق مع قول أحدهم مصورًا منهج الأخفش فى التعامل مع القراءات : (يجب أن تكون القراءات مطابقة للغات العرب ورسم المصحف ، ومستقيمة المعنى ، فإذا جاءت القراءة غير مطابقة للغة من لغات العرب فهي لاغية)[١] .

وقد ينصَّ الأخفش على أنه ليس لما لم يَطَّرِد لديه في القراءة مذهب في العربية ، وذلك في قوله : (أما قوله : ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟ بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم ﴾[٢] فإن الآخرة[٣] بدل من الأولى ، والفاء زائدة ، ولا تعجبني قراءة[٤] من قرأ الأولى بالياء، إذ ليس لذلك مذهب في العربية ؛ لأنه إذا قال : ﴿ لا يَحْسَبَنَّ الذين يفرحون بما أوتوا ﴾ فإنه لم يوقعه على شيء)[٥] .

وأشدُّ مواقف الأخفش معيارية تجاه ما لم يَطَّرِد في القراءات لديه ردُّه القراءة آوتلحينه إياها ، ومما رد فيه الأخفش ما في القراءة لمخالفتها أصول العربية عنده قوله : (قال بعضهم مَيْسُرَة[٦] وليست بجائزة ، لأنه ليس في الكلام مَفْعُل)[٧] .

---

(١) منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ١٨٣ . وانظر : ١٨٧ منه .

(٢) آل عمران ٣ / ١٨٨ .

(٣) يريد تحسبن الثانية .

(٤) مع أنها قراءة السبعة إلا حمزة كما يقول أبو حيان في البحر٣ / ١٢٨ .

(٥) معاني القرآن للأخفش ١ / ٤٣٠ .

(٦) البقرة ٢ / ٢٨٠ وهذه القراءة شاذة . انظر المحتسب ١ / ١٤٣ .

(٧) معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٨٩ .

وقال الأخفش : (بلغنا أن الأعمش قال ﴿ بمصرخيِّ ﴾[١] فكسر ، وهذا لحن ، لم نسمع بها من أحد من العرب)[٢] .

ومما لحن فيه الأخفش ما لم يَطَّرِد في القراءة عنده قوله : (قال : ﴿ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ ﴾ ؛ لأنها من لَوَى يَلوِي ، وقال بعضهم : ﴿ إن تَلُوا ﴾ [٣] ، فإن كانت لغة فهو لاجتماع الواوين ، ولا أراها إلا لحنًا إلا على معنى الولاية ، وليس للولاية معنى هنا)[٤] .

وبعد فلعله اتضح أن الأخفش تعددت مواقفه مما خالف أُصُول اللغة عنده في القراءات ، فقد يشير إلى أنه لا وجه له عنده ، وقد ينبه على أنه مما لا يقاس واصفا بعضه بالرداءة ولو كان من السبع ، وقد يحمله على اللهجة الخاصة مستردئا هذه اللهجة حينًا ، وواصفا إياها بالشذوذ حينا آخر ، وقد يردَّ بعض القراءات ملحنًا إياها ولو كانت من السبع ، وهو ما انتهى إليه أيضًا صاحب مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري[٥] .

* * *

(١) إبراهيم ١٤ / ٢٢ . قرأ بذلك حمزة أيضا . وهي سبعية . انظر : العنوان ١١٥ ، والبحر ٥ / ٤١ .

(٢) معاني القرآن للأخفش ٥٩٩ .

(٣) النساء ٤ / ١٣٥ . قرأ بذلك ابن عامر ، وحمزة وهي سبعية . انظر العنوان ٨٥ ، والبحر ٣ / ٣٧١ .

(٤) معاني القرآن للأخفس ١ / ٤٥٦ .

(٥) انظر : ١٦٤ منه .

الفصل السابع

ما لم يَطَّرِد في القراءات عند المبرّد (٢٨٥هـ)

لم يكن المبرّد رفيقًا في معالجة ما لم يَطَّرِد في القراءات لديه ، فقد يشير إلى أن ما في القراءة لا يقاس ، وقد يعمل على تأويلها ، والأكثر أن يلحن القراءة التي جاءت بما لا يتفق ومذهبه في اللغة والنحو ، فمما أشار فيه إلى أن ما في القراءة لا يقاس عليه حديثه عن حذف التنوين لالتقاء الساكنين ، فقد أكد[١] أن ذلك إنما يكون في العلم الموصوف بـ ابن أو ابنة وما في حكمهما ، ثم قال : (فإن كان في غير هذا الموضع ، فالمختار في التنوين التحريك للالتقاء الساكنين ، لأن الحذف إنما يكون في حروف المد واللين خاصة ، وإنما جاز في التنوين لمضارعته إياها . . . فلما أشبهها . . . أجري مجراها في اضطرار الشعر . . . وقرأ بعض القراء : ﴿ قل هو الله أحدُ * الله الصمدُ ﴾[٢] وأما الوجه فإثبات التنوين ، وهذا مجاز)[٣] فالمبرّد جعل التخلص من التقاء الساكنين في هذه القراءة بحذف التنوين مما لا يقاس ، فقد وصفه بغير الوجه ، وقصره على الضرورة الشعرية .

وقد يومئ المبرِّد إلى عدم صحة القراءة مع حرصه على توجيهها . كما فعل بقراءة من قرأ : ﴿ أو جاؤوكم حصرتْ صدورُهم ﴾[٤] فقد أوضح أن

---

(١) انظر : المقتضب ٢ / ٣١٢ .

(٢) الإخلاص ١١٢ / ١ ـ ٢ ممن قرأ بذلك عبد الله بن أبي إسحاق ، وأبو عمرو بن العلاء . انظر البحر ٨ / ٥٢٨ .

(٣) المقتضب ٢ / ٣١٢ - ٣١٤ ، وانظر الكامل ١ / ١٤٧ - ١٤٨ .

(٤) النساء ٤ / ٩٠ وهذه قراءة الجمهور . انظر : البحر ٣ / ٣١٧ .

الماضي إذا وقع حالاً لا بد من اقترانه بـ قد والواو ، ثم أوَّل هذه القراءة قائلاً : (ومخرجها - والله أعلم - إذا قرئت كذا الدعاء كما تقول : لُعِنُوا قُطِعَت أيديهم ، هو من الله إيجاب عليهم ، فأما القراءة الصحيحة ، فإنما هي أو جاؤوكم حصرةً صدورهم)[١] .

وقد يصرح المبرد بتلحين ما لم يَطَّرِد في القراءة لديه ولو كانت القراءة سبعية كقوله عن البصريين : (لا يعطفون على المضمر المخفوض ، ومن أجازه من غيرهم فعلى قبح كالضرورة ، والقرآن إنما يحمل على أشرف المذاهب ، وقرأ حمزة : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ ﴾[٢] وهذا مما لا يجوز عندنا إلا أن يضطر شاعر)[٣] .

ومما لحن فيه المبرد ما جاء في القراءة السبعية حديثه عن قراءة من قرأ قوله تعالى : ﴿ ولبثوا في كهفهم ثلاثمئةِ سنين ﴾ [٤] بإضافة ﴿ ثلاثمئة ﴾ إلى ﴿ سنين ﴾ قال : (قرأ بعض القراء بالإضافة فقال ثلاثمئةِ سنين وهذا خطأ في الكلام غير جائز)[٥] .

وقال المبرد : (أما قراءة أهل المدينة ﴿ هؤلاء بناتي هنَّ أطهرَ لكم ﴾[٦] ، فهو لحن فاحش ، وإنما هي قراءة ابن مروان ، ولم يكن له

---

(١) المقتضب ٢ / ٣١٦ .

(٢) النساء ٤ / ١ و هذه القراءة من السبع . انظر : الحجة للقراء السبعة٣ / ١٢١ ، والعنوان ٢١٢ .

(٣) الكامل ٢ / ٤٤-٤٥ .

(٤) الكهف ١٨ / ٢٥وهذه القراءة سبعية ، وممن قرأ بها حمزة والكسائي والأعمش ، والقراءة المشهورة تنوين (ثلاثمئةٍ) انظر : العنوان ١٢٢ ، الحجة للقراءات السبع ١٩٧ ، والبحر٦ / ١١٧ .

(٥) القتضب ٢ / ١٧١- ١٧٢ .

(٦) هود ١١ / ٧٨ وهذه القراءة شاذة . انظر : القراءات الشاذة ٦٠ .

علم في العربية)[١] .

وقال أيضا : (أما قراءة من قرأ : ﴿ معائش ﴾[٢] فهمز فإنه غلط ، وإنما هذه القراءة منسوبة إلى نافع ابن أبي نعيم ، ولم يكن له علم في العربية ، وله في القرآن حروف قد وُقِف عليها)[٣] .

ومما صرح فيه المبرّد بتلحين القراءة قوله (أما قراءة من قرأ : ﴿ ثم لْيقطع فلْينظر ﴾[٤] فإن الإسكان في لام ﴿ فلْينظر ﴾ جيد ، وفي لام ﴿ لْيقطع ﴾ لحن ؛ لأن ثمَّ منفصلة من الكلمة)[٥] ولهذه الحالات نظائر[٦] لحن فيها المبرد ما في القراءة مما لم يَطَّرِد في قواعد اللغة لديه .

وبذلك يتضح أن موقف الرجل مما لم يَطَّرِد في القراءات قد يتمثل برد القراءة أو تلحينها ولو كانت سبعية ، على أنه ربما اجتزأ في ذلك بالإشارة إلى أن ما في القراءة لا يقاس[٧] .

* * *

(١) المقتضب ٤ / ١٠٥ .

(٢) الأعراف ٧ / ١٠ . وهذه القراءة من السبع . انظر : الحجة للقراء السبعة ٤ / ٧ ومعجم القراءات ٢ / ٣٤٥ .

(٣) المقتضب ١ / ١٢٣ .

(٤) الحج ٢٢ / ١٥ وهذا الإسكان قراءة سبعية ، قرأ بها أبو عمرو وابن عامر وعاصم . انظر : العنوان ١٣٤ ، ومعجم القراءات ٤ / ١٦٩ .

(٥) المقتضب ٢ / ١٣٤ .

(٦) انظر : الكامل ١ / ١٦٨- ١٦٩ ، ٢ / ٨٣ ، والمقتضب ٤ / ١٩٥ .

(٧) وهذا معروف مشهور عن المبرد . انظر : مقدمة المقتضب ١ / ١١١ و المبرِّد ؛ حياته وآثاره ومنهجه من خلال كتابه المقتضب ٣٠٢-٣٠٨ ، مذاهب التفسير الإسلامي ٦٦- ٦٧ ، ومواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ١٧٣ .

الفصل الثامن

ما لم يَطَّرِد في القراءات عند الزجاج (٣١٠هـ)

على تأكيد الزجاج أن القراءة سُنَّة[١] لا يتحلَّى دائما بالرفق في معالجته ما لم يَطَّرِد في القراءات لديه ، فموافقة العربية شرط من شروط صحة القراءة عنده ، لذا ينص على أن الحرف (كلَّما قلت فيه الرواية ، وضعف عند أهل العربية ، فهو داخل في الشذوذ ، ولا ينبغي أن تقرأ به . . . وكلَّما كثرت الرواية في الحرف وكثرت به القراءة فهو المتبع)[٢] ولهذا سنجد الزجاج حريصا على تأويل ما لم يَطَّرِد في القراءة عنده إذا ما كانت سبعية أو مُجْمَعًا على القراءة بها .

على أن هذا لا يعني أنه لم يطعن في شيء مما لم يَطَّرِد في القراءات القرآنية عامة ، ويمكن إجمال موقفه حيال مالم يَطَّرِد لديه في القراءات بالاقتصار على إقراره بأنه لا وجه للقراءة لديه ، وقد يحمل القراءة على لهجة خاصة ، وقد يؤولها ، وقد يرد بعض القراءات ردا مباشرا ، وقد برز لديه بوضوح ردُّ القراءة بالطعن في صحة نقلها .

فمما أَقَرّ فيه بأنّ ما في القراءة لا وجه له حديثه عن قوله تعالى : ﴿ تَوَلَّوا إِلا قليلاً منهم ﴾ ، قال : (أمَّا ما مَنْ رَوَى ﴿ تَوَلَّوا إِلا قليلٌ[٣] منهم ﴾ فلا أعرف هذه القراءات ، ولا لها عندي وجه ؛ لأن المصحف على النصب ،

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٧٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢٨٨ .

(٣) البقرة ٢ : ٢٤٦ ، ولم أقف على هذه القراءة في مظانها من (القراءات الشاذة) و (البحر) و (العنوان) .

والنحو يوجبها ؛ لأَنّ الاستثناء إذا كان أَول الكلام إِيجابًا نحو قولك جاءني القوم إِلا زيدا فليس في زيد المستثنى إلا النصب . . وإنما ذكرتُ هذا ؛ لأَن بعضهم روى : ﴿ فشربوا منه إِلا قليل منهم ﴾[١] وهذا عندي ما لا وجه له)[٢] .

ومما صَرَّح فيه بأَنْ لا وجه للقراءة لديه قوله : (قوله : ﴿ مُتَّكِئِينَ عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ ﴾ وقُرِئَتْ : (على رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَباقَرِيّ حِسَان)[٣] ، والقراءة هي الأوْلى ، وهذه القراءة لا مخرج لها في العربية؛ لأَنَّ الجمع الذي بعد ألفه حرفان نحو : مساجد و مفاتيح لا يكون فيه مثل عباقريّ ؛ لأنَّ ما جاوز الثلاثة لا يُجْمَعُ بياء النسب ، لو جمعت عَبْقَريًّا كان جمعه عباقرة كما أَنَّك لو جمعتَ مُهَلَّبيًّا كان جمعه مَهَالبة ولم يقل مُهَالِبيّ)[٤] .

ففي هذا المثال ، وسابقه يتضح أن الزجاج اقتصر في معالجة ما لم يَطَّرِد في القراءة على الإقرار بأنه لا وجه له لديه ،ويبدو أَنَّ هذا تعبير غير مباشر عن تلحينه القراءة ، وردِّها بدليل أَنَّ بعض ما أقرَّ بأنه لا وجه له ، صَرَّح في مكان آخر بتلحينه إياه ، أو في المكان نفسه ،فمن النوع الأول صنيعه بقراءتهم ﴿ نُجِّي المؤمنين ﴾[٥] بنون واحدة مضمومة ، وسكون

---

(١) البقرة ٢ / ٢٤٩ممن قرأ بذلك عبد الله بن مسعود ، والأعمش، وهي قراءة شاذة والقراءة المشهورة نصب قليل . انظر : القراءات الشاذة : ١٥ ، والبحر : ٢ / ٢٦٦ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٣٢٧ .

(٣) الرحمن ٥٥ : ٧٦ وهذه القراءة شاذة قرأ بها ابن محيصن ، ونصر بن عاصم، وعثمان بن عفان وغيرهم . انظر : المحتسب ٢ / ٣٠٥،٣٠٦، والبحر ٨ / ١٩٩ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٥ / ١٠٤-١٠٥ .

(٥) الأنبياء ٢١ / ٨٨ وهذه القراءه سبعية . انظر تخريجها من قبل .

الياء ، قال (أما مَنْ قرأ ﴿ نُجِّيْ المؤمنين ﴾ فلا وجه لها)[١] ، ثم قال في مكان آخر : (و ﴿ ننجي المؤمنين ﴾ الذي في المصحف بنون واحدة ، كُتِبَتْ؛ لأَنَّه النون الثانية تخفى مع الجيم ، فأما ما رُوى عن عاصم بنون واحدة ، فلحن لا وجه له ، لأن ما لا يُسَمَّى فاعله لا يكون بغير فاعل)[٢] وأما تصريحه بتلحين القراءة مُقِرًّا بأنّه لا وجه لها، ففي حديثه عن قراءة أبي جعفر المدني (أن نُتَّخَذَ من دونك أولياء)[٣] بضم نون (نُتَّخَذ) وفتح خائه على المبني للمجهول .

قال : (هذه القراءة خطأ عند أكثر النحويين، وإنما كان خطأً لأَنَّ ، مِنْ إنما تدخل في هذا الباب في الأسماء ، إذا كانت مفعولاً أولا ، ولا تدخل على المفعول الثاني ، تقول : ما اتَّخَذْتُ من أحد وليًا ، ولا يجوز ما اتخذتُ أحدًا من ولي لأن من إنما دخلت ، لأَنَّها تنفي واحدًا في معنى جميع ، تقول : ما مِنْ أحد قائما ، وما من رجل محبًا لما يضَرُّه ولا يجوز : ما رجل من محب ما يَضُرُّه ولا وجه لهذه القراءة)[٤] ، ثم قال : (وهذا خطأ لا وجه له فاعرفه)[٥] .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٦ .

(٢) نفسه ٣ / ٤٠٣ .

(٣) الفرقان٢٥ / ١٨ وهذه القراءة شاذة ، والقراءة المشهورة بالإسناد إلى الفاعل . انظر : القراءات الشاذة ١٠٤، والبحر ٦ / ٤٨٨ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٦٠-٦١ . الذي يعنينا في هذا المقبوس وما بعده تصريح الزجاج بتلحين القراءة ، وردِّها أمَّا جعله سبب ذلك زيادة مِن في المفعول الثاني على نحو ما وضَّحَ فيبدو أن فيه نظرا ، ذلك أن مِن في القراءة المقصودة ، وهي أنْ نُتَّخَذَ من دونكَ أولياءَ ليست داخلة على المفعول الثاني ، وهو أولياءَ

(٥) نفسه : ٤ / ٦١ .

ففي هذا المثال ، وسابقه أقر الزجاج بأنه لا وجه للقراءة عنده مصرحًا بتلحينها ، مما يشجع على القول بأن اقتصاره أحيانًا على الإقرار بأنه لا وجه للقراءة عنده ضرب من التلحين غير المباشر لها .

وقد يحمل الزجاج القراءة على اللهجة الخاصة كقوله : (﴿ مُسْتَهْزِئُون ﴾[١] القراءة الجيدة فيه بتخفيف الهمزة ، فأما (مُسْتَهْزُوْن)[٢] فضعيف ، ولا وجه له إلا شاذًّا على لغة من أبدل الهمزة ياء ، فقال في استهزأت : استهزيت فيجب على لغة استهزيت أن يُقَال : مُسْتَهْزُون)[٣] .

ومما يتضح فيه حملُ الزجاج الآية على اللهجة توجيه قوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾[٤] قال : (الذي يختاره النحويون ﴿ يوم يأتي لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلا بإذنه ﴾ بإثبات الياء ، والذي أراه اتباع المصحف ، وعليه القراء ، والقراءات بكسر التاء من غير ياء ، وهذيل تستعمل حذف هذه الياءات كثيرًا ، والذي أراه اتباع المصحف مع إجماع القراء ؛ لأن القراءة سنة ، وقد جاء مثله في كلام العرب)[٥] ولذلك نظائر[٦] ، حمل فيها الزجاج ما لم يَطَّرِد في القراءة على اللهجة الخاصة .

على أنَّ الزجاح قد يؤول ما لم يَطَّرِد لديه في النص القرآني كما فعل

---

(١) البقرة : ٢ : ١٤ .

(٢) وهي شاذة ، عزاها ابن خالويه إلى يزيد بن القعقاع . انظر : القراءات الشاذة : ٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه : ١ / ٨٩-٩٠ .

(٤) هود : ١١ : ١٠٥ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه : ٤ / ٧٧ .

(٦) انظر : المصدر نفسه : ٣ / ٣٨٣-٣٨٤ .

بقوله تعالى : ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾[١] قال : (في ﴿ أسَرُّوا ﴾ قولان ، أجودُهما أن يكون ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ في موضع رفع بدلاً من الواو من أسرُّوا مُبينًا عن معنى الواو . . ويجوز أَنْ يكون رفعًا على الذم ، على معنى هم الذين ظلموا ، ويجوز أن يكون في موضع نصب على معنى : ﴿ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ﴾)[٢] .

ومما أوَّل فيه الزجاج ما لم يَطَّرِد لديه في القرآن الكريم حديثه عن قوله تعالى ﴿ذَٰلِكُمۡ فَذُوقُوهُ ﴾[٣] ، فظاهر هذا النص يوحي أنَّ ذلكم مبتدأ ، وذوقوه خبر ، ولكن زيادة الفاء في ﴿ فَذُوقُوهُ ﴾ تحول دون جعلها خبرًا عنده، لذا أعمل يد التأويل فيها فقال : (موضع ذلك رفع على إِضمار الأمر، المعنى: الأمر ذلكم ، فذوقوة ، فمن قال: إنه يرفع ذلك بما عاد عليه من الهاء ، أو بالابتداء، و جعل الخبر فذوقوه فقد أخطأ من قبل أَنَّ ما بعد الفاء لا يكون خبرًا لمبتدأ ، ولا يجوز : زيدٌ فمنطلقٌ ، ولا زيدٌ فاضربْه)[٤] ولذلك نظائر[٥] ، أَوّل فيها الزجاج ما في القراءات مما لم يَطَّرِد عنده .

وهذا لا يعني أَنَّه لم يردَّ شيئًا من القراءات السبع، فقد برز بوضوح عنده ردُّ القراءات ، ولو كانت سَبْعية ، وتمثل لديه شيء من ذلك بالطعن في ضبط رواة القراءة . كما في قوله : (ذكر أبو عبيدة أَنَّ بعضهم روى عن أبي عمرو أنه كان إذا اجتمعت همزتان طَرَح إحداهما ، وهذا ليس

---

(١) الأنبياء :٢١ / ٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه : ٣ / ٣٨٣-٣٨٤ .

(٣) الأنفال ٨: ١٤ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٠٧ .

(٥) انظر : نفسه ١ / ٢١٠-٢١١ ، ٢ / ٤٤٢ ، ٣ / ٦٢-٦٣ ، ٥ / ٢٣٤ .

بِثَبْتٍ ؛ لأن القياس لا يوجبه وأبو عبيدة لم يُحَقِّقْ في روايته ؛ لأنه قال: رواه بعضهم)[١] ومن هذا القبيل قول الزجاج : (قوله عز وجل : ﴿ يَغْفِر لكم ذُنُوبَكم ﴾[٢] القراءةُ بإظهار الراء مع اللام ، وزعم بعض النحويين أَنَّ الراء قد تدغم مع اللام، فيجوز ويغفَّلكم وهذا خطأ فاحش ، ولا أعلم أحدًا قرأ به غير أبي عمرو ابن العلاء، وأحسب الذين رَوَوا عن أبي عمرو إدغام الراء في اللام غالطين)[٣] .

ويبدو أَنَّ الزجاج متردِّدٌ في اتهام رواة هذه القراءة عن أبي عمرو ، فقد عَلَّق على إِدغام أبي عمرو هذا في مكان آخر قائلاً : (لا أحسبه قرأ به إِلا وقد سمعها)[٤] .

ومما طعن في صِحَّة نسبته إِلى أبي عمرو ما يُعْزَىٰ إِليه من القراءة بإِسكان حروف الإِعراب ، قال : (أَمَّا ما يروى عن أبي عمرو بن العلاء في قراءته : ﴿ إِلى بارْئكم ﴾[٥] فإِنما هو أن يختلس الكسرة اختلاسًا ولا يجزم بارئكم ، وهذا أعني جزم بارئكم إِنما رواه عن أبي عمرو مَنْ لا يضبط النحو كضبط سيبويه ، والخليل ، وقد رواه سيبويه باختلاس الكسر)[٦] ، ولذلك نظائر[٧] ، عَبَّر فيها الزجاج عن رَدِّه القراءة بالطعن في ضبط رواتها ، مع أنه قد

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٨١ .

(٢) آل عمران ٣: ٣١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٩٨ .

(٤) نفسه ٥ / ١٦٧ ، وقد عرض في ٥ / ٢٢-٣٢ منه لهذه الظاهرة ، ولهذه القراءة من دون أي تعليق

(٥) البقرة ٢ / ٥٤ . انظر : البحر ١ / ٢٠٦ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٧٥- ٢٧٦ .

(٧) انظر نفسه ١ / ٦٥-٦٦، ٤٣١-٤٣٢، و٣ / ٤٨ .

يطعن في متن القراءة ، فيلحنه كقوله : (قوله عز وجل : ﴿ ومِنْ أهل الكتاب مَنْ إِن تأمَنْه بقنطارٍ يؤدِّهِ إِليك ﴾[١] اتفق أبو عمرو ، وعاصم ، وحمزة على إِسكان الهاء من يؤدِه وكذلك كلُّ ما أشبه هذا من القرآن ، اتفقوا على إِسكان الهاء فيه . . أمَّا الحكاية عن أبي عمرو فيه ، وفي غيره ، فغلط كان أبو عمرو يختلس الكسرة ، وهذا كما غُلِطَ عليه في بارئكم . . وهذا الإِسكان الذي رُوِيَ عن هؤلاء غلط بَيِّنٌ ، لا ينبغي أن يُقْرَأَ ، لأن الهاء لا ينبغي أنْ تجزم، ولا تسكن في الوَصْل)[٢] ويُذْكَر أنه في تسامي الزجاج بأبي عمرو عن أن يقرأ بما لحنه في هذا المثال طاعنًا في صحة نسبته إِليه لا يعني أنه لم يغلط قراءة لأَبي عمرو ، فقد خَطَّأ قراءته قولَه تعالى : ﴿ كلُّ ذلك كان سيِّئُه عند ربك مكروها ﴾[٣] قال : (كان أبو عمرو لا يقرأ (سَيِّئُه) ويقرأ[٤] (سَيِّئةً) ، وهذا غلط ، لأن في الأقاصيص سَيِّئا وغير سيِّئٍ)[٥] ، ولذلك نظائر[٦] لحن فيها الزجاج صراحة ما لم يَطَّرِد في القراءات كهمز نافع (معائش)[٧] ، وعطف حمزة على المضمر المجرور دون إعادة الخافض في ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾[٨] ، وغير ذلك كثير عند الزجاج على نحو يوحي أنَّه من أكثر

---

(١) آل عمران ٣: ٧٥ ، وهي سبعية كما هو واضح .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٣١- ٤٣٢ .

(٣) الإسراء ١٧ : ٣٨ .

(٤) وقرأ بذلك أيضا نافع ، وابن كثير، انظر : البحر ٦ / ٣٨ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه٣ / ٢٠٤ .

(٦) انظر المصدر نفسه ١ / ٨٩-٩٠،٣٥٩-٣٦٠ ، و٢ / ٦٥-٦٦، ٣ / ١٩، ٦٧-٦٨، ١١٥، ٣١٢، ٤٠٣، ٤٣٤، ٤٣٥، و٤ / ٦٠-٦١، ١٠٣، ٢٠٩، ٤٤٣، ٥ / ٢٦٢ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٢٠-٣٢١ .

(٨) نفسه ٢ / ٦-٧ .

النحاة ردًّا للقراءات ، ولو كانت سبعية ، إِن لم يكن أكثرهم على الإِطلاق .

وبذلك يَتَبَيّن أَنَّ الزجاج في معالجته ما لم يَطَّرِد في القراءات قد يقتصر على الإِشارة إِلى أَنّه لا وجه للقراءة عنده ، وقد اتضح أن ذلك ضرب من ردِّه القراءة وتلحينه إِياها ، يُضَافُ إِلى ذلك أَنَّه قد يحمل القراءة على لهجة خاصة ، وقد يعمل على تأويلها ، وكثيرًا ما يرد ما لم يَطَّرِد في القراءات ، كأن يطعن في ضبط رواة القراءة ، أو يلحن القراءة نفسها ، ولو كانت من السبع .

وفي ذلك يقول الدكتور شعبان صلاح حسن الزجاج : (أحد النحاة القياسين ، ومن أطولهم باعًا في الطعن على القراءات وتغليط القراء ، وكتابه " معاني القرآن وإعرابه " يعج بأمثلة كثيرة لهذه الطعون . . .)[١] .

* * *

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ١٧٨ ، وانظر : ١٧٨-١٨٥ .

الفصل التاسع

ما لم يَطَّرِد في القراءات عند ابن السراج (٣١٦هـ)

لم أقف في كتابي ابن السراج " المُوجَز " و " الأُصُول " على ما يوضح موقفه تجاه ما لم يَطَّرِد في القراءات ، وإن كان ثمة ما يشير إِلى أَنَّه لا يقيس على ما في بعض آي القرآن الكريم ، كما أنَّ ثمة ما يشير إِلى أنه يطعن في ضبط رواة بَعْض ما لم يَطَّرِد في القراءات لديه .

فمن القبيل الأول حديثه عن صياغة المصدر الميمي من المضارع الثلاثي المكسور العين ، قال : (ما كان على فَعَل يَفْعِل فإِن مَوْضِع الفِعل مَفْعِل . . وذلك مَجْلِس ، ومَحْبِس ، والمصدر مَفْعَل ذلك قولهم: إِن في ألف درهم لَمَضْرَبًا ، أي لَضَرْبًا ، وقال الله عز وجل : ﴿ أين المَفَرَّ ﴾[١] والمكان (المَفِرَّ)[٢] ، فابن السراج ـ كما هو واضح ـ يبين أن صياغة المصدر الميمي من المضارع المكسور العين أنْ يكون على (مَفْعَل) مفتوح العين ، ومن ثم ذكر ما خالف هذه القاعدة إِشارة إِلى أنه لا يقاس ، فقال : (وربما بنوا المصدر على المَفْعِل . قال الله عز وجل : ﴿ إِليَّ مَرْجِعُكم ﴾[٣] ، وقالوا : ﴿ المَحِيْض ﴾ يريدون الحيض)[٤] .

ولا شك في أن قوله تعالى : ﴿ مَرْجِعكم ﴾ لا يقاس عند ابن

---

(١) القيامة ، ٧٥: ١٠ .

(٢) الأصول : ١ / ١٤١ .

(٣) آل عمران : ٣ / ٥٥ .

(٤) الأصول ١ / ١٤١ .

السراج، ولا غيره على أنَّ ابن السراج قد يصف القراءة التي خالفت القاعدة بأنها لغة ضعيفة ، فقد أصَّلَ[١] أن الواو تُبْدَل من الياء إذا سُكِّنت ، وانْضَمَّ ما قبلها كـ " مُوْقِن " في " مُيْقن " ثم ذكر ما خالف هذه القاعدة من القراءات فقال : وقرأ أَبو عمرو : ﴿ يا صالحُ يتنا ﴾[٢] ، جعل الهمزة ياء، ثم لم يقلبها واوًا . . وهي لغة ضعيفة)[٣] ، فابن السراج وصف إذن القراءة الخارجة على قاعدته بأنها لغة ضعيفة .

مع أنه قد يطعن في ضبط رُوَاة القراءة التي تجيء بما لا يتفق وأصوله كما فعل بما عُزِيَ إلى أبي عمرو من الإشمام ، والإدغام في قوله تعالى : ﴿ فيه هُدَىً ﴾[٤] .

قال أبو علي الفارسي : (قال أبو بكر في رواية مَنْ رَوَى عن أبي عمرو ، وغيره أنه كان يُشِمُّ ويُدْغم : هذا مُحَال لا يمكن الإدغام مع شيء من هذا ، وذلك أنه لا فصل بين الحرفين إذا أُدْغما بحال من الأحوال ، لا بقطع ، ولا بحركة ، ولا ضرب من الضروب . . وإنما كان أبو عمرو يَخْتَلِس ، ويُخْفِي ، فَيُظَن به الإدغامُ)[٥] .

مما تقدَّم : يتضح أنَّ ابن السراج نادرًا ما يتعرض لما لم يَطَّرِد في القراءات ، وما أُثِر عنه من ذلك يَدَلُّ أنه قد يقتصر على الإشارة إلى أنَّ ما

---

(١) انظر الأصول ٣ / ٢٦٦ .

(٢) الأعراف ٧ / ٧٧ وفي البحر٤ / ٣٣١ أن أبا عمرو أبدل الياء واواً ، وليس فيه ، ولا في (معجم القراءات) ٢ / ٣٧٩-٣٨٠ ذِكْرٌ للقراءة التي ذكرها ابن السراج

(٣) الأصول ٣ / ٢٦٦ .

(٤) البقرة٢ : ٢ .

(٥) الحجة للفارسي ١ / ١٧٩ .

في القراءة لا يقاس ، وقد يضيف إلى ذلك وصفه إِياه بأنه لغة ضعيفة ، وقد يطعن في ضبط رواته على أن لابن السراج ما سماه بعضهم معارضة خفية للقراءات ، تمثلت بمعارضة آرائه لبعض ما جاءت به .

وقد عدّ ذلك الدكتور شعبان صلاح حسين من ابن السراج معارضة حقيقية للقراءات بعلأنه من المهتمين بالقراءات ، وقد شرع في وضع مصنف يحتج به للقراءات مما يعني تعذر استبعاد عدم وقوفه على القراءات التي جاءت بما خالف بعض آرائه وإن لم يتعرض مباشرة لهذه القراءات .

ولما تبين للدكتور شعبان أن لدى ابن السراج ما يعارض بعض القراءات مباشرة متعرضا لهذه القراءات حينا وغير متعرض تبين له أيضا أن ابن السراج (كان قياسا يعترف بالقراءة إذا ما توافقت مع القياس الذي انتهى إليه وينكرها إذا لم تتوافق معه)[١] .

* * *

(١) انظر : مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري ١٩٤ . ١٤٩ – ١٨٨ .

الفصل العاشر

ما لم يَطَّرِد في القِراءات عند النحاس (٣٣٨هـ)

إذا ما استوضحنا صنيع أبي جعفر النحاس بما لم يَطَّرِد في القراءات نجده كثيرًا ما يقتصر على مجرد الإشارة إلى أنه ممالا يقاس عليه ، أو أنه مما لا يجوز إلا في الشعر ، وقد يحمله على لهجات خاصة ، وقد يعمل على تأويله ، وقد يردُّه ملحِّنا إياه حينا ، وطاعنا في ضبط رواته حينا آخر، وقد كثر عنده ردُّ القراءات كثرة لا تتفق ودفاعه عن القرَّاء وقراءتهم عامة، كما لا تتفق وحرصه على تأويل القراءات التي لحنها غيره ، ولا تتفق أيضا ونصَّه على أنَّ : (الديانة تحظُر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة)[١] .

أما اقتصاره على الإشارة إلى أَن ما في القراءة لا يقاس عليه فواضح في حديثه عن تصحيح ما يوجب القياس إعلاله في قوله تعالى : ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَانُ ﴾[٢] فالقياس كما هو معروف أن يقال : " استحاذ" كـ "استقام " في استقوم . وفي ذلك يقول النحاس : (هذا مما جاء على أَصله ، ولو جاء على الإعلال ، لكان استحاذ كما يقال : استصاب فلان رَأْيَ فلان ولا يقال : استوصب[٣] ، وإنَّ ما جاء على أصله مما يؤخذ سماعًا من العرب، لا يقاس عليه)[٤] .

---

(١) إعراب القرآن ٥ / ٢٣١ .

(٢) المجادلة ٥٨ : ١٩ .

(٣) جاء في اللسان (صوب) : استصوبه ، واستصابه ، وأصابه وجده صوابا .

(٤) إعراب القرآن ٤ / ٣٨١ .

ومما أشار فيه إلى أن ما في القراءة مقصور على السماع حديثه عن قراءة أبي عمرو ﴿ مِنْسَاته ﴾[١] في (مِنْسَأته) بإبدال الهمزة ألفا .

قال : (من قرأ ﴿ مِنْسَاته ﴾ أبدل من الهمزة ألفًا فإن قال قائل : الإبدال من الهمزة قبيح إنما يجوز في الشعر على بعد ، وشذوذ ، وأبو عمرو لا يغيب عنه هذا . . فالجواب أن العرب استعملت في هذه الكلمة البدل ، ونطقوا بها هكذا ، كما يقع البدل في غير هذا ، ولا يقاس)[٢] .

ومما صرح فيه بأَنَّ ما قرئ غير مقيس قوله : (قرأ يحيى بن وثاب والأعمش والكسائي[٣] في مَسْكِنِهِم بكسر الكاف . . ومن قال : مَسْكِن بكسر الكاف جعله مثل مَسْجِد وهو خارج عن القياس ، لا يوجد مثله إلا سماعا)[٤] .

ومما جعله النحاس من الشواذ غير المقيسة قوله تعالى : ﴿ ابنَ أمَّ إن القوم ﴾[٥] بكسر ميم أمي اجتزاءً بالكسر عن ياء المتكلم فيما ليس منادىً ، بل مضافًا للمنادى ، قال النحاس : (قرأ أهل الكوفة ابْنَ أمِّ إنَّ القوم)[٦] .

ثم قال : (يا غلامَ غلامِ لغةٌ شاذة ، ليس بمنادى ، فلا ينبغي أن تحذف منه الياء)[٧] ومن الشاذ الذي لا يقاس عند النحاس قراءة حمزة

---

(١) سبأ ٣٤: ١٤ وهذه القراءة من السبع .
(٢) إعراب القرآن ٣ / ٣٣٩ .
(٣) سبأ ٣٤ :١٥ ، وهي سبعية انظر : العنوان ١٥٦ .
(٤) إعراب القرآن ٣ / ٣٣٩ .
(٥) الأَعراف ٧: ١٥٠ .
(٦) إعراب القرآن ٢ / ١٥٢ .
(٧) نفسه ٢ / ١٥٢ .

﴿ تَسَاءَلُون بِهِ وِالأَرْحَام ﴾[١] بجر الأرحام قال : (﴿ قال رَبِّ اغفر لي ولأخي ﴾[٢] فأعاد حرف الجر ؛ لأن المضمر المخفوض لا يعطف عليه إلا هكذا ، إلا في شذوذ كما قرأ حمزة : ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾)[٣] وأشار في موضع آخر[٤] إلى أنَّ البصريين لحنوا قراءة حمزة هذه ، وأن الكوفيين استقبحوها أما هو ، فقد اقتصر على جعلها من الشاذ الذي لا يقاس ، ولذلك نظائر[٥] اجتزأ فيها النحاس بجعل القراءة . ولو كانت سبعية . من الشاذ الذي لا يقاس عليه دونما استر داء أو تقبيح أو تلحين .

على أن النحاس قد يحمل ما لم يَطَّرِد في القراءات على اللهجات الخاصة كقوله في قراءة حمزة فقال لأَهْلِهُ[٦] بضم هاء الضمير في أهله قال : (هذا على لغة من قال : مررت بِهُ يا هذا)[٧] ومن هذا القبيل قوله : (حكى الفراء " الحمدِ لِلِه "[٨] ، و " الحمدُ لُله "[٩])[١٠] ، ثم قال : (سمعت على بن

---

(١) النساء : ١٠ / ٤ وهي من السبع .

(٢) الأعراف ٧ / ١٥١

(٣) إعراب القرآن ٢ / ١٥٣ .

(٤) انظر : نفسه ١ / ٤٣١ .

(٥) انظر نفسه ٤ / ٣٦٩-٣٧٠، و ٥ / ٢٦٩- ٢٧٠ ، ٢٨٨ .

(٦) طه ٢٠ : ١٠ وقرأ بذلك الأعمش ، وطلحة ، وفي رواية نافع ، وهي من السبع انظر العنوان ١٢٩ ، ومعجم القراءات ٤ / ٧١ .

(٧) إعراب القرآن ٣ / ٣٣ .

(٨) الفاتحة ١ : ٢ ، وهي شاذة ، قرأ بها الحسن البصري ، ورؤبه ، وغيرهما . انظر : القراءات الشاذة ١ ، ومعجم القراءات ١ / ٥ .

(٩) وهي شاذة أيضا . انظر : القراءات الشاذة ١ .

(١٠) إعراب القرآن ١ / ١٧٠ .

سليمان يقول : لا يجوز من هذين شيء عند البصريين)[١] وما منعه البصريون في هاتين القراءتين حمله النحاس على اللهجة الخاصة ، فقال : (هاتان لغتان معروفتان ، وقراءتان موجودتان في كل واحدة منها علة، روى إِسماعيل بن عياش عن زريق عن الحسن أنه قرأ ﴿ الحمدِ لِله ﴾ وقرأ إبراهيم بن أبي علبة ﴿ الحمدُ لُله ﴾ ، وهذه لغة بعض بني ربيعة ، والكسر لغة تميم)[٢]، ولذلك نظائر[٣] حمل فيها النحاس ما لم يَطَّرِد في القراءات على اللهجات الخاصة، وهو يؤكد أحيانًا عدم القياس على اللغة التي حمل عليها القراءة بوصفها بالشذوذ كقوله : (قرأ أهل المدينة ﴿ إلى مَيْسُرَة ﴾[٤] . . . و﴿ مَيْسُرَة ﴾ وإِن كانت لغة أهل الحجاز فهي من الشواذ ، لا يوجد في كلام العرب إلا حروف معدودة ، وشاذة)[٥] .

ولهذا المثال نظائر[٦] وصف فيها النحاس اللهجة التي حمل عليها القراءة بالشذوذ، علمًا أنَّ بعض ما حمله من القراءات على اللغات الشاذة، صَرَّح برده في أمكنة أخرى ، فقد حمل قراءة نافع : ﴿ أنا أول المؤمنين ﴾[٧] بإِثبات ألف أنا وصلا على لغة شاذة . فقال : (الأَوْلَىٰ حذفُها في الإِدْراج ، وإثباتها

---

(١) نفسه ١ / ١٧٠ .

(٢) نفسه ١ / ١٧٠ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ١ / ٤٤-٤٧، ١٧٣، ٢٦١، ٢ / ١١١ .

(٤) البقرة ٢ : ٢٨٠ ، قرأ بذلك نافع . انظر: البحر ٢ / ٣٤٠ .

(٥) إعراب القرآن ١ / ٣٤٢-٣٤٣ .

(٦) انظر : نفسه ١ / ٤١٢، ٤ / ٤٤٢- ٤٤٣، ٥ / ٢٤-٢٧ .

(٧) الأعراف ٧ : ١٤٣ ، قرأ بذلك نافع ، وأبو جعفر ، وهي سبعية . انظر: التيسير في القراءات السبع ٨٢ .

لغة شاذة ، خارجة عن القياس ؛ لأن الألف لبيان الفتحة)[١] ، وما جيء به لبيان الحركة في الوقف ، بقاؤه وصلاً لحن عند الزجاج الذي قال : ﴿ ولم أَدْرِ ما حسابِيَهْ ﴾[٢] بإثبات الهاء في الوقف، وكذلك لبيان الحركة وإثباتها في الوصل لحن لا يجوز)[٣] ، فما جيء به للبيان في الوقف إبقاؤه في الوصل لحن لا يجوز عند النحاس ، وقبل قليل حمل مجيء ذلك في قراءة نافع على أنه لغة شاذة ، مما يعني أنَّ حمل القراءة عنده على اللغة الشاذة ، قد يكون فيه شيء من التلحين غير المباشر لها .

وممَّا يؤيد ذلك ردُّه صراحة قراءة نافع في آية أخرى بإثبات ألف أَنا وصلاً ، قال : (على أَنّ نافعا قد أثبت الألف ، فقرأ ﴿ قال أنا أُحْي وأميتُ ﴾[٤] ، ولا وجه لها)[٥] .

اتضح فيما تقدم أنَّ النحاس قد يحمل ما لم يَطَّرِد من القراءات على اللهجات الخاصة ، وأَنَّه قد يصف اللهجة التي يحمل عليها القراءة بالشذوذ، وربما عنى بذلك الطعن غير المباشر في القراءة ، فقد اتضح أنَّ بعض ما حمله على اللغة الشاذة من القراءات صرَّح بتلحينه في مكان آخر .

على أن النحاس كثيرًا ما يحرص على توجيه ما لم يَطَّرِد في القراءات كحديثه عن قراءة ابن محيصن : ﴿ من سندسٍ واستبرقَ ﴾[٦] بفتح

(١) إعراب القرآن ٢ / ١٤٩ .

(٢) الحاقة ٦٩ : ٢٦ .

(٣) إعراب القرآن ٥ / ٢٣، وانظر : ١ / ٨١-٨٢ .

(٤) البقرة ٢ : ٢٥٨ ، وقرأ نافع من السبع انظر : التيسير ٨٢ ، والعنوان ٧٥ ، والبحر ٢ / ٢٢٨ .

(٥) إعراب القرآن ١ / ٣٣١ .

(٦) الكهف ١٨ : ٣١ ، انظر : البحر ٦ / ١٢٢ .

﴿ إستبرق ﴾ على المنع من الصرف ، ووصل همزتها . قال : (قراءة ابن محيصن عند كل مَنْ ذكر القراءات ممن علمناه من أهل العربية لحن ، لأنه مَنَعَ إستبرق من الصرف ، وهو نكرة)[١] ، ثم قال : (ولو احْتِيل فيه ، فقيل هو فِعْلٌ ماض أي : وَبَرقَ هذا الجمعُ ، لكان ذلك عندي شيئًا يجوز، وإِن كنت لا أعلم أحدًا ذكره)[٢] ، فواضح في هذا المثال حرص النحاس على توجيه القراءة إبعادا لها عن اللحن ، ومن هذا القبيل قوله : (قرأ ابن عامر والكوفيون ﴿ وإِن تَلُوا أو[٣] تعرضوا ﴾ . . وزعم بعض النحويين أنَّ مَنْ قرأ ﴿ تَلُوا ﴾ فقد لحن ، وليس يلزم هذا ، ولكن يكون ﴿ تَلُوا ﴾ بمعنى تَلْوُوْا ، والأصل : تَلْؤوا ، هُمِزَتْ الواو ، كما يقال : أقّتَ ، فصار تَلْؤوا ، ثم خُفِّفَتْ الهمزة ، فألقيت حركتها على اللام ، فوجب أن تحذف ، فصار تَلُوا)[٤] ، ونظير هذا في حرص النحاس على توجيه القراءة التي لحنها غيره قوله : (عن الحسن أنَّه قرأ (إِلا مَنْ هو صالُ الجحيم)[٥] بضم اللام ، فجماعة من أهل العربية يقولون : لحنٌ ، لا يجوز هذا قاضٌ فاعلم . . ومن أحسن ما قيل فيه ما سمعت من علي بن سليمان يقول : هو محمول على المعنى ؛ لأن معنى مَنْ جماعة ، فالتقدير صالون الجحيم فحُذِفَتْ النون للإِضافة، وحُذِفَتْ الواو لالتقاء الساكنين ،

---

(١) إعراب القرآن ٥ / ١٠٥ .

(٢) نفسه ٥ / ١٠٥ .

(٣) النساء ٤ : ١٣٥ ، وهي سبعية قرأ بها أيضا حمزة ، والأعمش ، انظر : العنوان ٨٥ ، والتيسير ٩٧ ، ومعجم القراءات ٢ / ١٧٠ .

(٤) إعراب القرآن ١ / ٤٩٥ .

(٥) الصافات ٣٧ : ١٦٣ ، وهذه القراءة شاذة ، انظر : القراءات الشاذة ١٢٨ ، والبحر ٧ / ٣٧٩ .

وفيها قول آخر أن يكون على القلب ، فإذا قلب ، قيل : صايل ، ثم يحذف الياء ، فيقال : صالٌ كما يقال شاكٌ)[١] . ولذلك نظائر[٢] يبدو فيها حرص النحاس على توجيه ما لم يَطَّرِد في القراءات جليًّا ، ولعل هذا الحرص هو الذي يفسر تباين مواقفه تجاه الظاهرة الواحدة كمجيء فاعل بمعنى مفعول فقد أجاز أن يحمل عليه قوله تعالى : ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾[٣] ، قال : (﴿ إِلَّا مَن رَحِمَ ﴾ في موضع نصب ، استثناء ليس من الأول ، ويجوز أن يكون في موضع رفع على أنَّ عاصما بمعنى معصوم، مثل : ﴿ مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾[٤])[٥] ، فالنحاس أجاز هنا حمل هذه الآية على أن يكون فَاعلٌ بمعنى مفعول مستأنسا بـ ماء دافق بمعنى مَدْفوق . مع أنه رفض حمل هذه الآية الأخيرة عليه ، فقال : (قول الكسائي والفراء إن معنى دافق مدفوق . قال : وأهل الحجاز أَفْعَلُ الناس لهذا ، يأتون بفاعل بمعنى مفعول)[٦] ، ثم علَّق النحاس على ذلك، فقال : (فاعل بمعنى مفعول فيه بطلان البيان ، ولا يصح ولا يُقَاسَ ، ولو جاز هذا ، لجاز ضارب بمعنى مضروب)[٧] .

ولوحظ قبل اعتماده على هذا الذي لا يصح في توجيه قوله تعالى :

---

(١) إعراب القرآن ٣ / ٤٤٥- ٥٥٦ .

(٢) انظر : نفسه ١ / ٤٩٧، ٢ / ٢٩٧، ٢٩٧، ٣٥٦- ٣٥٧، ٤ / ١٧٣- ١٧٤ .

(٣) هود١١ / ٤٣ .

(٤) الطارق ٨٦ / ٦: .

(٥) إعراب القرآن ٢ / ٢٨٥ .

(٦) نفسه ٥ / ١٨٩ .

(٧) نفسه ٥ / ١٩٨ .

﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ مما يوحى بتباين موقفه تجاه هذه الظاهرة ، ولعل حرصه على توجيه ما لم يتفق ظاهره من آي الذكر الحكيم ومذهبه في اللغة والنحو هو الذي يُعَلِّل هذا التباين ، كما يُعَلِّل حرصه على ذكر مختلف تأويلات النحويين في القراءة الواحدة مقتصرا[١] على ذلك حينا ، ومتخيرا مما يعرضه ، أو مبديا رأيًا في بعضه حينا آخر[٢] .

ولكن النحاس مع حرصه على تأويل القراءات وتخريجها لم يتمكن من تأويل كل ما يطرد في القراءات بدليل أن رَدَّها كثر عنده كثرة لا تتفق وتأكيده أن القراءة سنة ، كما لا تتفق ودفاعه عن القراء، والقراءات عامة كحديثه عن قوله تعالى : ﴿ فَكُّ رَقَبَةٍ ﴾[٣] قال : (﴿ فَكَّ رقبة ﴾ . . وقرأ الحسن . . وأبو عمرو ، وابن كثير ، والكسائي فَكَّ رقبةً، أو أَطْعَمَ في يوم ذي مسغبة ثم تكلم النحويون في هذا ، فاختار الفراء هذه القراءة . . واختار الأخفش ، وأبو حاتم وأبو عبيدة القراءة الأخرى)[٤] ثم علق على اختيار هؤلاء النحويين قائلاً : (الديانة تحظر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي ـ ﷺ ـ وقد قال عليه السلام : « أنزل القرآن على سبعة أحرف »[٥] ، فهما قراءتان حسنتان لا يجوز أن تقدم

---

(١) انظر: نفسه ١ / ٢٨٢- ٢٨٣، ٣ / ١٥٥، ٤ / ٢٧٩- ٢٨٠ .

(٢) انظر : نفسه ١ / ٤٩٥، ٢ / ٣٧٨، ٣ / ٤٤- ٤٧، ٦٠، ٦٤، ٧١- ٧٢، ٧٨، ١٤٢- ١٤٣، ١٤٦، ٤ / ١٧٣- ١٧٤، ٤٣٥- ٤٣٦، ٥ / ٧٧ .

(٣) البلد ٩٠ / ١٣، وانظر : العنوان ٢١٠ .

(٤) إعراب القرآن ٥ / ٢٣١ .

(٥) انظر : الحديث ١٤٧٥ من سنن أبي داود ، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٦ / ٤١٢ ، ٤١٧ .

إحداهما على الأخرى)[١] ففي هذا النقل يدافع النحاس عن القراءة المعزوَّة إلى الرسول ـ ﷺ ـ مما يوهم أنه لم يطعن في قراءة قط ، وهذا ما يوهم به أيضًا دفاعه عن قُرَّاءٍ لم يَسْلَمْ بعض قراءتهم من تلحينه هو نفسه كأبي عمرو والكسائي وعاصم ، أما دفاعه عن أبي عمرو والكسائي ، ففي حديثه عن قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ ﴾[٢] فقد ذكر[٣] أن أبا جعفر ، ونافعًا وابن كثير ، وأبا عمرو والأعمش وحمزة والكسائي قرؤوا ﴿ بِقَادِرٍ ﴾ ، وأن غيرهم قرأ بـ ﴿ يقدر ﴾ .

ثم قال : (وزعم بعض النحويين أن القراءة بـ ﴿ يقدر ﴾ أولى ، لأن الباء إنما تدخل في النفي ، وهذا إيجاب ، وتَعَجَّبَ مِنَ أبي عمرو ، والكسائي كيف جاز عليهما مثل هذا حتى غلطا فيه مع محلهما في العربية)[٤] . وقد استنكر النحاس هذه المقالة الطاعنة في هذين القارئين ، فقال مدافعا عنهما : (وهذا طعن على مَنْ تقوم الحجة بقراءاته)[٥] . ولذلك نظائر[٦] دافع فيها النحاس عن أبي عمرو على نحو يوهم أنه هو نفسه لم يلحن شيئا مما قرأ به هذا القارئ ، وأما تمجيده عاصما ، وإعلاؤه من شأنه ففي قوله : (لا يُعْلَمُ أنه يُوْجَدُ أن يجتمع أهل الحرمين على شيء ، ثم يكون لحنا ، ولاسيما معهم عاصم مع جلالته ومحله وعلمه ، وموقعه من اللغة)[٧] .

---

(١) إعراب القرآن ٥ / ٢٣١ .

(٢) الأحقاف ٤٦ / ٣٣ .

(٣) انظر : إعراب القرآن ٤ / ١٧٣ .

(٤) نفسه ٤ / ١٧٣-١٧٤ .

(٥) نفسه ٤ / ١٧٤ .

(٦) نفسه ٢ / ٢٩٧ .

(٧) نفسه ٢ / ٣٨٤ .

ودفاع النحاس عن القراءات والقراء ، ولاسيما أبي عمرو والكسائي،وعاصم ، قد يوهم أنه لم يطعن في قراءة قط، مع أن ردَّ القراءات ، وتلحينها ـ ولو سبعية ـ قد كثر عنده ، وقد يكون رده القراءة ، أو تلحينه لها مباشراً، أو غير مباشر، كأَنْ يصمت[١] حيال تلحين النحويين بعض القراءات على ما لوحظ من دفاعه عنها وعن القراء ، وما لوحظ من حرصه على توجيه القراءات ولاسيما التي لحنها النحويون ، فهذا كله يؤيد أن التزامه الصمت حيال تلحينه بعض القراءات إِقرارٌ منه بذلك ، وهو تلحين غير مباشر للقراءة ، بدليل أن النحاس نفسه يردُّ في مكان ما التزم الصمتَ حيال تلحين الآخرين له في مكان آخر ، فقد نقل تلحين المبرد أبا عمرو في قوله : (ما علمت أنَّ أبا عمرو ابن العلاء لحن في صميم العربية في شيء من القرآن إِلا في ﴿ يؤدِّهْ إِليك ﴾[٢] وفي ﴿ إِنَّه أَهلك عادَ لُولى ﴾[٣])[٤].

فالنحاس لم يعلق بشيء هنا على تلحين المبرد أبا عمرو في هذين الحرفين مع ما لوحظ قبل قليل من دفاعه عن أبي عمرو ، وجعله إِياه ممن تقوم الحجة بقراءته ، مما يوحي أَنَّ النحاس يؤيد المبردَ في تلحينه أبا عمرو في هذين الحرفين ، والذي يؤكد ذلك أنه هو نفسه ردَّ في مكان آخر ما

---

(١) انظر: نفسه ٢ / ٢٠٥،٣ / ١٣٧،٨،و ٥ / ٧٧- ٧٨ .

(٢) آل عمران ٣: ٧٥ ، وهي قراءة سبعية قرأ بها أيضا عاصم ، وحمزة، والأعمش انظر: العنوان ٨٠، والتيسير ٨٩ ، والبحر ٢ / ٤٩٩ .

(٣) النجم ٥٣: ٥٠ ، وقرأ بذلك نافع أيضا ، وهي من السبع ، وقراءة الجمهور (عاد الأولى) بتحريك تنوين (عاد) بالكسر . انظر: العنوان ١٨٢، والتيسير ٢٠٤، والبحر ٨ / ١٦٩ ٠

(٤) إعراب القرآن ٤ / ٢٧٩- ٢٨٠، وانظر: ١ / ٢٣٦-٢٣٧، ٢ / ٤٦ .

فيهما ولحنه ، أما الإدغام في عاد لُولى فقد أيَّد النحاسُ المبردَ في تلحين أبي عمرو فيه ، فقال بعد أن ذكر مقاله المبرد السابقة في مكان آخر : (إنما صار لحنا لأنه أدغم حرفا في حرف، فأسكن الأول ، والثاني حكمُه السكونُ ، وإنما حركته عارضة ، فكأنه جمع بين ساكنين)[١] .

وأما إسكان الهاء في نحو يؤدهْ إليك في الوصل ، فقد منعه النحاس فقال تعليقا على قوله تعالى : ﴿ نولِّهْ مَا تَولَّىٰ ﴾ : (أما إسكان الهاء ، فلا يجوز لخفائها وكذلك : ﴿ نصلهِ جهنم وساءت مصيرًا ﴾)[٢] .[٣] .

ففي هذا المثال ، منع النحاس وَلَحَّن في مكان ما التزم الصمت حيالَ تلحين غيره له في مكان آخر ، مما يعني أن التزامه الصمتَ حيال تلحين النحاة القراءة إقرارٌ منه بذلك ، وردٌّ غير مباشر لها .

وقد يتمثل رده القراءة ردًّا غير مباشر باستبعاده ما فيها وقصره له على الشعر كقوله : (قرأ عيسى بن عمر و الكسائي ﴿ قُلْ أريتكم ﴾[٤] بحذف الهمزة الثانية ، وهذا بعيد في العربية ، وإنما يجوز في الشعر)[٥] .

وقريب من ذلك قوله : (الأعمش قرأ[٦] : (ما كان صلاتَهم عند

---

(١) إعراب القرآن ١ / ٢٣٦-٢٣٧ .

(٢) النساء ٤ : ١١٥ وهي من السبع . انظر : التيسير ٨٩ .

(٣) إعراب القرآن ١ / ٤٨٩ .

(٤) الأنعام ٦ : ٤٠ وهي قراءة سبعية ، والعنوان ٩٠، والتيسير ١٠٢ .

(٥) إعراب القرآن ٢ / ٦٦ .

(٦) الأنفال ٨ : ٣٥ ، ورويت هذه القراءة عن علي بن أبي طالب ( ) ، وعاصم وهي شاذة انظر : القراءات الشاذة ٤٩ .

البيت إِلا مكاءٌ وتصديةٌ))[١] ، ثم قال : (أجاز سيبويه مثل هذا على أنه شاذ بعيد ، لأنه جعل اسم كان نكرة ، وخبرها معرفة)[٢] فما استبعده النحاس هنا ، ووصفه بالشذوذ مقصور على الضرورة عند[٣] معظم النحاة، ولاسيما سيبويه الذي استظهر النحاس برأيه هنا خلافا لما نسبه إِليه هو . ومما يمكن أن يكون ردًا غير مباشر للقراءة عند النحاس ، بيانه أنَّ ما فيها خلاف ما في العربية كقوله : (قرأ أهل الكوفة إِلا عاصما : ﴿ ثلاثمئةِ سنين ﴾[٤] بغير تنوين)[٥] ، ثم قال : (فأما ﴿ ثلاثمئةِ سنين ﴾ فبعيد في العربية يجب أن تُتَوَقَّى القراءة به ؛ لأن كلام العرب ثلاثمئةِ سنة)[٦] ولذلك نظائر[٧] . أوضح فيها النحاس أن ما في القراءة خلاف ما في كلام العرب ، وهو رد غير مباشر لها .

أَما رده المباشر لها ، فأن يطعن في ضبط رواتها ، أو يلحنها صراحة ، فمن القبيل الأول قوله : (قال أبو حاتم : حَدَّثنا أبو زيد عن أبي عمرو أَنَّه قرأ ﴿ ومن خِزْيِ يَّومِئِذٍ ﴾[٨] أدغم الياء في الياء ، وأضاف ، وكسر الميم من ﴿ يومِئِذٍ ﴾)[٩] ثم علق النحاس على ذلك بقوله : (الذي يرويه

---

(١) إِعراب القرآن ٢ / ١٨٦ .

(٢) نفسه ٢ / ١٨٦ .

(٣) انظر : الارتشاف ٢ / ٩١ .

(٤) الكهف : ١٨ / ٢٥ ، وهي سبعية .

(٥) إِعراب القرآن ٢ / ٤٥٣-٤٥٤ .

(٦) نفسه ٢ / ٤٥٣-٤٥٤ .

(٧) انظر : نفسه ١ / ٤٨٩ ، ٢ / ١٦٨-١٦٩ ، ٣ / ٩٥-٩٦ ، ٤ / ٤٢ .

(٨) هود ١١ : ٦٦ ، لم تعز هذه القراءة إِلى غير أبي عمرو . انظر : معجم القراءات ٣ / ١٢٠ .

(٩) إعراب القرآن ٥ / ٢٩٠- ٢٩١ .

النحويون مثلُ سيبويه، ومن قاربه عن أبي عمرو في مثل هذا الإخفاءُ، فأما الإدغام، فلا يجوز لأنه لا يلتقي ساكنان ، ولا يجوز كسر الزاي)[١] .

ومما طعن فيه على صحة نقل رواة القراءة قوله : (إِنَّ ما يقع ما بعد " لات " مرفوعٌ ، أو منصوبٌ ، وإِن كان قد روى عن عيسى بن عمر أنه قرأ : ﴿ ولاتِ حينِ مناص ﴾ [٢] بكسر التاء من " لات " والنون من حين فإِن الثبت عنه أنَّه قرأ : ﴿ و لاتِ حينَ مناص ﴾ فبنى " لات " على الكسر، ونصب حين)[٣] ولذلك نظائر طعن فيها النحاس على رواية بعضهم قراءاتٍ عن أبي عمرو[٤] ونافع[٥] وغيرهما[٦] ، جاءت بما لا يتفق وأصول اللغة عنده ، وهو ضرب من رده المباشر لما لم يَطَّرِد في القراءات .

أما الضرب الثاني من الرد المباشر ، فأن يصف القراءة بصريح اللحن كقوله : (قرأ الأعرج ﴿ معائش ﴾ [٧] بالهمزة وكذا رُوِيِ عن نافع)[٨] ثم لحَّن النحاسُ الهمزَ في هذه القراءة قائلاً : (والهمز لحن لا يجوز)[٩] ، وقال في قراءة ابن عامر : ﴿ وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشتركين قَتْلُ أولادَهم

---

(١) نفسه ٢ / ٢٩٠ ٢٩١ .

(٢) ص ٣٨ : ٣ لم تعز هذه القراءة إلى غير عيسى بن عمر ، وقراءة الجمهور فتح نون (حين) انظر : البحر ٧ / ٣٨٣، ومعجم القراءات ٥ / ٢٥٥ .

(٣) إعراب القرآن ٣ / ٤٥٣ .

(٤) انظر نفسه ١ / ٣٦٧-٣٦٨، ٣ / ٣٩٧-٣٩٨، ٤ / ٤١٧ .

(٥) انظر نفسه ٤ / ١٦٥ - ١٦٦ .

(٦) انظر نفسه ٤ / ٤١٢ .

(٧) الأعراف ٧: ١٠ وهي من السبع . انظر : الحجة للقراء السبعة ٤ / ٧ .

(٨) إعراب القرآن ٢ / ١١٥ .

(٩) نفسه ٢ / ١١٥ .

شركائهم ﴾[١] على الفصل بين المتضايفين بغير الظرف (أمَّا ما حكاه أبو عبيدة عن ابن عامر، وأهل الشام ، فلا يجوز في كلام ولا شعر ، إنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف . . . وأما الأَسماء غير الظروف فلحنٌ)[٢] .

ومما رَدَّه النحاس قراءةُ أبي عمرو : ﴿ الله أعلم بِّأعدائكم ﴾[٣] بإدغام ميم أعلم في الباء الجارة . قال : (رُوِيَ عن الحسن ، وأبي عمرو أنهما أدغما الميم في الباء ، ولا يجوز ذلك ؛ لأن في الميم غنة ، ولو أدغمتها لذَهَبَتْ)[٤] .

ومما لحن فيه النحاس ابن عامر قوله : (قرأ عبد الله بن عامر : ﴿ فَبِهُداهم اقتدهْ قُلْ لا أسألكم عليه أجرا ﴾[٥] وهذا لحنٌ ؛ لأن الهاء لبيان الحركة في الوقف ، وليست بهاء إِضمار ولا بعدها واو ، ولا ياء أيضا)[٦] .

ومما لحن فيه ما رُوِيَ عن عاصم قوله : (وروى عن عاصم أنه قرأ : ﴿ وَتَعيَّها ﴾[٧] وهو لحن لأنَّه من وعى يعى)[٨] . وقال : (ما روى عن عاصم

---

(١) الأنعام ٦ : ١٣٧ .

(٢) إعراب القرآن ٢ / ٩٨ .

(٣) النساء ٤ : ٤٥ ، وقد تَفَرَّدَ النحاس بعزو ذلك إليهما . انظر : معجم القراءات ٢ / ١٣٨ .

(٤) إعراب القرآن ١ / ٤٦٠ وانظر ١ / ٤٨٦ .

(٥) الأنعام ٦ : ٩٠ ، وهذه القراءة سبعية . انظر : العنوان ٩٢-٩٣ ، والبحر ٤ / ١٧٦ .

(٦) إعراب القرآن ٢ / ٨١ .

(٧) الحاقة ٦٩ : ١٢ وتُـنْسَب إلى حمزة ، وغيره ، وذهب أبو عمرو الداني في (التيسير) ٢١٣ إلى أنها مما لا يصح ، وَجَعَلَها ابنُ خالويهْ في (القراءات الشاذة) ١٦١ .

(٨) إعراب القرآن ٥ / ٢١ .

أنه قرأ : ﴿ إِنيِّ آمنت بربكم فاسمعونَ ﴾[١] بفتح النون ، فلحن ، لأنه في موقع الجزم ، فإن كسرت النون فلأنها النون التي مع الياء ، لا نون الإعراب)[٢] .

ومما لحَّنه النحاس في القراءات إسكانُ حرف الإعراب قال : (قرأ الأعمش وحمزة ﴿ وَمكْرَ السيئْ ولا يحيق المَكْرُ السيئُ إلا بأهله ﴾[٣] فحذف الإعراب من الأولى ، وأثبته في الثانية ، قال أبو إسحاق[٤] : وهو لحن لا يجوز)[٥] ثم أكد النحاس نفسه تلحين هذا الإسكان فقال (وإنما صار لحنا ، لأنَّه حُذِفَ الإعرابُ منه)[٦] وأكد ذلك ثانية فقال : (﴿ إن الله يأمركم ﴾[٧] فعل مستقبل ، وإسكان الراء لحن)[٨] . ولهذه الأمثلة نظائر كثيرة[٩] لحن فيها النحاس صراحة ما لم يَطَّرِد في القراءات القرآنية .

تبين فيما تقدم : أن النحاس على تأكيده أَنَّ القراءة سنة ، وعلى دفاعه عن القرَّاء ، والقراءات عامةً اختلفتْ مواقفه في معالجة ما لم يَطَّرِد في القراءات القرآنية ، وقد تمثل صنيعه هذا باقتصاره على مجرد الإشارة إلى أَنَّ ما في القراءة لا يقاس ، أو بحرصه على توجيهها حرصًا أوقعه في شرك

---

(١) يس ٣٦: ٢٥ ، وقد رجح أبو حيان في (البحر) ٧ / ٣٢٩ أَنَّ هذا من وهم راوي هذه القراءة عن عاصم .

(٢) إعراب القرآن ٣ / ٣٨٩ .

(٣) فاطر ٣٥: ٤٣ ، وهي سبعية . انظر : العنوان ١٨٥ ، والبحر ٧ / ٣١٩ .

(٤) المقصود الزجاج ، و لم أتهد إلى هذا النص في (معاني القرآن وإعرابه) انظر : البحر ٧ / ٣١٩ .

(٥) إعراب القرآن ٣ / ٣٧٣ .

(٦) نفسه ٣ / ٣٧٣ .

(٧) البقرة ٢ : ٦٧ والإسكان قراءة أبي عمرو . انظر : البحر ١ / ٢٤٩ .

(٨) إعراب القرآن ١ / ٤٦٦ وانظر ١ / ٣٧٧-٣٧٨، ٤٩٧ .

(٩) انظر : ١ / ١٩٢- ١٩٣، ٢ / ٧، ٣ / ١٩٤ ، ٤٢٢-٤٢٣ .

التباين في مواقفه إزاء الظاهرة الواحدة ، كأن يحمل عليها في مكان ، ويمتنع عن ذلك في مكان آخر، واصفًا إياها بالخطأ ، وقد يحمل القراءات على اللهجات الخاصة ، واصفا في أثناء ذلك اللهجة بالشذوذ ، وقد يكون في هذا الوصف ضربٌ من القدح في القراءة واللهجة ، فبعضُ ما حمله على لهجة شاذة في مكان صَرَّح بردِّه ، وتلحينه في مكان آخر ، وقد يردُّ النحاس ما لم يطرد في القراءات ، وذلك بالطعن على ضبط رواتها حينا وبتلحينها ـ ولو سبعية ـ تلحينًا مباشرًا ، وغيرَ مباشر حينا آخر كأن يستبعد القراءة في العربية ، ويجعل ما فيها من المقصور على الشعر .

وهذا يتفق وما انتهى إليه الدكتور شعبان صلاح حسين من دراسته لموقف النحاس من القراءات القرآنية .

وفي ذلك يقول : ظهرت قياسية أبي جعفر واضحة من كثرة كاثرة من القراءات التي تعارضت مع أقيسته النحوية . . فلم يجد مناصا من عدم إجازة القراءة أو رميها بالشذوذ أو اللحن أو الخطأ .

* * *

الفصل الحادي عشر

ما لم يَطَّرِد في القراءات عند الزجاجي (٣٤٠هـ)

وضَّح الزجاجي أن القراءة سنة تُتَّبَعُ ، ولا تُبْتَدَعُ[١] ومع هذا رَدَّ بعض ما لم يَطَّرِد في بعض القراءات ، وقد اقتصر على مجرد عرض بعضه الآخر حاملا إياه على لهجة خاصة أحيانا كما في قوله : (كثير من العرب لا يمتنع من صرف شيء في ضرورة شعر ، ولا غيره إلا أَفْعَلَ منك وعلى هذه اللغة قرئ ﴿ قواريرًا قواريرًا مِن فِضةٍ ﴾ [٢] بتنوينهما جميعا)[٣] وغني عن التأكيد أَنَّ ما في هذه اللغة التي حمل عليها هذه القراءة لا يقاس . وقد صَرَّح بذلك[٤] الزجاجي نفسه في الجمل ولكنه اقتصر في ذلك على عرضه فقط كما فعل بالعطف على المضمر المخفوض من دون إعادة الخافض قال : (لو قلتَ : مررتُ به وزيدٍ ، كان غير جائز عند البصريين البتة إلا في ضرورة الشعر ، وقد قَبَّحه الكوفيون وأجازوه على قبحه ، قرأ حمزة ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾[٥] بالخفض عطفا على المضمر المخفوض ، والقراء غيره قرؤوا بالنصب عطفا على الله ، عز وجل)[٦] .

---

(١) اشتقاق أسماء الله ٤٧٩ .

(٢) الإنسان ٧٦ : ١٥- ١٦، وقرأ بذلك نافع ، والكسائي . انظر : العنوان ٢٠١ ، والبحر ٨ / ٣٩٧ .

(٣) أمالي الزجاجي ٨٤ .

(٤) انظر : ٣٩٣ .

(٥) النساء ٤ : ١ ، وهذه القراءة سبعية كما هو معروف .

(٦) مجالس العلماء ٣٢١ .

وعرض الزجاجي في مكان آخر لهذه[١]القراءة وما فيها بلا أي تعليق مع أنه لا يجيز ما جاءت به ، قال في الجمل : (اعلم أن الأسماء يُعْطَفُ عليها إلا المضمرَ المخفوضَ ، فإنه لا يُعْطَفُ عليه إلا بإعادة الخافض ، ولو قُلْتَ : مررت به وزيدٍ . . لم يجز حتى تقول: مررت به وبزيدٍ)[٢] .

ولا يقتصر الزجاجي على عرض ما لم يَطَّرِد في القراءات ، فقد يرد القراءة التي جاءت به كما فعل بقراءة بعضهم : ﴿ لَيَخْرُجَنَّ الأعزُّ منه الأَذْلَّ ﴾[٣] لمجيئها بالحال معرفة ، قال : (هذه القراءة في مذاهب العربية رديئة مردودة، لأن في الأذل الألف واللام، فلا تكون حالا ، لأنها معرفة ، والحال لا تكون إلا نكرة)[٤] . ويذكر أنَّ هذه القراءة التي رَدَّها الزجاجي لا يُعْرَفُ[٥] من قرأ بها ، ومما يظهر فيه رد الزجاجي القراءة قوله : (مَنْ قرأ (دُرِّيْء)[٦] بالضم والهمز ، فليس مذهبه بجيد في العربية ، لأنّه ليس في العربية فُعِّيْل بضم الفاء ، والتشديد)[٧] .

وبذا يتضح أَنَّ الزجاجي في معالجة ما لم يَطَّرِد في القراءات قد يقتصر على مجرد عرضه ، وقد يرد القراءة التي جاءت به ، ولو كان القارئ بها

---

(١) انظر : اشتقاق أسماء الله ٢١٨-٢٢٠ .

(٢) الجمل في النحو ١٨ .

(٣) المنافقون ٦٣ : ٨ ، ذكرها ابن خالويه في (القراءات الشاذة) ١٥٧ ، وانظر : البحر ٨ / ٢٧٤ .

(٤) اشتقاق أسماء الله ٤١٢ .

(٥) أشار إلى ذلك (معجم القراءات) ٧ / ١٥٤ وانظر : مغني اللبيب ١ / ٥٣-٥٤ والبحر المحيط ٨ / ٢٧٤ .

(٦) النور ٢٤ : ٣٥ . قرأ بذلك حمزة ، وهي سبعية . انظر : التيسير ١٦٢ ، والبحر ٤ / ٤٥٦ .

(٧) اشتقاق أسماء الله ٣١٦ .

من السبعة ، وهذا ما لا يتفق وما ذهب إليه الدكتور شعبان صلاح حسين من أن الزجاجي كان أثريا في تناوله للقراءات ، يجلها ، ويميل إلى الأخذ بكل ما ورد منها[١] .

* * *

(١) انظر : مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري ١٠١ .

الفصل الثاني عشر

ما لم يَطَّرِد في القراءات عند السيرافي (٣٦٨هـ)

لأبي سعيد السيرافي ثلاثة اتجاهات في معالجة ما لم يَطَّرِد في القراءات، أولها اقتصاره على عرضه، وثانيها العمل على تأويله ، وثالثها رده القراءة التي جاءت به ، فمن القبيل الأول قوله : (بعض العرب ربما رفعوا بعد أن تشبيها بـ " ما " وقد رُوِيَ عن مجاهد أَنَّه قرأ : ﴿ أَنْ يُتِمُّ الرضاعةَ ﴾[١])[٢] وما في هذه القراءة لا يُقَاس ، ومع ذلك اقتصر السيرافي على مجرد عرضه .

وقد يحتال لتوجيه ما لم يَطَّرِد في القراءة كما في حديثه عن ألف أنا قال (ربما اضطر الشاعر فثبتها ، وهو واصل . قال الشاعر :

أنا سيف العشيرة فاعرفوني حُمَيْدٌ قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّناما

فإن قيل : كيف يكون هذا ضرورة ، وفي القراءة مَنْ يثبت هذه الألف في الوصل، فيقرأ ﴿ أنا أعلمُ بما أخفيتم ﴾[٣] وما كان في القرآن مثله ، لا يقال له ضرورة؟ قيل له : يجوز أن يكون هذا القارئ وصل في نية الوقف)[٤] فواضح

---

(١) البقرة ٢ : ٢٣٣ ، وتُنْسَبُ أيضاً لابن محيصن ، وصرح أَبو حيان في (البحر) ٢ / ٢١٣ بأن هذه القراءة من الشاذ الذي لا يبني عليه ، وانظر: النحو وكتب التفسير ٢ / ٩٤٤ ، ١١٣٠ .

(٢) شرح كتاب سيبوية ١ / ٨٠ .

(٣) الممتحنة ٦٠ : ١ ، وهي قراءة نافع وأبي جعفر، ولم أقف على هذه القراءة في مظانها من كتب القراءات السبع، كالعنوان ، والتيسير ، والحجة لابن خالويْ ، ولا في (القراءات الشاذة) له ٠ وانظر : معجم القراءات ٢ / ١٢٥ .

(٤) شرح كتاب سيبوية ٢ / ١٣١ - ١٣٢ .

حرص السيرافي على توجيه ما لم يَطَّرِد في هذه القراءة توجيها يبعده كما يتراءى له عن أَنْ يكون مما قُصِر على الضرورة الشعرية، علمًا أن غير واحد من النحاة نصَّ[١] على أن إجراء الوصل مجرى الوقف من الضرائر الشعرية ، وقريب من ذلك ما قاله في معرض تعداد الضرائر . قال : (ومن ذلك قوله :

ألم يأتيك والأنباءُ تنمي بما لاقتْ لبونُ بني زياد

والوجه فيه : ألم يأتك ، فيسقط للجزم الياء ، لأنها ساكنة في الرفع غير أن الشاعر إذا اضطر ، جاز له أن يقول يأتيك في حال الجزم . . فإن قال قائل : فقد قرأ حمزة : ﴿ لا تَخف دَرَكًا ولا تخشى ﴾[٢] وليس في القرآن ضرورة ، قيل له في ذلك وجهان سوى هذا ؛ أَحدهما أَنَّه جعل الأول نهيًا ، والثاني خبرًا ، كأنه قال : لا تخف دركا ، وأنت لا تخافه امتثالاً لما أَمَرْنا به ، وانزجارًا عمَّا زجرناك عنه .

والوجه الثاني : أن تكون الألف في تخشى زيدت لإطلاق الفتحة، إذ كانت رأس آية كما تزاد في القوافي والكلام المسجوع)[٣] . ففي هذا المثال وسابقه واضح حرص السيرافي على تأويل ما لم يَطَّرِد في القراءة متحاشيًا فيما تراءى له أنْ يُحْمَلَ على ما هو خاص بالشعر، فإن لم يتمكن من ذلك، رد القراءة التي جاءت به كقوله معدِّدًا الضرائر : (ومن ذلك قوله :

لِيُبْكَ يَزيدٌ ضارعٌ لخصومةٍ ومختبطٌ مما تُطيحُ الطَّوائحُ

---

(١) انظر : الحجة للفارسي٢ / ٣٥٩-٣٦٠ ، و شرح المفصل لابن يعيش ٧ / ١٥ .

(٢) طه ٢٠ : ٧٧ ، وهي سبعية . انظر : الحجة في القراءات السبع ٢٤٥ .

(٣) شرح كتاب سيبوية ٢ / ١١٨ - ١٢٠ ولنظائر هذا المثال انظر : ٢ / ١٥٥- ١٥٧، ١٦٨-١٧٤ .

فبدأ بفعل لم يُسَمَّ فاعله ، ثم أتى بالفاعل ، بعد أن بني الفعل بناء ما لم يُسَمَّ فاعله ، وكان الوجه أن يقول : لِيَبْكِ يَزِيْدَ ضارعٌ لخصومةٍ ، وتقدير الرفع في الثاني ، وهو ضارع ليبكه ضارعٌ لخصومه . . ومثل ذلك قراءة بعضهم : ﴿ كذلك زُيِّن لكثير من المشتركين قَتْلُ أولادِهم شركاؤهم ﴾[١] ؛ لأنه قد دلَّ ﴿ زُيِّنَ ﴾ على قوم زَيَّنوا ، فرفعهم على ذلك الفعل ، وهم الشركاء ، وليس هذا بالمختار في كتاب الله ، لأنه لا يُجْرَى مُجْرى ضرورة الشعر)[٢] .

ومن القراءات التي رَدَّها السيرافي لمجيئها بما لم يجزه قراءة ابن عامر هذه الآية : ﴿ كذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائهم ﴾[٣] على الفصل بين المتضايفين بغير الظرف ، قال أبو سعيد : (وهذا خطأ عند النحويين، وقراءة ابن عامر لا وجه لها)[٤] مع أنها سبعية .

وبذلك يتبين أَنَّ السيرافي قد يقتصر على عرض ما لم يَطَّرِد في القراءات ، وقد يعمل على توجيهه وتأويله ، وقد يردُّ القراءات التي جاءت به ، ولو كانت من السبع ، وهذا لا يتفق مع ما ذهب إليه الدكتور شعبان صلاح حسين من أن السيرافي لم يصدر عنه طعن في قراءة وأنه في هذه القضية أثري محايد[٥] .

* * *

(١) الأنعام ٦ : ١٣٧ . وهذه القراءة شاذة ، تنسب إلى علي (رض) انظر : المحتسب ١ / ٢٢٩ .

(٢) شرح كتاب سيبوية ٢ / ٢٣٧- ٢٣٨ .

(٣) الأنعام ٦ : ١٣٧ . وهذه القراءة سبعية . انظر : ٩٣، والحجة للفارسي ٣ / ٤٠٩ ، والبحر ٤ / ٢٠٩ .

(٤) شرح كتاب سيبوية ٢ / ٢١٨- ٢٢٢٠ .

(٥) انظر : مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري ١٠٢ ، ١٠٦-١٠٧ .

الفصل الثالث عشر

ما لم يَطَّرِد في القراءات عند الفارسي (٣٧٧هـ)

وعلى تأكيد[١] أبي علي الفارسي أَنَّ القراءة سنة لم يَمْتَنِعْ[٢] عن تحكيم أصول مذهبه في اللغة والنحو بالقراءات القرآنية على اختلاف أنواعها وموقعها من القوة في السند الذي رواها ، والقُرَّاء الذين قرؤوا بها ، وقد تمثلت معالجة القراءات التي خالفت أصوله بمجرد الإِشارة إِلى أن ما فيها لا يقاس حينًا ، وبحملها على لهجات خاصة حينًا ثانيًا ، وبالعمل على تأويلها حينا ثالثا ، وقد يشير إِلى الطعن في رواتها ، وقد يردُّها ويلحنها .

فمما اقتصر الفارسي على بيان أَنَّ ما فيه لا يقاس قراءة حمزة تساءلون به والأرحامِ بجر الأرحام . قال : (أما مَنْ جَرَّ الأرحامَ ، فإِنَّه عَطَفَه على المضمر المجرور بالياء ، وهذا ضعيف في القياس وقليل في الاستعمال ، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن)[٣] .

ومما أشار فيه إِلى أَنَّ ما في الآية على خلاف المقيس قوله : (فأما النُّطْقُ ، والمَنْطِق ، فكان القياس في المَنْطِقِ فَتْحَ العين . . لكنه قد جاء على الكسر كما قال : ﴿ إِليَّ مَرْجِعكم ﴾[٤] وقال : ﴿ يسألونك عن

---

(١) نبه على ذلك غير مرة كقوله في الحجة ١ / ٤٠ : (ليس كل ما ساغ في قياس العربية تسوغ التلاوة به ، حتى ينضم إِلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف ، وأخذ هم به لأن القراءة القراءة سنة) . وانظر : الحجة ١ / ٣٨٨، ٣ / ٢٤٦ ، المسائل العضديات ١٩٩ .

(٢) انظر : أبو علي الفارسي ٢٢٦-٢٢٧، ٢٤٠- ٢٤٢ .

(٣) الحجة ٣ / ١٢١ وانظر ٣ / ١٢٥ منه .

(٤) آل عمران ٣: ٥٥ .

المحيض ﴾[١])[٢] فواضحة إِشارة الفارسي إِلى أنَّ كسر عين المصدر الميمي في هاتين الآيتين خلاف القياس ، وأن القياس فتحها ، ومن هذا القبيل عنده قراءة نافع : ﴿ مَحْيَايْ ﴾[٣] بإِسكان الياء قال : (إِسكان الياء في مَحْيَايْ شاذ عن القياس ، والاستعمال ، فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء ساكنين لا يلتقيان على هذا الحد . . وأما شذوذه عن الاستعمال ، فإِنك لا تكاد تجده في نثر، ولا نظم)[٤] ولا شك في أَنَّ ما كانت هذه أوصافه لا يُقاس عليه عند الفارسي ، ولا عند غيره .

ومما أشار فيه الفارسي إِلى أن ما قرئ به على خلاف المقيس قوله : (قرأ عاصم ، وابن عامر ، وحمزة و الكسائي : ﴿ دينا قِيمًا ﴾[٥] مكسورة القاف ، خفيفة الياء)[٦] ، ثم قال : (أما ﴿ قِيمًا ﴾ فهو مصدر كالشِّبع ، ولم يُصَحّحْ[٧] كما صُحِحَ عِوَض وقد كان القياس ، ولكنه شَذَّ عن القياس ، كما شذ أشياءُ من نحوه عن القياس نحو ثِيَرة)[٨] .

ومن القراءات التي جاءت بما أشار الفارسي إِلى أنَّه غير مقيس ما

---

(١) البقرة ٢ : ٢٢٢ .

(٢) الحجة ٢ / ٣٧ .

(٣) الأنعام ٦ : ١٦٢ . وهي سبعية . انظر : التيسير ١٠٨ ، و العنوان ٩٤ .

(٤) الحجة ٣ / ٤٤٠- ٤٤١ ، وانظر ١ / ٩٠ .

(٥) الأنعام ٦ / ١٦١وهي سبعية كما هو واضح . انظر: التيسير ١٠٨ .

(٦) الحجة ٣ / ٤٣٩ .

(٧) المراد بقوله لم يصحح أنه لم تعد الياء إلى أصلها ، وهو الواو ، لأن مسوِّغ قلبها ياء لم يعد موجوداً ، وهو سكون الواو وكسر ما قبلها

(٨) الحجة ٣ / ٤٣٩-٤٤٠ وانظر ٣ / ١٣٢- ١٣٣ .

أسكن فيها حروف الإعراب كقراءة بعضهم[١] : ﴿ رسلْهم ﴾ بإسكان اللام ، وسائر[٢] ما عزى إلى أبي عمرو من ذلك ، فهذا الإسكان غير مقيس عند الفارسي، فقد قصره على الشعر مؤكدًا صحة ثبوته[٣] عن العرب ، فقال : (حركة الإعراب لا يبدل منها للإتباع ، كما لا تُسَكَّنُ في حال السعة ، والاختيار)[٤] .

ولذلك نظائر كثيرة[٥] اقتصر فيها الفارسي على مجرد الإشارة إلى أن ما في القراءة لا يقاس عليه دونما تقبيح أو ترذيل لها .

مع أن الفارسي قد يحمل ما لم يَطَّرِد في القراءة على لهجة خاصة كما فعل بوقف حمزة على التاء في ﴿ مرضاة ﴾ من قوله تعالى : ﴿ مرضاة الله ﴾ ، قال في إجراء الوصل مُجْرى الوقف : (وليس هذا كوقف حمزة في ﴿ مرضاة ﴾ من ﴿ مرضاة الله ﴾[٦] لأَنَّ الوقف على التاء لغة حكاها سيبويه عن أبي الخطاب)[٧] ، ومن هذا القبيل صنيع الفارسي بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ هذان لساحران ﴾[٨] .

(١) انظر الحجة ٢ / ٥-٦ .

(٢) انظر الحجة٢ / ٧٨ .

(٣) قال في (الحجة) ٢ / ٧٨ - ٨٢ ، في معرض رَدِّه على مَنْ لم يثبت إسكان حروف الإعراب (وقد رُوِيَ ذلك عن العرب ، وإذا جاءت الرواية لم ترد بالقياس)

(٤) الحجة ١ / ٦٥ ، وانظر ١ / ٢٣٨ منه .

(٥) انظر : المسائل العسكرية ١٧٤-١٧٥ ، والتكملة ٩٥-٩٦ ، والحجة ٣ / ٣٠٦ - ٣٠٨ ، والمسائل الحلبيات ٤٣-٤٥ .

(٦) البقرة ٢ : ٢٠٧ .

(٧) الحجة ٢ / ٣٦٣- ٣٦٤ وانظر: ٢ : ٣٠٠ - ٣٠١ .

(٨) طه ٢٠ / ٦٣ .

قال : (قال أبو زيد : هي لغة لبعض العرب هم بنو الحارث ، فنزلت هذه الآية بلغتهم، ووجه القياس في ذلك أنَّ العرب قد تقلب الياء ألفا إذا انفتح ما قبلها)[١] .

والتأويل مبدأ أساسي يعتمده الفارسي في توجيه ما لم يتفق ظاهرُه وأُصُولَ مذهبه ، وهذا واضح في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥۗ ﴾[٢] . قال : (لا يخلو حيث فيه من أن يكون انتصابه انتصابَ الظروف ، أو انتصاب المفعولين ، ولا يجوز أَنْ يكون انتصابه انتصابَ الظروف ؛ لأنَّ علم القديم سبحانه في جميع الأماكن على صفة واحدة ، فإذا لم يستقم أن يُحْمَل أفعل على زيادة علم في مكان ، علمتَ أن انتصابه انتصابَ المفعول به ، والفعل الناصب مضمر ، دَلَّ عليه قوله ﴿ أعلم ﴾ [٣]) .

ومن القراءات المؤولة عند الفارسي قراءة سعيد بن جبير ﴿ إلا أَنَّهم ليأكلون الطعام ﴾[٤] بفتح همزة أنَّ مع توكيد الخبر باللام ، فقد حمل ذلك على زيادة اللام ، فقال (إِنَّ لعل هو عَلَّ واللام فيه زائدة على حد زيادتها في قراءة سعيد بن جبير ﴿ إِلا أَنَّهم ليأكلون الطعام ﴾[٥] .

ثم قال في قراءة سعيد هذه : (وقراءة الجمهور على غير ذلك ، ومثل قراءته في زيادة اللام ما أنشده أحمد بن يحيى :

---

(١) المسائل المنثورة ٦٩ .

(٢) الأنعام ٦ : ١٢٤ .

(٣) الحجة ٣ / ٢٤٤ و انظر: البحر ٦ / ٤٠٩ .

(٤) الفرقان ٢٥ : ٢٠ .

(٥) إيضاح الشعر ٨٦- ٨٧ .

مَرُّوا عِجَالًا فقالوا : كيف صاحبُكم قال الذي سألوا أَمْسَى لمجهودا[١]

فللام زيادة ، والتقدير : أمسى مجهودا)[٢] . ولا شك في أنَّ حمل هذه القراءة على زيادة اللام وجه غير مقيس بدليل أنَّه استأنس له بزيادتها في خبر " أمسى " ولا خلاف في أن ذلك[٣] لا يقاس أيضا .

وقد يطعن الفارسي في القراءات التي لم تتفق وأصول مذهبه ، وربما تمثل هذا الطعن بشكه في صحة رواية رواة القراءة كما في حديثه عن قراءة أبي عمرو (نِعْمَّا)[٤] بإسكان العين ، فقد ذكر أن ذلك ليس مستقيما عند النحويين ؛ لأنه جَمْعٌ بين الساكنين ، وليس الأول منهما بحرف مَدٍّ ولين . . ولعل أبا عمرو أخفى ذلك كأخذه في الإخفاء في نحو : ﴿ بارئكم ﴾[٥] فظن السامع الإخفاء إسكانا للطف ذلك في السمع وخفائه)[٦] .

ومن القراءات المردودة عند الفارسي لمخالفتها الأصول : قراءة ابن عامر : ﴿ كُنْ فيكونَ ﴾[٧] بنصب ﴿ يكون ﴾ ، قال : (قرأ ابن عامر : ﴿ كُنْ فيكونَ ﴾ وقرأ الباقون بالرفع . . فأما قوله : ﴿ كن ﴾ وإن كان على لفظ الأمر ، فليس بأمر ، ولكن المراد به الخبر كأَنَّ التقدير : (ويكوِّنُ فيكون) . . وإذا لم يكن قوله : ﴿ كن ﴾ أمرا في المعنى . . لم

---

(١) هذا البيت مجهول النسبة . انظر: الخزانة . ١٠ / ٣٢٧- ٣٢٨ .

(٢) المسائل العضديات ٦٩- ٧٠ .

(٣) انظر : رصف المباني ٢٣٧- ٢٣٨ .

(٤) انظر : الحجة ٣ / ٣٩٦ .

(٥) البقرة ٢: ٥٤ .

(٦) الحجة ٣ / ٣٩٦- ٣٩٧ .

(٧) البقرة ٢: ١١٧ ، وهي سبعية كما هو واضح . انظر : العنوان ٧١ .

يجزأ أن تنصب الفعل بعدها بأنه جوابه كما لم يجز النصب في الفعل ندخله الفاء بعد الإِيجاب . . إِلا أن يكون في شعر)[١] .

ثم قال : (وليس قوله كن من قوله كن فيكون أمراً، ومن ثم أجمع الناس على رفع يكون ورفضوا فيه النصب إِلا ما رُوِيَ عن ابن عامر ، وهو من الضعف بحيث رأيتَ)[٢] .

ومما رد فيه الفارسي القراءة قوله : (القول في أنا أنَّه ضمير المتكلم والاسم الهمزة والنون ، فأما الألف ، فإِنما تلحق في الوقف . . وقد يُجْرُون الوصل مُجْرَى الوقف في ضرورة الشعر ، فيثبتون فيه ما حكمُه أن يثبت في الوقف ، وليس ذلك مما ينبغي أن يؤخذ به في التنزيل)[٣] .

ثم قال : (أما ما رُوِيَ عن نافع من إِثبات الألف في ﴿ أنا ﴾[٤] إِذا كانت بعد الألف همزة ، فإِنني لا أعلم بين الهمزة وغيرها من الحروف فصلاً ولا شيئًا يجب من أجله إثبات الألف التي حكمها أَنْ تثبت في الوقف ، بل لا ينبغي أن تثبت الألف التي حكمها أن تلحق في الوقف وتسقط في الوصل قبل الهمزة كما لا تثبت قبل غيرها)[٥] .

ومن القراءات التي رَدَّها الفارسي قراءة بعضهم (ما وَدَعَكَ ربُّكَ)[٦]

---

(١) الحجة ٢ / ٢٠٣ . و انظر : المسائل المنثورة ١٤٦-١٥٦ .

(٢) الحجة ٢ / ٢٠٧ .

(٣) نفسه ٢ / ٣٥٩ - ٣٦٠ .

(٤) كقراءته في البقرة ٢ : ٢٥٨ ﴿ أنا أحي وأميت ﴾ وهي من السبع انظر : التيسير ٨٢ ، والعنوان ٧٥ ، والبحر ٢ / ٢٨٨ ، وتلحينه القراءة السبعية انظر : البحر ٦ / ٣٣٥ .

(٥) الحجة ٢ / ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٦) الضحى ٩٣ : ٣ وهذه القراءة شاذة . انظر : القراءات الشاذة ١٧٥ ، والبحر ٨ / ٨٤٥ .

بتخفيف (ودع) فقد ذكر أَنَّ مثل هذا (لا يُسْتَحَبُّ القراءة به للشذوذ ، ولرفضهم ذلك واستغنائهم عنه بـ تَرَكَ)[١] .

وقد وصف (ودع) في مكان آخر بأنَّه (ليس بالشائع)[٢] كما وصفه بالندرة[٣] ، ومما اطُّرِح[٤] في الاستعمال .

وبذلك يتضح أنَّ لدى الفارسي ما لم يَطَّرِد في القراءات ، وأنه قد يقتصر في معالجته ما لم يَطَّرِد فيها على مجرد الإشارة إلى أنَّه مما لا يقاس ، وقد يعمل على تأويله ، وقد يحمله على لهجات خاصة ، وربما رَدَّه ، فطعن في ضبط رواته ، أو أوضح أنه لا يجوز في العربية، ولو كان في قراءة سبعيه .

وهذا يتفق وما خلص إليه الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي من أن : (الفارسي أجرى مقاييس العربية على القراءات المروية ، وأصدر أحكام الحسن والقبح على هذه القراءات بمقدار ما لها من جريان على القياس ، فما اتفق من هذه القراءات مع تلك المقاييس كان حسنا ، وما لم يتفق كان رديئا . . . ومسلكه في ذلك مسلك القياس والنظر ، لا مسلك الرواية والأثر)[٥] .

* * *

(١) المسائل العسكرية ١٣٦ .

(٢) انظر : المسائل العضديات ٨١ .

(٣) المسائل الحلبيات ١٢٣ .

(٤) الحجة للقراءة السبعية ٢ / ٩١ .

(٥) أبو علي الفارسي ٢٤١-٢٤٢ . وانظر: مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري٢٢٣-٢٢٨ .

الفصل الرابع عشر

ما لم يَطَّرِد في القراءات عند ابن جني (٣٩٢هـ)

تتميز معالجة ابن جني ما لم يَطَّرِد في القراءات بحرصه الشديد على توجيه القراءة، ولو كانت شاذة ، مع أنه كثيرًا ما يقتصر في ذلك على الإشارة إلى أنَّ ما فيها لا يقاس، وكثيرًا أيضًا ما يحمله على لهجات خاصة ، ولو كانت ضعيفة مرذولة ، أو مفترضة ، والتأويل من المبادئ الأساسية عنده في توجيه القراءات التي جاءت بما لم يَطَّرِد لديه (وهو ـ وإن ألَّف كتاب المحتسب في توجيه القراءات الشاذة . . يردُّ ، ويضعف طائفة من القراءات السبع)[١] ومع حرصه في هذا الكتاب على توجيه القراءات الشواذ ،رَدَّ ،و (ردَّ ل فيه قراءاتٍ ، وضَعَّفَ أخرى)[٢] مع تأكيده أن (ليس لنا أن نتلقى قراءة الرسول ﷺ إلا بقبولها ، والاعتراف بها)[٣] وأن القراءات عامة أثر[٤] موصول السند بالرسول ﷺ وأنه إذا قَصَّر ما شذ منها عن بلوغه صلوات الله عليه فهو[٥] موصول السند بالسلف الصالح ، وقد كان لهذا كله أثر واضح كما يتضح بعد قليل في إحسان ابن جني الظنَّ في القراء ، وقراءتهم ، وفي حرصه على تخريجها ، مع أنه يقر بأن القراءات عامة – حتى السبعية منها – ليست على درجة واحدة من القوة في العربية ،

---

(١) ابن جني النحوي ١٢٧ . و انظر: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ٢٤٧-٢٤٨

(٢) نفسه ١٢٨ .

(٣) المحتسب ٢ / ٣٠٦ .

(٤) أكد ذلك في كتابه المحتسب ١ / ٣٢-٣٣ ، وقد نقلت كلامه في هذا الصدد في ص (٣١) .

(٥) انظر الحاشية السابقة .

قال فيما ضعف من القراءات الشاذة : (أكثر ما فيه أن يكون غيرُه من المجتمع عندهم عليه أقوى منه إعرابا وأنهض قياسا . . فإن كان هذا قادحًا فيه، ومانعًا من الأخذ به ، فليكونَنَّ ما ضَعُفَ إعرابه مما قرأ به بعض السبعة، هذه حاله ، ونحن نعلم مع ذلك ضعف قراءة ابن كثير ﴿ضئاء ﴾[١] بهمزتين مكتنفتين الألف ، وقراءة ابن عامر : ﴿ وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم ﴾[٢])[٣] فهذا إقرار من ابن جني بأن بعض القراءات ليست قوية في أقيسته ، ولهذا كثيرا ما يشير إلى أنَّ ما في بعضها لا يقاس عليه كقوله في باب تعارض السماع والقياس من الخصائص : (إذا تعارضا ، نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ، ولم تقسه في غيره ، وذلك نحو قوله تعالى استحوذ عليهم الشيطان[٤] فهذا ليس بقياس ، ولكنه لا بد من قبوله ، لأنك إنما تنطق بلغتهم ، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم ، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره)[٥] ومما صرح فيه بعدم القياس على ما في القراءة قوله في باب شواذ الهمز من الخصائص أيضًا : (وذلك في كلامهم على ضربين ، وكلاهما غير مقيس ، أحدهما أن تُقِرَّ الهمزة الواجب تغيرها ، والآخر أَنْ ترتجل همزًا لا أصل له . . الأول من هذين ماحكاه عنهم أبو زيد ، وأبو الحسن من قولهم : غفر الله خطائِئَه . . ومن شاذ الهمز عندنا قراءة الكسائي(أئمة)[٦]

---

(١) يونس ١٠ : ٥ . انظر: العنوان ١٠٤ ، والحجة في القراءات السبع ١٨٠ .

(٢) الأنعام ٦ : ١٣٧ . انظر : الحجة للقراءة السبعة ٣ / ٤٠٩ ، والعنوان ٩٣ .

(٣) المحتسب ١ / ٣٣ .

(٤) المجادلة ٥٨ :١٩ .

(٥) الخصائص ١ / ١١٧ .

(٦) وقرأ بذلك ابن عامر وعاصم . انظر : العنوان ١٠٢ ، والتيسير ١١٧ .

بالتحقيق فيهما ، فالهمزتان لا تلتقيان في كلمة واحدة إلا أنْ تكونا عينين نحو سَّال سَّار جَّار ، أمَّا التقاؤهما على التحقيق من كلمتين فضعيف عندنا ، وليس لحنًا)[١] . ومما أشار فيه ابن جني إلى أن ما في القراءة لا يقاس حديثه عن قراءة بعضهم : ﴿ عُزَيرُ بن الله ﴾[٢] من دون تنوين (عُزَيْر) قال : (أما حذف التنوين من " عُزير " فيمن جعل ابنا خبرا عنه ، فله نظائر كثيرة تكاد تجعلها قياسا ، قرأ بعضهم ﴿ قلْ هو الله أحدُ الله الصمد ﴾[٣])[٤] فما في هاتين القراءتين ليس قياسا عند ابن جني إذن ، بل يكاد يكون قياسًا ، ولذلك نظائر[٥] كثيرة تمثلت فيها معالجة ابن جني ما لم يَطَّرِد في القراءة بمجرد الإشارة إلى أنه لا يقاس ، ولو كان في قراءة سبعيه .

مع أنه قد يحمل ما لم يَطَّرِد في القراءات على اللهجات الخاصة ، ولو كانت هذه اللهجات ضعيفة ، أو مرذولة، أو متوقعة الوجود ، كما في حديثه عن قراءة أُبَيْ بن كعب (هَبَّنا من مَرْقَدِنا)[٦] قال : (أما هَبَّني ، أي : أيقظني ، فلم أرها في اللغة أصلاً ، ولعلها لغة قليلة . . وهي مع حسن

---

(١) الخصائص ٣ / ١٤٢- ١٤٣ .

(٢) التوبة ٩ : ٣٠ وهذه القراءة سبعية ، قرأ بها ابن عامر ، وابن كثير ، وحمزة ونافع . انظر : الحجة للقراءات السبع ١٥٠ ، ومعجم القراءات ٣ / ١٤ .

(٣) الإخلاص ١١٢ : ١ ، ٢ قرأ بذلك أبان بن عثمان ، وزيد بن علي ، وأبو عمرو، وعبد الله بن أبي إسحاق . انظر : البحر ٨ / ٥٢٨ .

(٤) سر الصناعة ٢ / ٥٣٣ .

(٥) انظر : المحتسب ١ / ٣٧ - ٣٨، ١٠٣، ١٠٦- ١٠٧ ، ١٧٦، ٢٧٢- ٢٧٣، ٢٩٥- ٢٩٦، و٢ / ٣٠ ،٣٠٦، ٣١٣ ، والخصائص ١ / ٩٩ ، و٣/ ١٣٦ - ١٣٧ ، ١٤١ ، وتفسير أرجوزة أبي نواس ١٦٩ .

(٦) يس ٣٦ : ٥٢ .

الظن بأبي مقبولة)[١] . ومما حمل فيه ابن جني القراءة على لغة يفترض وجودها قوله : (عن أبي عمرو في قلوبهم مَرْض[٢] ساكنة ، قال : أبو الفتح : لا يجوز أن يكون (مَرْضٌ) مُخَفَّفًا من (مَرَضٍ) ، لأن المفتوح لا يخفف . . وما جاء عنهم من ذلك في المفتوح ، فشاذ لا يقاس عليه نحو :

وَمَا كُلُّ مُبْتاعٍ وَلَو سَلْفَ صَفْقُه بَراجِعِ مَا قَدْ فَاتَه بِرِدَادِ

يريد : سَلَفَ فأسكن مضطرًا . . وهذا ونحوه قد جاء في الضرورة ، والقرآن يُتَخَيَّرُ عليه ، وينبغي أن يكون مْرض هذا الساكن لغة ، في مرض المتحرك كـ الحَلْب و الحَلَب)[٣] . ففي هذا المثال آثر ابن جني حَمْل القراءة على لهجة متوقعة ، متحاميًا حملها على ما هو شاذ ، خاص بالضرورة ، مما يؤكد إيثار ابن جني تخريج القراءات على اللغات ما أمكن، ولو كانت مفترضة كما لاحظنا ، أو ضعيفة ، أو مرذولة كما فعل بقراءة ابن محيصن اطَّره[٤] . قال : (وهذه لغة مرذولة ، أعني إدغام الضاد في الطاء ، وذلك لما فيها من الامتداد والفشو، فإنها من الحروف الخمسة التي يدغم فيها ما يجاورها، ولا تدغم هي فيما يجاورها)[٥] .

ومما استضعف فيه اللغة التي حمل عليها القراءة حديثه عن قراء بعضهم ﴿ مُطْلِعونِ ﴾[٦] بكسر النون ، قال : (قال أبو حاتم : لا يجوز

(١) المحتسب ٢ / ٢١٤ .
(٢) البقرة ٢ : ١٠ . وانظر : القراءات الشاذة٢ .
(٣) المحتسب ١ / ٥٣- ٥٤ .
(٤) البقرة ٢ : ١٢٦ . و انظر : القراءات الشاذة ٩ .
(٥) المحتسب ١ / ١٠٦ .
(٦) الصافات ٣٧ : ٥٤ .

إلا فتح النون مشددة الطاء كانت ، أو مخففة ، قال : وشدَّدها بعض الجُهَّال . . مكسورة النون ، وهذا خطأ ، ولو كان كذلك ، لكان مُطْلِعيَّ . . والأمر ما ذهب إليه أبو حاتم إلا أَنْ يكون على لغة ضعيفة ، وهو أن يُجْرَى اسم الفاعل مجرى الفعل المضارع لقربه منه ، فيجرى مُطْلِعونِ مجرى يطلعوني)[١] . ففي هذه الأمثلة ونظائرها[٢] يتضح بجلاء اعتماد ابن جني على اللهجات الخاصة في معالجة ما لم يَطَّرِد في القراءات، ولو كانت اللهجات ضعيفة ، بل مفترضة ، وهذا فيه شيء من الافتعال يفسره حسنُ ظن ابن جني في القُرَّاء، وقراءتهم ، كما يفسره حرصه الشديد على توجيه القراءات وعدم الركون بها إلى اللحن .

وهذا ما يؤكده حرصه أيضًا على توجيه القراءة حرصًا جعله يحمل القراءة على ما رفضَ حمْلَ غيرِها عليه كما في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ فذلك نَجْزيهِ جهنم ﴾[٣] قال : (قراءة أبي عبد الرحمن عبد الله بن زيد ﴿ فذلك نُجْزيهُ ﴾ برفع الهاء والنون)[٤] ، ثم قال : (وهو لعمري غريب عن الاستعمال إلا أَنَّ له وجها ، أنا أذكره . . وذلك أنَّه يقال : أجزأني الشيء كفاني . . فكأَنه في الأصل : نُجْزئ به جَهْنَم ، أي نكفيها به، ومعناه نُمَكِّنُها منه ، فتأتي عليه . . ثم حذف حرف الجر فصار نجزئه جهنم . . كما حذف الحرف في قوله تعالى ﴿ واختار موس قومه سبعين رجلا ﴾[٥]

---

(١) المحتسب ١ / ٢١٩ .

(٢) انظر : المحتسب ١ / ٧١-٧٢ ، ١١٢ ، ٢٥٢ ، ٣٣٤، ٢ / ٢٢ ، ١٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٧٦- ٢٧٧ ، وسر الصناعة ٢ / ٧٠٤- ٧٠٦ .

(٣) الأنبياء ٢١: ٢٩ .

(٤) المحتسب ٢ / ٦١ .

(٥) الأعراف ٧: ١٥٥ .

. . أي : من قومه ، ثم أبدلت الهمزة من (نجزئه) ياء على حَدِّ أخطيتُ ، و (قريتُ) فصارت ياء ساكنة (نجزيْه) ، وأقِرَّت الهاء على ضمتها ، وهو الأصل ، كما أقرها أهل الحجاز ﴿ فخسفنا به وبدارِهُو الأرضَ ﴾[١] . . فهذا طريق الصنعة فيه ، وهو أمثل من أن يحمل على إِعطاء اليد في بابه بما لا طريق إِلى تسهيل طريقه)[٢] . فواضح أن حرص ابن جني على توجيه القراءة حمله على التكلف والحمل على ما ليس بمقيس ، بل على ما رفض حمل القراءة عليه في مكان آخر ، وهو إِسقاط الجار ، وتعدية الفعل اللازم بنفسه كقوله تعالى واختار موس قومه أي : من قومه ، قال أبو الفتح في قراءة بعضهم : ﴿ يسألونكَ الأنفال ﴾[٣] : (إن قلت : فهل يحسن أن تحملها على حذف حرف الجر ، حتى كأنه قال : ﴿ يسألونك عن الأنفال ﴾ فلما حذف عن نصب المفعول كقوله[٤] :

أمرْتكَ الخير به فافعل ما أُمِرْتَ به

قيل : هذا شاذٌّ ، وإنما يحمله الشعر ، فأما القرآن فيُخْتَار له أفصحُ اللغات وإن كان قد جاء ﴿ اختار موسى قومَه سبعين رجلًا ﴾[٥] و ﴿ واقعدوا لهم كلَّ مرصّدٍ ﴾[٦])[٧] . وإذا كان ما في هذا المثال ما يؤيد أن ابن جني قد

---

(١) القصص ٢٨ : ٨١ .

(٢) المحتسب ٢ / ٦١- ٦٢ .

(٣) الأنفال ٨ / ١ تعزى هذه القراءة لابن مسعود . انظر : القراءات الشاذة ٤٨ .

(٤) صدر بيت ، عجزه فقد تركْتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبٍ وينسب لعمرو بن معدي كرب ، ولأعشى طرود ، وغيرهما . انظر : الكتاب ١ / ٣٧ ، والخزانة ١ / ٣٣٩-٢٤٢ .

(٥) الأعراف ٧ / ١٥٥ . .

(٦) التوبة ٩ / ٥ .

(٧) المحتسب ١ / ٢٧٢ .

يحمل القراءة على ما يرفض أن يحمل غيرها عليه ففيه ما قد يوهم بأنه لا يُؤَوِّل القراءة القرآنية على ما قصره على الضرورة الشعرية ، وهذا خلاف الواقع ، إذ كثيرا ما يخرِّج هو نفسُه القراءة على ما يخص به الشعر ، ومن هذا القبيل حملُه ما في القراءة على ما يعرف بالإشباع كما فعل بقراءة بعضهم : (آثاروا الأرضَ)[١] بإشباع فتحة أثار قال : (ظاهره لعمري منكر إلا أن له وجهًا ، وليس لحنًا مقطوعًا به ، وذلك أنه أراد وأثاروا الأرضَ إلا أنه أشبَعَ فتحة الهمزة ، فأنشأ عنها ألفًا ، فصارت آثاروا وهذا لعمري ما تختص به ضرورة الشعر)[٢] .

ومن القراءات التي حَمَل ما فيها ابن جني على ما هو خاص بالشعر قراءة الحسن ﴿ سأوريكم دار الفاسقين ﴾[٣] قال : (ظاهر هذه القراءة مردود ، لأنه سأُفْعِلُكم من رأيتُ إلا أنَّ لها وجهًا ما ، وهو أن يكون " سأُريكم " ثم أشبع ضمة الهمزة ، فأنشأ عنها واوًا ، فصارت " سأُوريْكم ")[٤] .

ولهذا المثال نظائر[٥] حمل فيها ابن جني ما في القراءة على الإشباع أومطل الحركة مع إقراره بأنَّ هذه الظاهرة خاصة بالضرورة الشعرية ، ولا شك أنه إنما فعل ذلك مضطرا ، بدليل أنه لا يحمل القراءة على ما

---

(١) الروم ٣٠ / ٩ . و هذه قراءة الحسن البصري . انظر : القراءات الشاذة ٤٥-٤٦ ، والبحر ٤ / ٣٨٩ ، ومعجم القراءات ٢ / ٤٠١ .

(٢) المحتسب ١ / ٢٥٨ . وانظر : ١ / ٢٥٩ .

(٣) الأعراف ٧/ ١٤٥ وهذه القراءة من الشواذ . انظر : القراءات الشاذة ٤٥-٤٦ ، والبحر٤/ ٣٨٩ ، ومعجم القراءات ٢ / ٤٠١ .

(٤) المحتسب ١ / ٢٥٨ . و انظر : ١ / ٢٥٩ منه .

(٥) انظر : المحتسب ١ / ٣٣٩-٣٤٠ .

قصرعلى الشعرما وجد عن ذلك مندوحة ، ولو أفضىٰ به ذلك إلى شيء من التناقض في مواقفه تجاه الظاهرة الواحدة كما كان منه تجاه اختلاس حروف العلة اجتزاءً بحركاتٍ تجانسها ، فقد حمل عليه قراءة أبي حيوة (في الحَفِرة ﴾ [١] بفتح الحاء، وكسر الفاء، فقال : (وجه ذلك أنْ يكون أَراد الحَافِرة كقراءة الجماعة فحذف الألف تخفيفًا كما قال[٢] :

إِلا عَـــــــرَادا عَـــــــرِدا

أي : عَارِدا)[٣] مع أنه خَصَّ حذف هذه الألف تخفيفا بالشعر، متحاميا حمل قراءة بعضهم : ﴿ أنا أول العَبدين ﴾[٤] عليه عندما أمكنه الحمل على غيره ، قال (معناه – والله أعلم – أول الأنِفين، يُقَال: عَبِدْتُ من الأمر أَعْبَدُ عَبَدًا ، أي : أنِفْتُ منه . . أَلَا ترى أنَّ العبدين من عَبِد يَعْبَد فإن قلت : فقد قال :

إِلا عَـــــــرَادا عَـــــــرِدا

قيل : إنما جاز في الضرورة ؛ لأن القافية غير مؤسَّسة ، فحذف

---

(١) النازعات ٧٩ : ١٠ ، وقراءة الجمهور (الحافرة) انظر : القراءات الشاذة ١٦٨ ، والبحر ٨ / ٤٢٠ .

(٢) من شعر قالته العرب على لسان الضَّبِّ ، وهو

أصبحَ قلبي صَرِدا
لا يشتهي أنْ يرِدا إلا عَرَادا عَرِدا

الصَّرِدُ الذي لا يحتمل البرد ، والعَراد شجر صلب العيدان ، والعَرِد صفة منه . انظر : اللسان (صرد) و (عرد) .

(٣) المحتسب ٢ / ٣٥٠ .

(٤) الزخرف ٤٣ : ٨١ ممن قرأ بذلك عبد الرحمن السلمي . والقراءة المشهورة العابدين انظر : البحر ٨ / ٢٨ .

الألف للضرورة)[١] . فابن جني يتحامىٰ هنا حمل القراءة على اختلاس حرف العلة عندما أمكنه تأويلها على غيره بحجة أنَّ هذا الاختلاس إنما يجوز في الشعر، مع أنه قد يحمل القراءات عليه كما لاحظنا قبل قليل ، مما يوحي بشيء من التباين في الموقف ، يُفسِّره حرص الرجل على ألا يوجه القراءة على ما هو خاص بالضرورة الشعرية ما أمكنه الأمر، ولهذا ربما ركب متن التكلف الشديد في سبيل تحقيق هذه الغاية . كما في تأويله قراءة أبي عمرو ﴿ إِدَّاركوا ﴾[٢] بقطع همزة الوصل ، فقد ذكر أن أبا عمرو قرأ أيضا تَدَاركوا واستشكل ابن جني قراءته الأولى، ثم قال : (أمثل ما يُصْرَفُ إليه هذا أنْ يكون وقف على ألف إذا متميلا[٣] بين هذه القراءة وقراءته الأخرى التي هي تداركوا فلما اطمأنَّ على الألف لذلك القدر من التمييل بين القراءتين لزمه الابتداء بأول الحرف، فأثبت همزة الوصل مكسورة)[٤] . وكأن أبا الفتح أَحَسَ بتكلفه الشديد في تأويل هذه القراءة . فاعتذر لذلك قائلاً (هذا أمثل ما يقال في هذا . . ولا يحسن أن تقول قطع همزة الوصل ارتجالاً هكذا، لأنَّ هذا إنما يسوغ لضرورة الشعر ، فأما في القرآن، فمعاذَ اللهِ، وحاشا أبي عمرو)[٥] .

فواضح في هذا المثال تكلف ابن جني في توجيه هذه القراءة تحاشي أن يحملها على ما هو خاص بالضرورة ، مع أنه قد يحملها على ما هو

---

(١) المحتسب ٢ / ٢٥٧ .

(٢) الأعراف ٧: ٣٨ . انظر: القراءات الشاذة ٤٣، والبحر ٤ / ٢٩٦ .

(٣) أي : متردِّدا انظر اللسان (ميل) .

(٤) المحتسب ١ / ٢٤٧ .

(٥) نفسه ١ / ١٤٧ - ١٤٨ .

خاص بها ، وكان قد امتنع عن حمل غيرها عليه ، مما يشي بشيء من التباين في موقفه تجاه الظاهرة نفسها على ما اتضح فيما تقدم، وهذا ما يفسره حرصه الشديد على توجيه القراءات ، وربطها بالعربية بسببٍ ما

ومع ذلك تَعَذَّر عليه تخريج بعض القراءات فَقَدح فيها طاعنًا في ضبط رواتها حينًا ، ورادًا القراءة نفسَها حينا آخر . فمن القبيل الأول قوله : (اعلم أَنَّ الراء لما فيها من التكرير لا يجوز إِدغامها فيما يليها من الحروف؛ لأنَّ إِدغامها في غيرها يسلبها ما فيها من الوفور بالتكرير، فأما قراءة أبي عمرو ﴿ يغفر لَّكم ﴾[١] بإدغام الراء في اللام فمدفوع عندنا ، وغير معروف عند أصحابنا ، وإِنما هو شيءٌ رواه القراء)[٢] .

ومما طعن فيه ابن جني على رواية القراءة حديثه عن قراءة بعضهم (يَخْطَّف)[٣] بإسكان الخاء ، وإدغام التاء في الطاء على الجمع بين ساكنين .

قال : (هذا الذي يجيزه الفراء من اجتماع ساكنين في نحو هذا لا يثبته أصحابنا ، وإِنما هو اختلاس ، وإِخفاء، فيَلْطُفُ عليهم، فيرون أنه إِدغامٌ، وإِنما هو إِخفاءٌ للحركة وإِضعاف للصوت)[٤] ، ولذلك نظائر[٥] طعن فيها ابن جني في رواة القراءات التي جاءت بما لم تتسع له أصوله ، وهو

---

(١) آل عمران ٣: ٣١ . انظر: البحر ٢ / ٤٣١ .

(٢) سر الصناعة ١ / ١٩٣ . كذا بالتذكير مدفوع و غير معروف مع أنه خبر لـ قراءة وكأن الإخبار عن الإدغام في المعنى

(٣) البقرة ٢: ٢٠ وهي في (البحر) ١ / ٩٠ لبعض أهل المدينة ، وقد حمله أبو حيان على الاختلاس .

(٤) المحتسب ١ / ٦١ – ٦٢ .

(٥) انظر : المحتسب ١ / ١١٤، ٢٠٤ ، ٢ / ٢٢ .

يؤكد أن هؤلاء لم يأتوا ذلك من ضعف أمانة، بل من ضعف دراية .

قال : (ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو فتوبوا إلى بارئكم[١] مختلسا غير مُمْكِّنٍ كسر الهمزة ، حتى دعا ذلك من لَطُف عليه تحصيلُ اللفظِ إلى أن ادَّعى أنَّ أبا عمرو كان يسكن الهمزة ، والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة ، لا حذفها البتة ، وهو أضبط لهذا الأمر من غيره من القراء الذين رَوَوْهُ ساكنا ، ولم يُؤْتَ القومُ في ذلك من ضعف أمانة ولكن أُتُوا من ضعف دراية)[٢] .

وأكثر مواقف ابن جني معياريه في معالجة ما لم يَطَّرِد في القراءات طعنه في القراءة نفسها كما فعل بقراءة عاصم : ﴿ وَقِيلَ مَنْۜ رَاقٍ ﴾[٣] بعدم إدغام نون ﴿ مَنْ ﴾ في راء ﴿ رَاقٍ ﴾ .

قال : (أما قراءة عاصم : ﴿ وَقِيلَ مَنْۜ رَاقٍ ﴾ لبيان النون مِنْ ﴿ مَنْ ﴾ فمَعِيْبٌ في الإعراب ، مَعِيْفٌ في الأسماع ، وذلك أن النون الساكنة ، لا تَوَقُّفَ في وجوب إدغامها في الراء ، نحو مَن رَّأيت)[٤] .

ومما طعن فيه ابن جني ، قراءة أبي عمرو ﴿ شَهْر رَّمضان ﴾[٥] بإدغام راء ﴿ شهر ﴾ في راء ﴿ رمضان ﴾ مع أن ما قبل الراء الأولى ساكن .

---

(١) البقرة ٢ : ٥٤ .

(٢) الخصائص ١ / ٧٢ – ٧٣ بتصرف يسير جداً . والمراد بصاحب الكتاب سيبويه .

(٣) القيامة ٧٥ : ٢٧ ، وهذه القراءة سبعية . انظر : العنوان ٢٠٠ والتيسير ١٤٢ .

(٤) الخصائص ١ / ٩٤ .

(٥) البقرة ٢ : ١٨٥ . ويبدو أن هذه القراءة من شواذ أبي عمرو ، فلم أقف عليها في مظانها من (العنوان) و (التيسير) و (الحجة) للفارسي ، والحجة لابن خالويه ولا في (القراءات الشاذة) له . وانظر : البحر ٢ / ٣٩ .

قال : (قالوا في ﴿ شهر رَّمضان ﴾ في إدغام أبي عمرو ، إِن الراء من شهر مدْغمة في راء ﴿ رمضان ﴾ وهيهات ذلك مذهبا ، وعز مطلبا ، حتى كأنا لم نعلم أنَّ الهاء من ﴿ شهر ﴾ ساكنة وإِذا أدغمت الراء في راء ﴿ رمضان ﴾ التقى ساكنان ليس الأول منهما حرف مَدّ)[١] .

ومما يتضح فيه بجلاء تلحين ابن جني القراءة قوله : (ومن ذلك ـ أي من القراءات الشاذة ـ قراءة علي عليه السلام . . ﴿ خُطُؤات ﴾ [٢] بِضَمَّتين وهمزة، وهي مرفوضة ، وغلط)[٣] ثم قال : (أما الهمز في هذا الموضع فمردود ؛ لأنه من خَطَوْت ، لا من أخطأت)[٤] . ومن هذا القبيل قوله : (قرأ بعض القراء (خَطِيَة) [٥] فحرك الياء للتخفيف ، وهذا خطأ)[٦] ، ثم قال : (إذا أردتَ تخفيف خطيئة و مقروءة ، فتقول : خطيَّة و مقروُّة ولم يجز أن تلقيَ حركة الهمزة عليها ، فتقول : خطِيَة ، ومقْرُوَة)[٧] .

مما تقدم : يتضح بجلاء أَنَّ معالجة ابن جني ما لم يَطَّرِد في القراءات تمثلت أحيانًا بمجرد بيان أَنه يحفظ ولا يقاس عليه، وقد جهد في حمل بعضه على اللهجات الخاصة ،ولو كانت اللهجة مرذولة ، أو مستضعفة، أو مفترضة الوجود ، وربما تَوَقَّف في الطعن على القراءة لحسن ظنه

(١) المحتسب ١ / ٩٨ .

(٢) البقرة : ٢ / ١٦٨ وقراءة الجمهور بلا همز . انظر: البحر ١ / ٤٧٩ .

(٣) المحتسب ١ / ١١٧ .

(٤) نفسه ١ / ١١٧ .

(٥) النساء٤ : ١١٢ ،ولم يشر إلى هذه القراءة معجم القراءات ولم أقف عليها في البحر ٣/ ٣٤٦ .

(٦) المنصف ١ / ٣٢٨ .

(٧) المنصف ١ / ٣٢٨-٣٢٩ .

بالقارئ ، أو خشية أَنْ تكون على لغة لم تبلغه ، فإن لم يتسنَّ له حملُ القراءة على اللهجة عَمِل على تأويلها بحرص شديد بَدَتْ معالمه واضحة في حمله بعضَ القراءات على ما لم يرتضِ حَمْلَ غيرها عليه ، كالإشباع ، والاختلاس ، وسائر ما قصر على الضرائر لائِذًا بمختلف السبل لربط القراءة بوجه من وجوه العربية ، ومع ذلك لم يتسع صدره لبعض ما لم يَطَّرِد في القراءات ، فطعن في ضبط رواة بعضه واستضعف ، وعاب بعض ما جاء عن السبعة منه ، وَلَحَّن بعض ما جاء في الشواذ ، وهذا وذاك لا يتَّفِقان وما أصَّله من أَنَّ القراءات أثر لغوي موصول السند بالرسول ﷺ ، وأنَّ ما قصَّرَ عن ذلك من شواذها فهو موصول السند بالسلف الصالح الذي لم ينأ عَمَّا يُسَمَّى بعصور الاحتجاج .

ولذلك يقول الدكتور شعبان صلاح حسين : (وهكذا تتنوع أحكام ابن جني على القراءات بين التلحين والتخطئة والرمي بالقبح والصنعة والعيب . . . لم يختلف في سلوكه تجاه القراءات عن غيره من النحاة القياسين ، بل إنه بذهم جميعا ، فقد كثرت عنده الطعون ، وامتلأت كتبه بنسبة القراء إلى الجهل أو السهو أو القصور عن إدراك حقيقة الأمر في القراءات)[١] .

* * *

(١) مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري .

الفصل الخامس عشر

ما لم يَطَّرِد في القراءات عند الزمخشري (٥٣٨هـ)

معالجة الزمخشري ما لم يَطَّرِد في القراءات شبيهة بمعالجة ابن جني إياه، فهو أيضا قد يقتصر على عرضه مشيرا إلى أَنَّه غيرُ مقيس حينًا وغيرَ مشير حينًا آخر ، وقد يؤوِّله ، أو يحمله على لهجات خاصة ، ولكنه كان أكثر طعنا على القراءات التي جاءت به ، فيلحنها صراحةً أو يطعن في ضبط رواتها .

فمما اقتصر فيه الزمخشري على الإشارة إلى أَن ما في القراءة غير مقيس قوله : (والمِنْسَأة[١] العصا ؛ لأنه يُنْسَأ بها ، أي يُطْرَدُ ويؤخَّر ، وقُرِئَ بفتح الميم وبتخفيف الهمزة قلباً[٢] ، وحذفاً[٣] وكلاهما ليس بقياس ، ولكن الهمز بَيْنَ بَيْنَ هو التخفيف القياسي)[٤] .

ومن هذا القبيل قول الزمخشري : (الهاء للسكت في ﴿ كِتَابيه ﴾[٥] وكذلك ﴿ حِسَابيه ﴾[٦] و ﴿ مَاليه ﴾[٧] و ﴿ سلطانيه ﴾[٨] ، وحقُّ هذه

---

(١) سبأ ٣٤: ١٤ .

(٢) ممن قرأ بها نافع ، وأبو عمرو ، وهي سبعية . انظر : العنوان ١٥٦ ، والتيسير ١٨٠ .

(٣) لم أقف على هذه القراءة فيما اطلعت عليه ، ولم يشر إليها (معجم القراءات) .

(٤) الكشاف ٣ / ٥٧٣ .

(٥) الحاقة ٦٩: ٢٥ .

(٦) الحاقة ٦٩: ٢٦ .

(٧) الحاقة ٦٩ : ٢٨ .

(٨) الحاقة ٦٩ : ٢٩ .

الهاءات أنْ تثبت في الوقف وتَسْقُطَ في الوصل . . وقد قرأ[١] جماعةٌ بإثبات الهاء في الوصل ، والوقوف جميعا)[٢] وقد أكد في المفصل أَنَّ ما في هذه القراءة لا يقاس ، فأَوضح أَنَّ هاء السكت (مختصةٌ بحال الوقف ، فإِذا أَدْرَجْتَ قلت ماليَ ، هلكَ سلطانيَ خذوه)[٣] .

ومما أشار فيه الزمخشري إِلى أَنَّ ما في القراءة شاذ لا يقاس قوله (وقرئ ﴿ مَجْمِع ﴾[٤] بكسر الميم وهي في الشذوذ من يَفْعَل كالمَشْرِق والمَطْلِع من يفعُل)[٥] ومن هذا القبيل قوله (قرئ ﴿ أَرَيْتُم ﴾[٦] بحذف الهمزة ، وليس بحذف قياسي)[٧] وأكد في مكان آخر أَنَّ حذف الهمزة في هذه القراءة غير مقيس عنده ، فأَوضح أَنَّه (لم يصح عن العرب ريتَ)[٨] ولذلك نظائر[٩] . . تمثَّلت فيها معالجة الزمخشري لما لم يَطَّرِد في القراءات ولو سبعيةً – بمجرد الإِشارة إِلى أَنَّه لا يقاس .

مع أَنَّه قد يعرض ما لم يَطَّرِد في القراءة مجردًا عن ذلك كقوله : (قرأ

---

(١) هي قراءة السبعة ما عدا حمزة . انظر : العنوان ١٩٦ ، والتيسير ٢١ .

(٢) الكشاف ٤ / ٦٠٢ – ٦٠٣ وانظر ٤ / ٦٨٤ ، ٧٩٠ – ٧٩١ .

(٣) المفصل ٣٣٢ . كذا في النص بلا (عنّي)

(٤) الكهف١٨ / ٦٠، قرأ بها عبد الله بن عبيد بن مسلم ، وهي شاذة . انظر : القراءات الشاذة ٨٠

(٥) الكشاف ٢ / ٧٣١ .

(٦) الأنعام ٦ : ٤٦ وهذه القراءة من السبع ، قرأ بها الكسائي . انظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد ٢٥٧ .

(٧) الكشاف ٣ / ٤٢٨ .

(٨) نفسه ٤ / ٨٠٤ ، وانظر : ٤ / ٨٠٣ منه .

(٩) انظر : الكشاف ٤ / ٦٢٢ ، والمفصل ٣٥١، ٣٥٤ .

الحسن جَأْن[١] على لغة مَنْ جَدَّ في الهرب من التقاء الساكنين ، فيقول : شَأْبَهَ ، ودَأْبَه ، ومنها قراءة عمرو بن عبيد ولا الضَّألِّين[٢])[٣] وعلى هذا النحو أشار غيره مرة[٤] إلى الهمز في هاتين القراءتين دونما قدح فيه ، مع أنه همز لا يقاس ، وقد أوضح ذلك الزمخشري نفسه في المفصل[٥] .

ومن هذا القبيل قوله : (وقرئ الرَّشَّاد[٦] فَعَّال كعَلَّام ، ويجوز أنْ يكون نسبةً إلى الرُّشْدِ كعَوَّاج ، و بَتَّات)[٧] مع أَنَّ هذه النسبة غير مقيسة عنده ، قال في الأحاجي : (إنْ قُلْتَ : أهو قياس كالنسب بالعلامة أم يُقْصَر على السماع ؟ قلتُ يقصر على السماع ، قال سيبويه[٨] : وليس في كل شيء قيل هذا ، أَلا ترى أنك لا تقول : لصاحب البر: بَرَّار ، ولا لصاحب الفَاكِهةَ فَكَّاه)[٩] ، ولهذا المثال وسابقه نظائر[١٠] اقتصرَتْ فيها

(١) الرحمن ٥٥ : ٣٩ ، ٥٦ ، ٧٤ ، قرأ بذلك عمرو بن عبيد، والحسن ، وهي شاذة . انظر: القراءات الشاذة ١٤٩ – ١٥٠ ومعجم القراءات ٧ / ٥٤ .

(٢) الفاتحة ١ : ٧ وهذه قراءة شاذةٌ . انظر: القراءات الشاذة ١ .

(٣) الكشاف ٣ / ٣٥٠ .

(٤) انظر : الكشاف ٤ / ٤٥٠ .

(٥) قال في إبدال الهمزة: إبدالها من حروف اللين على ضربين مطرد ، وغير مطرد ، والمطرد على ضربين مطرد واجب ، ومطرد جائز . . وغير المطرد إبدالها من الألف في نحو (دَأَبَّه) و (شأَبَّه) . المفصل ٣٦٠ ، ٣٦٢ .

(٦) غافر ٤٠ : ٣٨ قرأ بها معاذ بن جبل ، وهي شاذة ، والمشهور : تخفيف الشين . انظر : القراءات الشاذة ١٣٢ .

(٧) الكشاف ٤ / ١٦٤ .

(٨) انظر الكتاب ٣ / ٣٨٣ ، والمقتضب ٣ / ١٦١ – ١٦٢ .

(٩) الأحاجي ٢٨ .

(١٠) انظر : الكشاف ١ / ٤٩٣ ، ٣ / ٧٩ ، ٤ / ٤٤٦ ، والمفصل ٣١٤ – ٣١٥ .

معالجةُ الزمخشري ما لم يَطَّرِد في القراءات على مجرد عرضه دونما أي تقبيح، أو تلحين ، بل دونما إِشارة إِلى أَنَّه لا يقاس .

وقد يعمل على تأويل القراءات التي جاءت بما لم يَطَّرِد كقوله (قرأ زيد بن علي ﴿ والذين مَنْ قبلكم ﴾[١] وهي قراءة مشكلة ، ووجهها على إِشكالها أن يقال: أقحم الموصول الثاني بين الأول وصلته تأكيدًا)[٢] .

ومما أعمل فيه الزمخشري يد التأويل قراءة حمزة ﴿ تساءلون به والأرحامِ ﴾ بجر ﴿ الأرحام ﴾[٣] عطفًا على المضمر المخفوض من دون إِعادة الخافض ، فقد أكد في المفصل[٤] أن ذلك لا يجوز مُسْتَضْعِفًا قراءةَ حمزة هذه ، وعمل على تأويلها في الكشاف فقال : (وقرئ ﴿ الأرحامِ ﴾ بالحركات الثلاث، فالنصب على وجهين . . والجر على عطف الظاهر على المضمر وليس بسديد . . وقد تُمُحِّل لصحة هذه القراءة بأنها على تكرير الجار)[٥] ، وقد استحسن هذه التأويل المُتَمَحَّل في الأحاجي فقال (حُذِفَ الجار في قول رؤبة خيرٍ إِذا صُبِّح ، ومَحْمَلُ قراءة حمزة : ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾ عليه سديد ؛ لأن هذا المكان قد شُهِرَ بتكرير الجار ، فقامت الشهرة مقام الذكر)[٦] ولذالك نظائر[٧] أول فيها

(١) البقرة ٢ : ٢١ ، وانظر : البحر ١ / ٩٥ ، ولم يُحِلْ (معجم القراءات) إِلى غير (الكشاف) و (البحر) .

(٢) الكشاف ١ / ٩١ .

(٣) النساء ٤ : ١ وهي من السبع . انظر: العنوان ٨٣ ، والحجة للقراءة السبعة ٣ / ١٢١ .

(٤) انظر : ٢٤ .

(٥) الكشاف ١ / ٤٦٢ .

(٦) الأحاجي ٤٥ .

(٧) انظر: الكشاف ١ / ٥٤٧ .

الزمخشري القراءات التي جاءت بما لم يَطَّرِد لديه .

والملاحظ أنه يؤول القراءة على الوجه الشاذ ، أو المقصور على الضرورة كما في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ * تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾[١] . قال (فإن قلتَ : ما وجه قراءة[٢] زين بن علي رضي الله عنهما تؤمنوا . . وتجاهدوا ؟ قلت : وجهها أن تكون على إضمار لام الأمر كقوله :

محمدُ تفدِ نَفْسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من أَمْرٍ تَبَالا)[٣]

والزمخشري حَمَل القراءة هنا على تقدير لام الأمر محذوفة ، مع أَنَّه خَصَّ الشعر بذلك في المفصل فقال : (لام الأمر نحو قولك : ليفعل زيدٌ . . وقد جاء حذفها في ضرورة الشعر قال

..... محمدُ تَفْدِ نَفْسَك)[٤]

ومما حمله على الشاذ غير المقيس قراءة بعضهم : ﴿ وواعدناكم جانبَ الطورِ الأيمنِ ﴾[٥] بجر "الأيمنِ" فقد جعل ذلك من الجر على الجوار ، فقال (وقُرِئَ الأيمنِ بالجر على الجوار)[٦] ولا شك في أَنَّ

---

(١) الصف ٦١ / ١٠ .

(٢) انظر : البحر ٨ / ٢٦٣ .

(٣) الكشاف ٤ / ٥٢٧ .

(٤) المفصل ٣٢٧ .

(٥) طه ٢٠ / ٨٠، وهي شاذة عُزِيَتْ في القراءات الشاذة ٨٩ إلى أبي عمرو . وانظر : معجم القراءات ٤ / ١٠٠ .

(٦) الكشاف ٣ / ٧٩ .

الجر على الجوار شاذ لا يقاس ، قال ابن الحاجب : (لم يأتِ الخفض على الجوار في القرآن ، ولا في الكلام الفصيح ، وإنما هو شاذ في كلام مَنْ لا يؤبه من العرب)[١] وبذلك يتبين أَنَّ الزمخشري قد يؤول القراءات على الشاذ ، أو ما خَصَّ به الشعر .

وقريبٌ من ذلك حمله إياها على لهجات خاصة كقوله (قرأ ابن مُحَيْصن فاطَّر[٢] بإدغام الضاد في الطاء ، وهي لغة مرذولة))[٣] وقد أكَّد في المفَصَّل[٤] أَنَّ ما في هذه اللغة المرذولة لا يقاس ، ومما حمله على لغات ضعيفة غير مقيسة قراءة بعضهم للملائكةُ اسجدوا قال : (قرأ أبو جعفر ﴿ للملائكةُ اسجدوا ﴾[٥] بضم التاء للإتباع ، ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا في لغة ضعيفة كقولهم : الحمدِ لِله)[٦] وقد أشار في مكان آخر من الكشاف إلى أن الإتباع في كلمتين لا يجوز، قال : (إن الإتباع يكون في كلمة واحدة كقولهم مُنْحَدُر الجبل)[٧] .

ولهذين المثالين نظائر[٨]حمل فيها الزمخشري ما لم يَطَّرِد في القراءات على اللهجات الخاصة .

---

(١) الأمالي النحوية ١ / ١٤٩ – ١٥٠ .

(٢) البقرة ٢ : ١٢٦ وهذه القراءة شاذة . انظر : القراءات الشاذة ٩ .

(٣) انظر : المفصل ٣٩٩ .

(٤) أكد في ص (٣٩٩) أنَّ الضاد لا تدغم إلا في مثلها أي : بضاد أخرى .

(٥) البقرة ٢ : ٣٤ ، وهذه القراءة شاذة انظر : المحتسب ١ / ٧١ .

(٦) الكشاف ١ / ٢٧ .

(٧) الكشاف ١ / ٥٤ .

(٨) انظر : الكشاف ١ / ٦٦٣، ٢ / ٤٦٨ ، ٦٧٨ ، ٦٩٧ ، ٣ / ٧٢، ١٧٤ ، ٤ / ٦٠٨ .

وأكثر مواقفه معياريه تجاه ما لم يَطَّرِد في القراءات ، رَدُّه القراءة التي جاءت به ، كأَنْ يطعن في ضبط رواتها ، أو أن يلحن القراءة نفسها ، فمن القبيل الأول قوله : (الضادُ لا تدغم إِلا في مثلها كقولك : اقبض ضِّعْفَها، وأما مَا رواه أبو شعيب السوسي عن اليزيدي من أن أبا عمرو كان يدغمها في الشين في قوله تعالى ﴿ لبعض شَّأنهم ﴾[١] فما برئت من عيب رواية أبي شعيب)[٢] ، ومن هذا القبيل قوله : (ومُدْغِمُ الراء في اللام لا حِنٌ مخطئٌ ، خطأً فاحشا، وراويه عن[٣] أبي عمرو مخطئ مرتين ، لأنه يَلْحَنُ ، وينسبُ إِلى أعلم الناس بالعربية ما يؤذِن بجهل عظيم ، والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة ، والسبب في قلة الضبط قلة الدراية ، ولا يضبط نحوَ هذا إِلا أَهْلُ النحو))[٤] ، ولذلك نظائر[٥] طعن فيها الزمخشري في ضبط رواة بعض القراءات التي جاءت بما لم يَطَّرِد لديه .

على أنه قد يخطِّئ القراءةَ كقوله: (أما قراءة ابن عامر: ﴿ قَتْلُ أولادَهم شركائِهم ﴾[٦] برفع القتل ونصب الأولاد ، وجَرِّ الشركاء على إِضافة القتل إِلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف ، فشيء لو كان في مكان الضرورات ـ وهو الشعر ـ لكان سَمْجًا مردودًا . . فكيف به في الكلام

---

(١) النور ٢٤ : ٦٢ ، وانظر : معجم القراءات ٤ / ٣٧٠ ، فقد أحال في توثيق هذه القراءة إِلى غَيْث النفع في القراءات السبع وحده .

(٢) المفصل ٣٩٩ ، وانظر : الأحاجي ٨٨ .

(٣) نحو ما يعزى إِليه من الإِدغام في قوله تعالى ((يَغْفِرْ لكم)) آل عمران ٣ : ٣١ .

(٤) الكشاف ١ / ٣٣٠ . وانظر : الأحاجي ٨٧ .

(٥) انظر : الكشاف ١ / ٦٣٩ .

(٦) الأنعام ٦ : ١٣٧ وقراءة ابن عامر هذه سبعية . انظر : العنوان ٩٣ .

المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز)[١] ومن هذا القبيل قول الزمخشري (قد غلط مَنْ قرأ : ﴿ الذي اتُّمن ﴾[٢] .[٣] .

ومما لحن فيه ما في القراءة الشاذة التي جاءت بما لم يَطَّرِد لديه قوله : (واستبرق[٤] نَصْبًا في موضع الجر على منع الصرف ، لأنَّه أعجمي ، وهو غلط ، لأنَّه نكرة يدخله حرف التعريف . . وقرئ[٥] ﴿ اِسْتَبْرقَ ﴾ بوصل الهمزة ، والفتح على أنه مُسَمَّىً بـ استفعل من البريق ، وليس بصحيح أيضًا لأنَّه مُعَرَّبٌ مشهور تعريبه ، وأصله استبره[٦] . ومما رَدَّ فيه القراءة لمجيئها بما لم يَطَّرِد لديه قوله : ﴿ بمصرخِيِّ ﴾[٧] بكسر الياء ، وهي ضعيفة . . وكأَنَّه قَدَّر ياءَ الإِضافة ساكنةً وقبلها ياء ساكنة ، فحركها بالكسر لما عليه أصلُ التقاء الساكنين ، ولكنه غير صحيح ؛ لأن ياء الإِضافة لا تكون إِلا مفتوحةً ، حيث قبلها ألف، في نحو عصايَ فما بالها وقبلها ياء)[٨] .

اتضح في خلال ما تقدم أَنَّ معالجة الزمخشري ما لم يَطَّرِد في القراءات تمثلت أحيانًا بمجرد الإِشارة إِلى أَنه مما لا يقاس عليه ، وقد

---

(١) الكشاف ٢ / ٧٠ وانظر ٢ / ٥٦٥ – ٥٦٦ منه .

(٢) البقرة ٢ : ٢٨٣ ، وذكر أبو حيان في (البحر) ٢ / ٣٥٦ أن هذه القراءة من شواذ عاصم .

(٣) الفائق ١ / ١٥ وانظر : الكشاف ١ / ٣٠٦ – ٣٠٧ .

(٤) الإنسان ٧٦: ٢١ . وانظر: البحر ٨ / ٤٠٠ .

(٥) الكهف ١٨ : ٣١ ، والإنسان ٧٦: ٢١ ، وهذه القراءة شاذة ، رُوِيَتْ عن عاصم . انظر: القراءات الشاذة ٧٩– ٨٠، ١٦٦ .

(٦) الكشاف ٤ / ٦٧٣ .

(٧) إبراهيم ١٤ : ٢٢ وهذه القراءة سبعية . انظر: العنوان ١١٥ .

(٨) الكشاف ٢ / ٥٥١ .

حمل بعضًا منه على لهجات استضعف بعضًا منها ، و ردَّ ل بعضًا آخر ، مع أنه أَولَّ ما لم يَطَّرِد في بعض القراءات ، ولوحظ أنه ربما أول بعضَها على الشاذ الخاص بالضرورة الشعرية ، ومع ذلك ضاقت أصوله عَمَّا في بعض منها ، فطعن في صِحَّة روايته حينًا ، وَ لَحَّنه حينًا آخر ، ولو كان في قراءة سبعيه .

وما تقدم كله يتفق وما ذكره المعنيون بمنهج الزمخشري في الاحتجاج بالقراءات[١] .

* * *

(١) انظر : الدراسات النحوية عند الزمخشري ١٦٧ ، وابن يعيش النحوي ٣٤٠ . ومذاهب التفسير الإسلامي ٦٧-٦٩ .

الفصل السادس عشر

ما لم يَطَّرِد في القراءات عند ابن يعيش (٦٤٣هـ)

لم يختلف ابن يعيش عن سائر الأعلام في تحكيم أصوله اللغوية بالقراءات القرآنية ، ولكنه تميز بأَنَّه لم يصرح فيما وقفتُ عليه من كتبه بتلحين قراءة من القراءات ، وهو يؤكد أنه (إذا صَحَّتِ الرواية ، فلا سبيل إلى رَدِّها)[١] . ولهذا قد يطعن في ضبط رواة القراءة التي أتت بما لم يَطَّرِد لديه ، مع أنه قد يقتصر على مجرد الإشارة إلى أَنَّ ما فيها لا يقاس واصفًا إياه أحيانا بالشذوذ، أوالغرابة، أوالفحش، وقد يؤوله ، أو يحمله على لهجة خاصة ، وإِنْ ندر ذلك لديه .

فمما اقتصر فيه على مجرد الإشارة إلى أنَّ ما في القراءة لا يقاس عليه قوله : (يُجْرَى الوصل مُجْرى الوقف ، وبابه الشعر، ولا يكون في حال الاختيار، وقد تقدم نظائرُ لذلك في غير الشعر . . ومنه قوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هو الله ربي ﴾[٢] في قراءة ابن عامر بإثبات الألف ، والأصل أنا فأُلْقِيَتْ حركةُ الهمزة على نون لكن وحُذِفَتْ الهمزة، وأُدْغِمَتْ النون في النون ، والقياس حَذْفُ الألف من أنا في الوصل لبيان الحركة ، وإنما بني الوصل فيه على الوقف، ونحوه قوله تعالى : ﴿ أنا أحي وأميت ﴾[٣])[٤] . وقد

---

(١) شرح المفصل ٣ / ٧٩ .

(٢) الكهف ١٨ : ٣٨ . وهذه القراءة سبعية . انظر : التيسير ١٤٣ .

(٣) البقرة ٢: ٢٥٨ وهذه القراءة من السبع . انظر : التيسير ٨٢ ، والعنوان ٧٥ .

(٤) شرح المفصل ٧ / ١٥ .

أكد ابن يعيش أنَّ ما في هاتين القراءتين لا يقاس، فردَّ احتجاج الكوفيين بثانيتهما على أَنَّ أنا كلها ضمير ، فقال : (فالمتكلم أنا إذا كان وحده فالألفُ ، والنون هو الاسم عند البصريين، والألف الأخيرة أتِيَ بها في الوقف لبيان الحركة . . . وذهب الكوفيون إلى أنها بكمالها هي الاسم ، واحتجوا لذلك بقول الشاعر . . . ومنه قراءة نافع أنا أحي وأميت قالوا : فإثباتها في الوصل دليل على ما قلناه ، ولا حجة في ذلك لقلته ، ولأن الأَعَمَّ الأغلب سقوطُها ، ومجاز البيت والقراءة على إجراء الوصل مجرى الوقف ، وهو بالضرورات أشبه)[١] .

ومن القراءات التي صَرَّح ابن يعيش بعدم القياس على ما فيها قراءة نافع أيضا مَحْيايْ[٢] بإسكان الياء ، فقد وصف الإسكان في هذه القراءة بأنه (غريب لخروجه عن القياس ،وما عليه الجمهور)[٣] وبأنه (ليس بقياس، وهو خلاف كلام العرب)[٤] . ونظير ذلك قوله : (قرأ ابن عامر : ﴿ كذلك زُيِّن لكثير من المشركين قَتْلُ أولادَهم شركائهم ﴾[٥] بنصب الأولاد وخفض الشركاء ، فهذا فصل بين المضاف ، والمضاف إليه بالمفعول ، وحكى الكسائي : أخذتُه بأدَّى[٦] أَلْفِ دِرْهَمٍ ، وهذا أفحش مما تقدم ، لأنه

---

(١) نفسه ٣ / ٩٣- ٩٤ وانظر ٤ / ٥٠ .

(٢) الأنعام ٦ : ١٦٢ وهي سبعية . انظر : التيسير ١٠٨ والعنوان ٩٤ .

(٣) شرح المفصل ٣ / ٤٣ .

(٤) نفسه ٩ / ٣٨ .

(٥) الأنعام٦ : ١٣٧ ، وقراءة ابن عامرهذه من السبع . انظر : العنوان ٩٣ والحجة للقراءة السبعة ٣ / ٤٠٩ .

(٦) كذا بدال مشدَّدة ، ولم يتجه لي معناه ، وضبطه الدكتور عبد الإله نبهان في ابن يعيش النحوي ٣٥٩ بـ (أرى) بالراء غير المشددة ، ولم يبين مصدره في ذلك .

أدخل حرف الجر على الفعل ، وفصل به بينه ، وبين الجار والمجرور ، ولا يقاس على شيء من ذلك)[١] ، ولذلك نظائر[٢] اقتصر فيها ابن يعيش على مجرد الإشارة إلى أَنَّ ما في القراءة ـ ولو سبعية ـ لا يقاس .

وقد يعرض القراءة عرضًا يدل أَنَّها على خلاف القاعدة ، كقوله (الضاد تدغم في مثلها فقط ، ولا تدغم في غيرها لما فيها من الاستطالة التي يذهبها الإدغام ، وقد رُوِيَ عن أبي عمرو إِدغام الضاد في الشين في قوله تعالى[٣] : ﴿ لبعض شَّأنهم ﴾)[٤] .

ومن هذا القبيل قوله : (الفاء لا تدغم إِلا في مثلها . . فأما ما حكي عن الكسائي من إِدغامهِ لها في الباء في قوله عز وجل : ﴿ نَخْسِف بِّهم الأرضَ ﴾[٥] فشاذ)[٦] .

ولهذين المثالين نظائر[٧] عَبَّر فَيها ابن يعيش عن عدم القياس على ما في القراءة بهذه الطريقة . على أنه قد يحمل القراءة على اللهجة الخاصة كقوله : (أما قراءة الجماعة : ﴿ إِنَّ هذان لساحران ﴾[٨] فإِن أمثل الأَقْوال فيها أَنْ تكون على لغة بني الحارث في جعلهم المثنى بالألف على كل

---

(١) شرح المفصل ٣ / ٢٣ .

(٢) انظر : نفسه ٩ / ٣٥ .

(٣) النور : ٢٤ : ٦٢ .

(٤) شرح المفصل ١ / ١٤٠ .

(٥) سبأ ٣٤ : ٩ ، وهي قراءة سبعية . انظر : العنوان ٣٤ .

(٦) شرح المفصل ١٠ / ١٤٦ .

(٧) انظر: نفسه ٣ / ٣٥ - ٣٦، ٨ / ٢٦ ، ١٠ / ١٠٤ - ١٠٦ ، وشرح الملوكي ٣٤١ .

(٨) طه ٢٠ : ٦٣ .

حال)[١] ولذلك نظائر[٢] قليلة حمل فيها ابن يعيش ما لم يَطَّرِد في القراءات على اللهجات الخاصة .

وقد يعمل على تأويل ما كان من هذا القبيل كما في قوله : (تقول : بُلِغَ بعطائك خَمْسُ مئةٍ برفع خمس مئة لا غير ، ولو عكستَ ، وأقمتَ الجار والمجرور مقام الفاعل ، ونصبتَ المفعول الصحيح ، فقلتَ دُفعَ إلى زيدٍ المالَ بنصب المال، وإقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ، لم يجز . . وسبيل ما يجيء من ذلك أن يُتَأَوَّل ، ويُحْمل على الشذوذ فمن ذلك قوله في قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع : (ويُخْرَج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشورا)[٣] ، فليس على إقامة الجار والمجرور مقام الفاعل ، ونصبِ الكتاب على أنه مفعول به ، وإنما الذي أقيم مقام الفاعل مفعولٌ مضمرٌ في الفعل ، يعود على الطائر في قوله : ﴿ وكلَّ إنسان ألزمناه طَائرَه في عنقه ﴾[٤] وكتاب منصوب على الحال ، والتقدير : ويُخْرَج له يوم القيامة طائره ، أي يحمله كتابا ، أي مكتوبًا)[٥] . فواضح في هذا المثال حرص ابن يعيش على تأويل القراءة التي تجيء على خلاف ما أصَّله .

ومن القراءات التي أوَّلها في حين رَدَّها علماء كثيرون غيره قراءة حمزة : ﴿ تساءلون به والأرحامِ ﴾ بجر الأرحام عطفا على مضمر المجرور من دون

---

(١) شرح المفصل ٣ / ١٣٠، وانظر : شرح الملوكي ٢٢٧ .

(٢) انظر : نفسه ٩ / ٣٣ .

(٣) الإسراء ١٧ :١٣ وهي من الشواذ ، والمشهور (نُخْرِجُ) انظر : القراءات الشاذة ٧٥ ، والبحر ٦ / ١٥ .

(٤) الإسراء ١٧ : ١٣ .

(٥) شرح المفصل ٧ / ٧٤- ٧٥ .

إعادة الخافض ، فقد قَصَر[١] ذلك على الضرورة ، ثم قال : (أما قوله تعالى ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ ﴾ بجر ﴿ الأرحام ﴾ في قراءة حمزة، فإنَّ أكثر النحويين قد ضعَّف هذه القراءة . . وقد رَدَّ أبو العباس محمد بن يزيد هذه القراءة وقال : لا تحلُّ القراءةُ بها ، وهذا القول غير مرضي من أبي العباس ؛ لأنه قدْ رَواها إمامٌ ثقة ، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة ، مع أَنَّه قد قرأ بها جماعة من غير السبع . كابن مسعود ، وابن عباس . . وإذا صحَّت الرواية لم يكن سبيل إلى ردِّها ، ويحتمل وجهين آخرين غير العطف على المكني المخفوض ؛ أحدُهما أنْ تكون الواو للقسم ، وهم يُقْسِمون بالأرحام ، ويُعَظِّمُونها ، والوجه الثاني أَنْ يكون اعتقد أَنْ قبله باءً ثانية ، كأنه قال : وبالأَرحام، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها)[٢] .

ويبدو أَنَّ المختار عند ابن يعيش الوجه الثاني، فقد عرضَ[٣] هذه القراءة غير مرة محمولةً عليه . ولذلك نظائر[٤] أوَّل فيها ابن يعيش ما لَحَّنه غيرُه من القراءات التزامًا لما أصَّله من أَنَّه لا سبيل إلى رَدِّ رواية الثقة .

لذا قد يعتذر لما خرج على أصوله من القراءات كما في قوله : (زعمتم أنَّ ياء الجمع، أو واو الجمع إذا أضيفت إلى ياء النفس ، فإن الياء لا تكون إلا مفتوحةً فما وجه القراءة في قوله تعالى : ﴿ وما أنتم بمصرخيِّ ﴾ [٥] ، قيل : هذه قراءة حمزة ، والأعمش ، وهي قليلة النظير

(١) شرح المفصل ٣ / ٧٨ .
(٢) نفسه ٣ / ٧٨ .
(٣) انظر : نفسه ٢ / ٢٦- ٢٧ ، ٥٠-٥١ ، ٩ / ١٠٥- ١٠٦ .
(٤) انظر : نفسه ٣ / ١١٧ ، ٨ / ٦٤ .
(٥) إبراهيم ١٤ : ٢٢ ، وهي سبعية . انظر: العنوان ١١٥ .

جدًا ، على أَنَّها ليست في البعد من القياس في المكان الذي تُعْزَى إِليه، وذلك أنَّ الإِسكان في ياء النفس لَمَّا كَثُرَ صار الأصل، فلما تقدمها ساكن، حرَّكُوها بالكسرة لالتقاء الساكنين، ليدلوا بذلك على أَنَّ الحركة لالتقاء الساكنين ، لا للبناء ، فلم يُرَاعوا أصل حرف اللين فاعرفه)[١] .

ومما التمس له العذر من القراءات التي جاءت بما خالف الأصل قراءتهم أئمة بتحقيق الهمزتين ، فقد أكد أنه لا بد[٢] من تخفيف إِحدى الهمزتين في نحو هذا ، ثم قال في تحقيقهما : (قرأ بذلك عاصم ، وحمزة والكسائي من أهل الكوفة ، وقرأ بذلك من أهل الشام ابن عامر اليحصبي، وليس ذلك بوجه ، والحجة لهم في ذلك أَنَّ الهمزة في حروف الحلق، وقد يجتمع حروف الحلق نحو : اللُّعَاعَةُ و لَحِحَتْ عَيْنُه ، فكذلك الهمزة وذلك ضعيف ؛ لأَنَّ حروف الحلق مُسْتَثْقَلة)[٣] .

ولذلك نظائر[٤] التمس فيها ابن يعيش العذرَ لما لم يَطَّرِد في القراءات، واصفًا إياه بالضعف حينا أو بالقبح حينا آخر ، ولكنه في ذلك كله لا يقارب أن يرد القراءة ، أو يلحنها .

وأقرب ما يكون إِلى ذلك عنده حديثه عن همزهم معائش[٥] فقد منع

---

(١) شرح المفصل ٣ / ٣٥ -٣٦ .

(٢) شرح المفصل ٩ / ١١٦ .

(٣) نفسه ٩ / ١١٨ .

(٤) انظر : نفسه ٢ / ٣٣ - ٣٤، ٣ / ١٥٢-١٥٣، ٩ / ٢٤-٢٥ .

(٥) الأعراف ٧ : ١٠ همز نافع وابن عامر ، وقراءتهما هذه سبعية . انظر : الحجة للقراء السبعة ٤ / ٧، ومعجم القراءات ٢ / ٣٤٥ .

همز الياء في هذه الحالة قائلاً : (ألا ترى أنك لا تهمز نحو ياء " مَعِيْشة " بل تتركها ياء على حالها في الجمع نحو قولك " معايش " ، لكون الياء فيها أصلاً متحركة في الأصل، وهمزها رديء ، ووجه مجازه التشبيه بصحيفة ، وكتيبة)[١] .

وقال في مكان آخر : (أما قراءة أهل المدينة " معائش " بالهمز ، فهي ضعيفة، وإنما أُخِذَتْ عن نافع ولم يكن قويًا في العربية)[٢] .

فاستضعاف ابن يعيش هذه القراءة في موضع ، واسترداؤه إياها في موضع آخر ، وطعنه في المقدرة اللغوية لقارئها كلُّ ذلك يكاد يكون ردًّا لها مع أنه قد يطعن في صحة نقل القراءة التي تجيء بما خالف أصوله ، فقد أصَّل[٣] أنَّ الإدغام المُؤَدِّي إلى التقاء الساكنين لا يجوز ، ثم قال : (أمَّا ما يحكى من الإدغام الكبير لأبي عمرو من ﴿ نَحْن نَّقُصُّ ﴾[٤] فليس بإدغام عندنا . . وإنما هو على اختلاس الحركة ، وضَعْفِها ، لا على إذهابها بالكلية)[٥] .

اتضح فيما تقدم أنَّ موقف ابن يعيش تجاه ما لم يَطَّرِد في القراءات تمثل أحيانًا بمجرد بيان أَنَّه مما يحفظ ولا يقاس عليه واصفًا بعضه بالشذوذ

---

(١) شرح المفصل ٥ / ٤٥ .

(٢) نفسه ١٠ / ٩٧ .

(٣) نفسه ١٠ / ١٢٣ .

(٤) يوسف ١٢ : ٣ ، والكهف ١٨ : ١٣ ، ولم أقف على هذه القراءة في مظانها من (العنوان) و (التيسير) و (القراءات الشاذة) ، وعزاها معجم القراءات ٣ / ١٤٥ ، ٣٥٠، إلى ابن كثير اعتماداً على (غيث النفع) وحده .

(٥) شرح المفصل ١٠ / ١٢٣ .

أو الغرابة ، أو الفحش ، وقد عمل على تأويل بعض ما جاءت به القراءات مما لم يَطَّرِد ، وندر عنده حملُ ما كان من هذا القبيل على اللهجات الخاصة ، وقد التزم ما أصَّله من أنَّ الشيء إِذا صَحَّتْ به الرواية لا يحسن رَدَّه ، فلم يلحن قراءة من القراءات[١] ، بل ربما التمس العذر لما خالف أصوله منها رَادُّا على مَنْ لَحَّنه ، ولكنه طعن في ضبط رواة بعض القراءات التي جاءت بما لم يَطَّرِد لديه .

* * *

(١) وكل ذلك يتفق وما خلص إليه الدكتور عبد الإله نبهان في ابن يعيش النحوي ٣٥٤ ، ٣٧٢ .

الفصل السابع عشر

ما لم يَطَّرِد في القراءات عند ابن الحاجب (٦٤٦هـ)

إذا ما انتقلنا إلى ابن الحاجب نجده يؤكد أَنَّ القراءات التي ثبتت بنقل العدل يجب قبولها ، لأنَّ الظاهرة اللغوية تثبُتُ بها ، ومع ذلك طعن في ما جاء منها بما لم يَطَّرِد ، وأوَّل بَعْضَه الآخر حينًا ، وأَشَارَ إلى أَنَّ ما فيه لا يقاس حينا آخر ، ونادرًا ما كان يحمله على لهجة خاصة .

فمما أشار فيه إلى وجوب قَبُولِ ما جاءت به القراءات التي صَحَّ نقلها – ولو كان مخالفًا لأصول النحاة – تعليقُه على حديث الزمخشري عن الحروف التي لا تدغم فيما يقاربها . قال : (ذكر[١] المقارِبةَ التي لا تُدْغَمُ في مقاربها لحصول مانع مَنَع من إدغامها ، وهي السبعة المركبة في ضوي مشفر أما الضاد فلِما فيها من الاستطالة ، فلو أدْغِمَتْ في مقاربها لزالت صفتها من غير شيء يخلفها ، والواو ، والياء لما فيهما من المَدَّ واللين ، والميم لما فيها من الغنة ، والشين لما فيها من التفشي ، والفاء لما فيها من التفشي، والراء لما فيها من التكرار، وما ذكره ـ وإن كان مناسباً، وعليه جمهور أهل اللغة ـ فليس بموافق على الجميع ، فإنه قد أدغمت الشين في السين في قوله تعالى : ﴿ إلى ذي عرشْ سَّبيلا ﴾[٢] وأدغمت الفاء في قوله : ﴿ ونَخْسِفْ بّهم الأرض ﴾[٣] أدغمت الراء في اللام

---

(١) انظر : المفصل ٣٩٧ .

(٢) الإسراء ١٧ : ٤٢ . روي الإدغام في ذلك عن أبي عمرو بن العلاء . انظر : كتاب الادِّغام من شرح كتاب سيبويه ٤٢٨-٤٢٩ و معجم القراءات ٣ / ٣٢٤ .

(٣) سبأ ٣٤ / ٩ وهي سبعية انظر : العنوان ٣٤ .

في قوله : ﴿ يَغْفِرْ لَّكم ﴾[١] إِلا أنَّ الأكثر على ما تقدم من قوله)[٢] .

ويبدو أنَّ ابن الحاجب لم يخالف الزمخشري فيما ذهب إِليه من منع إِدغام هذه الحروف في ما يقاربها ، ومع ذلك ذكَّر بما جاء من هذا الإِدغام في القراءات ، مما يشي بأَنَّه يقبل ما في القراءات، ويقر بوجوده ، وإِن خالف المعمول به ؛ لأنَّ القراءة أثر لغوي ثبت بالرواية الصحيحة كما يفهم من تعليق ابن الحاجب نفسه على تأكيد الزمخشري أن (الضَّاد لا تدغم إِلا في مثلها)[٣] .

فقد عَلَّل ذلك بقوله : (لِمَا تقدم من أَنَّه لو أدغمت في غيرها لذهبتْ الاستطالة من غير تعويض)[٤] .

ثم أشار إِلى قدْح الزمخشري فيما خالف ذلك من القراءات فقال : (وقد عَقَّب[٥] بالقدح في قراءة السوسي بإدغام الضاد في الشين في قوله تعالى ﴿ لبعض شَّأنّهم ﴾[٦] وفيه ضَعْف آخر من حيث إِنه سَكَّن ما قبلها وإِدغام مثل ذلك ، وإِن لم يكن ضادا مُمْتَنِعٌ عند النحويين)[٧] .

ثم استمر ابن الحاجب في تعليقه على حديث الزمخشري مدافعًا عن هذه القراءة بقوله : (قد ثبتت هذه القراءة في السبعة ، وهي منقولة تواترًا

(١) آل عمران ٣ / ٣١ .
(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٤٩٤ - ٤٩٥ .
(٣) انظر : المفصل ٣٩٩ .
(٤) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٥٠٢ .
(٥) انظر : المفصل ٣٩٩ .
(٦) النور ٢٤ : ٦٢
(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٥٠٢ .

مقيدًا بالعلم ، وما ذكره النحويون في مستنده الظن ، والإثباتُ العلمي أولى من الإثبات الظني، وهذا الجواب بعينه يجري معارِضًا في منعهم إدغام الضاد، وغاية ما يجيبون عنه القدح في تواتر القراءات أو في مثل هذه التي رُوِيَ غيرُها ، ولو سُلِّم أنها غير متواترة ، فأقل الأمْر أَنْ تثبتَ اللغةُ بدلالة نقل العدل لها ، فيبقى الترجيح فيها بالإثبات ، ومذهب الخصم نفي . . والإثباتُ أولى)[١] .

فابن الحاجب يبيِّن أَنَّ اللغة تثبت بالقراءة التي صَحَّت روايتها ، وأَنَّه يجب قبول ما كان من هذا القبيل ، ولو خالف أُصول النحويين ، فما في القراءات ، ولا سيما السبع، لا يستقيم رَدُّه عنده، وإِن استقام رَدُّه في غير القراءة . قال : (يستقيم الردُّ عَلَى مَنْ قال :

يـا مَـرْحَـبـاهُ بِـحِـمـارِ عَـفْـراءْ

ولا يستقيم الرد مع إثبات مثله في القرآن من جملة القراءات السبع)[٢] مع أن (تحريك هاء السكت، ووصلها ضعيفٌ ، فلا ينبغي أنْ يُصَارَ إِليه مع الاستغناء عنه)[٣] ، كما يقول ابن الحاجب نفسه وهذا إِقرار منه بوجوب قَبُول ما في القراءات من الظواهر اللغوية ، وإِنْ لم تتفق وأصولَ مذهبه ، وهو يؤكد أَنَّ القراءات تتفاوت من حيث قوتُها في العربية، وأنه قد يُجْمِعُ القراء على مَا غَيْرُه أَقْوى منه قال : (لا يبعد أنْ يكون أقلُّ القراء على الوجه الأقوى، وأكثرُهم على الوجه الذي دونَه، بل قد التزم بعض

---

(١) نفسه ٢ / ٥٠٣ - ٥٠٤ ، وانظر: ٢ / ٤٧٨- ٤٧٩ منه .

(٢) نفسه ٢ / ٢٨٥ .

(٣) نفسه ٢ / ٢٨٥ .

الناس أَنَه يجوز أن يُجْمِعَ القُرَّاءُ على قراءة غير الأقوى)[١] .

وينبه ابن الحاجب على أنَّ القراء النحاة لم يأخذوا قراءتهم (من نحوهم ، و إنما أخذوها نقلاً)[٢] ، وأَنَّ النحوي القارئ (لم يقرأ إلا ما نقل)[٣] ، و (لو خالف النقلُ مذهبَه النحوي)[٤] .

فهذا وما تقدم كلُّه يوحي أَنَّ القراءة عند ابن الحاجب أثر منقول بالسند العدل يُمَثِّل الواقع اللغوي للحقبة التي وُجِدَ فيها ، وهي مما يُعْرَفُ لديهم بعصورالاحتجاج، ولذلك يجب قبوله، وإن خالف أصول النحاة ، ولهذا أيضا ردَّ ابنُ الحاجب على مَنْ طعن في بعض القراءات كَردِّه على الزمخشري في حديثه عن إدغام اللام في النون ، قال : (جَعَل الإدغام في النون[٥] قبيحًا ، وليس بمستقيم فإنها ثَبَتَتْ قراءة عن الكسائي لم يُخْتَلَفْ فيها عنه ، ومثلُها لا يوصف بالقبح ، وقد رُوِيَ عن الكسائي ﴿ هَل نَّحنُ ﴾[٦] بالإدغام بلا خلاف عنه في ذلك ، ولا يصلح نسبة القبح إلى قراءة منقولة عن أحد القراء السبعة بلا خلاف عنه فيها)[٧] .

فابن الحاجب يردُّ طعن الزمخشري في هذه القراءة التي صَحَّ نقلها ،

---

(١) نفسه ١ / ٣٦٧ .

(٢) نفسه ١ / ٥٠٧ .

(٣) نفسه ١ / ٥٠٧ .

(٤) نفسه ٥ / ٥٠٧ .

(٥) انظر : المفصل ٣٩٩ .

(٦) الشعراء ٢٦ : ٢٠٣ ، وعُزيتْ هذه القراءة في (إتحاف فضلا البشر) ٣٣٥ إلى ابن محيصن أيضا ، وانظر: معجم القراءات ٤ / ٣٢٩ .

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٥٠٤ .

وهذا يتفق وتأكيدَه الملاحظَ قَبْلُ أَنَ القراءات أثر لغوي منقول بالسند الثقة، يجب قبوله ، ولا يحسن رَدُّه، ولو خالف أصول النحويين .

وفي ضوء ذلك كله يُسْتَغْرَبُ استضعافه ، أو تخطيئه بَعْضَ القراءات ، ولا سيما ما قرأ به أحد القراء السبعة الذين لم يَرْتَضِ قَبْلَ قليل أن يقبح أحدهم ما قرأ به ما قرأ به ، فقد استضعف ما عُزِيَ إِلى أبي عمرو من إِدغام الجيم في التاء، فقال : (وقد أدغمت في التاء عن أبي عمرو في قوله : ﴿ ذي المعارج تَّعرجُ ﴾[١] وليس إِدغامها بالقوي)[٢] .

ومن هذا القبيل حديثه عن قراءة ابن عامر ،وعاصم وكذلك ﴿ نجِّيْ المؤمنين ﴾[٣] بنون واحدة، وياء ساكنة في ﴿ نُنْجِّيْ ﴾ قال : (لا يظهر فيها وجه مستقيم ، فَمَنْ وَجَّهَهَا على أَنَّه ماضٍ لما لم يُسَمَّ فلعله ، فضعيف من حيث أُسْكِنَتْ الياء ، ومن حيث نصب المفعول به الصريح ، وأقيم المصدر لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله مُقَامَ فاعله ، ومَنْ وَجَّهها . .)[٤] .

وهكذا يستمر ابن الحاجب في سرد مختلف التأويلات التي قيلت في هذه القراءة مُضَعِّفًا إِياها جميعا، من دون أنْ يتقدم بتوجيه لها ، وإذا كان وصف القراءة بالضعف ، أو عدم القوة في أقيسة العربية لا يعني عند ابن الحاجب خاصة طعنًا في هذه القراءة فإنه صَرَّح بتلحينه قراءة نافع

---

(١) المعارج٧٠ / ٣ . انظر : كتاب الادِّغام من شرح كتاب سيبويه٤٠٧ و معجم القراءات ٧ / ٢٢٠

(٢) الإِيضاح في شرح المفصل ٢ / ٥٠١ .

(٣) الأنبياء ٢١ : ٨٨ و هي سبعية كما هو واضح . انظر : العنوان ١٣٢ .

(٤) الأمالي النحوية ١ / ٩٧ .

معائش[١] بالهمز . فقال : (قراءةُ مَنْ قرأ (معائش) بالهمز خطأ)[٢] .

على أنه قد يقتصر في حديثه عَمَّا لم يطرد في القراءة على مجرد الإشارة إِلى أَنَّه لا يعمل به ، كأنْ ينصَّ على القاعدة التي يشير إِلى إتباعها ، ثم يذكر القراءة المخالفة لها ، وهذا واضح في قوله ناظمًا :

اعْطِفْ على المُضْمَرِ يأتِ جَرًّا بِشَرْطٍ أَنْ تُعِيْدَ مَا قَدْ جَرَّا[٣]

وقوله شارحًا : (شَرطُ العطف على المضمر المجرور أن تعِيْد الجارَّ حرفا كان أو مضافا . . وقد قرأ حمزة : ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾[٤])[٥] .

ومن هذا القبيل قوله (التنوين ساكن . . فإِن لقي ساكنا آخر ، فحكمه أَنْ يُحَرَّك . . وقد يُحْذَفُ تخفيفًا . . ومنه القراءة الشاذة في قوله[٦] : (أحدُ الله)[٧] ، ولذلك نظائر[٨] أشار فيها ابن الحاجب إِلى عدم القياس على ما في القراءة بهذه الطريقة مع أنه قد يؤول ما لم يَطَّرِد في القراءة ، كما فعل بقراءة ابن عامر وحمزة وحفص : ﴿ وإِنَّ كُلاًّ لمّا لَيُوَفِّيَنَّهم ربُّك

---

(١) الأعراف ٧ / ١٠همز نافع وابن عامر ، وقراءتهما هذه سبعية . انظر: الحجة للقراء السبعة ٤ / ٧ .

(٢) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٤٥٠ - ٤٥١ .

(٣) شرح الوافية نظم الكافية ٢٥٩ .

(٤) النساء ٤ / ١ ، وهي من السبع كما هو معروف .

(٥) شرح الوافية نظم الكافية ٢٥٩- ٢٦٠ .

(٦) الإخلاص ١١٢ : (١- ٢) قرأ بذلك أبان بن عثمان ، وزيد بن علي ، وعبد الله بن أبي إِسحاق، وأبو عمرو بن العلاء . انظر: البحر ٨ / ٥٢٨ .

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٢ / ٢٨١ .

(٨) انظر: نفسه ٢ / ٢٢٧- ٢٣٠، ٢٣٣- ٢٣٤ .

أَعمالُهم ﴾[١] بتشديد (إِنَّ) و (لَمّا) . قال : (وهي المشكلة ، فقيل : لَمّا مصدر من قوله أَكْلاً لَمًّا أي : وإن كُلا جميعًا ، ثم حَذَفَ التنوين إِجراءً للوصل مُجْرى الوقف، وهو ضعيف ، لأنْ استعمال لَمَّا في هذا المعنى بعيد . . ولو قيل إِنَّ لَمّا هذه هي لَماَّ الجازمة ، حُذِفَ فعلها للدلالة عليه لِمَا ثَبَتَ مِنْ جَوَاز حَذْفِ فِعْلِها في قولهم : خَرَجْتُ وَلَمَّا . . وهو شائع فصيح ، فيكون المعنى إِنَّ كُلًّا لَمّا يُهْمَلوا ، أوْ لَمّا يُتْرَكوا لِمَا تقدم من الدلالة عليه من تفضيل المجموعين لقوله : ﴿ فمنهم شَقِيٌّ وسعيد ﴾[٢] ثم ذكر الأشقياء ، والسُعداء ومُجَازاتهم ، ثم بَيِّن ذلك بقوله (فَمِنْهم) (ليوفينَّهم ربُّك أعمالهم) وما أعرف وجْهًا أشبه من هذا)[٣] .

ففي هذا المثال يحرص ابن الحاجب على تأويل ما لم يَطَّرِد في القراءة ، ونظير ذلك صنعيه بقراءة ابن عامر ﴿ أولم تكن لهم آيةٌ أنْ يَعْلَمَه ﴾[٤] برفع آية على تنكير اسم كان وتعريف خبرها . قال : (يجوز أنْ يكون التأنيثُ أي في تكون لأجْل آية ويكون أن يعلمه بدلا من آية ويكون الخبر لهم ، لا أن يعلمه لئلا يؤدي إِلى أَنْ يكون الاسمُ نكرةً ، والخبرُ معرفةً ، ويكون أن يعلمه بدلاً من آية أومستأنفًا خَبَرَ مبتدأ محذوفٍ على وجه التفسير ؛ لأن التقدير هو أنْ يعلمه)[٥] ، ولهذا المثال وسابقه نظائر[٦] حرص فيها ابن الحاجب على

---

(١) هود : ١١ : ١١١ ، وهي سبعية كما هو واضح . انظر : التيسير ١٢٦، والعنوان ١٠٨ .

(٢) هود ١١ : ١٠٥ .

(٣) الأمالي النحوية ١ / ٦٧-٦٨ .

(٤) الشعراء ٢٦ : ١٩٧ ، وهي سبعية . انظر : التيسير ١٦٦ ، والعنوان ١٤٣ .

(٥) الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٧٣- ٤٧٤ .

(٦) انظر : شرح الوافية نظم الكافية ٢٢٠- ٢٢١، ٤١٧ ، والأمالي النحوية ١ / ١٤٩- ١٥٠ .

تأويل ما لم يَطَّرِد في القراءات ، ونادرًا ما كان[١] يحمل ذلك على لهجات خاصة .

تَبَيَّنَ فيما سبق : تأكيد ابن الحاجب أَنَّ الظاهرة اللغوية تَثْبُتُ بمجيئها في القراءة القرآنية ، كما تَبَيَّنَ تأكيده قَبُولَ ما جاءت به القراءات لِثَبوتِ نقلها ، ولا سيما ما قرئ به في السبع ـ ولو كان مُخالفًا لأصول النحاة ، وقد أشار إِلى أَنَّه يمكن ردُّ ما لم يَطَّرِد إِذا ما كان في غير القراءة من مصادر الاستشهاد ، أما إِذا كان في القراءة فلا يَحْسُن ردُّه ، وقد عاب على الزمخشري تقبيحه بعض ما قرئ به في السبع ، ومع ذلك استضعف هو نفسه شيئًا من هذا القبيل ، ولَحَّنه وإِن أَوَّل بعضًا منه أو حمله ـ ولو نادرًا على اللهجات الخاصة[٢] .

* * *

(١) وقفتُ على ذلك في موضعين لديه ؛ أحدهما في (الأمالي) ١ / ٦٢ حيث تحدث عن قوله تعالى ﴿ إِنَّ هذان لساحران ﴾ وثانيهما في (شرح الوافية نظم الكافية) ٢٥٢- ٢٥٣ حيث تحدث عن قراءة حمزة (بمصرخيِّ) بجر الياء .

(٢) انظر : ابن الحاجب النحوي ١٣٤ .

الفصل الثامن عشر

ما لم يَطَّرِد في القراءات عند ابن عصفور (٦٦٣هـ)

لم يختلف ابن عصفور عن معظم الأعلام في معالجة ما لم يَطَّرِد في القراءات إلا بأنه لم يلحن شيئًا منه ، وإن ضَعَّف بعضه ، وطعن في ضبط رواة بعض القراءات التي جاءت بما لم تستوعبه أصوله اللغوية ، وغالبا ما يقتصر في معالجته ما كان من هذا القبيل على الإشارة إلى أَنَّه لا يقاس أيًا كان موقعه من القوة في النقل ، أو الإجماع على القراءة به ، وقد يعمل على تأويله ، ونادرًا ما يحمله على اللهجة الخاصة .

ومما قصر فيه ابن عصفور ما جاء في النص القرآني على السماع حديثُه عن زيادة الباء الجارة ، فقد حَدَّدَ أماكن زيادتها قياسًا ثم قال (ما عدا ذلك فزيادتها فيه على غير قياس . . إلا أَنَّ أحسنَه أَنْ يكون ما زِيْدَتْ فيه الباء ، وتَوَجَّه عليه النفي في المعنى نحو قوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾[1] فزاد الباء في خبر أَنَّ وهو قادر لَمَّا كان النفي متوجهًا عليه في المعنى ، لأن معنى الكلام أوليس الله بقادر)[2] .

ومن هذا القبيل حديثه عن الضمير الراجع إلى المعطوف، والمعطوف عليه إذا كان العطف بالواو ، قال : (إن كان العطف بالواو كان الضمير على حسب ما تقدم نحو قولك : زيد وعمرو قاما . . ولا يجوز أَنْ تُفْرِدَ

---

(١) الأحقاف ٤٦ : ٣٣ وهذه قراءة الجمهور . انظر : البحر ٨ / ٦٨ .

(٢) شرح الجمل ١ / ٤٩٣ .

فتجعله على حسب الأخير ، إلا حيث سُمِعَ ، ويكون الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه نحو قوله تعالى : ﴿ وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ ﴾[١] كان الوَجْه أن يقول : أن يرضوهما ، فأفرد بتقدير : والله أحقُّ أن يرضوه، ورسوله أحقٌّ أن يرضوه ، فحذف الأول لدلالة الثاني)[٢] .

ومما صرح فيه بأَنَّ ما في النص القرآني لا يُقاس عليه حديثه عن مجيء من لابتداء الغاية الزمانية ، فقد ذكر أَنَّ الكوفيين أجازوا ذلك ثم قال : (واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ لله الأَمْرُ مِنْ قَبْلُ ، ومِنْ بَعْدُ ﴾[٣] ألا ترى أَنَّ (قَبْلُ) و (بَعْدُ) ظرفا زمان ، وقد دخلت عليهما مِنْ ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾[٤] ، فـ ﴿ أوَّل يوم ﴾ ظرف زمان ، وقد دخلت عليه من . . ولما رأى الفارسي كثرةَ مجيء هذا ارتابَ ، فقال : ينبغي أَنْ يُنْظَرَ فيما جاء من هذا فإِنْ كثر ، قيس . . والصحيح : أَنَّ هذا لم يكثر كثرة توجب القياس ، بل لم يجئ من ذلك إلا هذا الذي ذكرناه ، إذا لا بال له إن كان شذَّ)[٥] .

ومما أشار فيه ابن عصفور أيضًا إلى أَنَّ ما في القراءة لا يقاس قوله (الموصول إذا وُصِل بالمبتدأ ، والخبر، ولم يكن في الصلة طُولٌ ، لم

---

(١) التوبة ٩: ٦٢ ، ولم يختلفوا في قراءة شيء من هذه الآية ، انظر : البحر ٥ / ٦٢- ٦٣ .

(٢) شرح الجمل ٢ / ٢٤٧ وانظر: المقرب / ٢٣٥، وقد وردت هذه الآية ونظائرها من القرآن والشعر في (باب ما جاء في التنزيل عقيب اسمين كُنِّي عن أحدهما اكتفاء بذكره عن صاحبه) من (إعراب القرآن) المنسوب للزجاج ٢ / ٦٠٩ .

(٣) الروم ٣٠: ٤ وهذه قراءة الجمهور . انظر: البحر ٧ / ١٦٢ .

(٤) التوبة ٩: ١٠٨ ، ولا خلاف في قراءة موطن الشاهد في هذه الآية . انظر: البحر ٥ / ٩٩ .

(٥) شرح الجمل ١ / ٤٨٨- ٤٨٩ .

يجز حذف المبتدأ ، وإبقاء الخبر ، إلا في ضرورة ، أو في شذوذ كلام نحو قراءة مَنْ قرأ ﴿ تماما على الذي أَحْسَنُ ﴾[١] و﴿ مثلا ما بعوضةٌ ﴾[٢] أي " تماما على الذي هو أَحْسَنُ "، و "مثلا ما هو بَعُوضةٌ ")[٣] .

ومن هذا القبيل قوله في إبدال الهمزة) أبدلت من الألف على غير قياس إذا كان بعدها ساكن نحو قول بعضهم دأَبَّه، وشأبَّه ونحو قراءة أبي أيوب (ولا الضألّين)[٤] وقراءة عمرو بن عبيد : (ولا جأنَّ)[٥])[٦] ، ولهذه الأمثلة نظائر[٧] كثيرة جدًا أشار فيها ابن عصفور إلى أنْ ما في بعض القراءات مما لم يَطَّرِد يقتصر على ما سمع منه أيًا كان حظ هذه القراءات من القوة في الرواية ، أو الإجماع على القراءة بها .

وابن عصفور قد يؤولُ ما لم يَطَّرِد في القراءات ، كقوله : (إن قيل كيف جاز قوله تُنْبِتُ بالدهن[٨] في قراءة من ضَمَّ التاء ، و تُنْبِتُ مضارع أَنْبَتَ والهمزة في أَنْبَتَ للنقل ، فكيف جاز الجمع بينها وبين الباء . . فالجواب : أَنَّ ذلك يتخرَّج على أوجه ؛ أحدها أنْ تكون الباء زائدة على

(١) الأنعام ٦ : ١٥٤ قرأ بذلك يحيى بن يعمر، وابن أبي إسحاق . انظر: البحر ٥ / ٢٥٥ .

(٢) البقرة ٢ : ٢٦ ومِمَّنْ قرأ بهذه القراءة رؤبة بن العجَّاج . انظر: البحر ١ / ١٥٣

(٣) شرح الجمل ١ / ٤٧٧- ٤٧٨ وانظر ١ / ١٣٨، والمقرب ١ / ٦٠ .

(٤) الفاتحة ١ : ٧ وهذه القراءة شاذة . انظر: القراءات الشاذة ١ .

(٥) الرحمن ٥٥ : ٣٩، ٥٦، ٧٤ وهذه القراءة شاذة . انظر: القراءات الشاذة ١٤٩- ١٥٠ .

(٦) المقرب ٢ / ١٥٩ .

(٧) انظر: الممتع ١١١، ٥٦٥، والمقرب ١ / ١٠٦- ١٠٧، ٢٣٥ - ٥ / ٢٣٦، ٣٠٢ - ٣٠٤، ٢ / ١٣٥، ١٨٦- ١٨٧ ، وشرح الجمل ١ / ٢٤٨، ٤٥٥ ، ٤٥٦، ٢ / ٢٤٤- ٢٤٥، ٣٩٣، ٤٤٧- ٤٤٨، ٥١٢، وضرائر الشعر ١٩٨- ١٩٩ .

(٨) المؤمنون ٢٣ / ٢٠ وهي سبعية قرأ بها ابن كثير، وأبو عمرو . انظر: التيسير ١٥٩، والعنوان ١٣٦ .

غير قياس ، كأَنَّه قال: تُنْبِتُ الدَّهنَ)[١] .

ومما أول فيه ابن عصفور ما لم يَطَّرِد في القراءة حديثه عن تقدم الحال على عاملها المعنوي ، فقد ذكر أَنَّ بعضهم أجاز ذلك ، ثم رَدَّ عليه بتأويل ما اسْتَدَّل به مِنْ القراءات وغيرها ، فقال : (استدلَّ على ذلك بقراءة مَنْ قرأ : (والسماواتُ مطوياتٍ بيمينه)[٢] بنصب مطويات ، وبقول الشاعر[٣] :

رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقبي أَدْراعهم فيهم وَرَهْطُ ربيعةَ بنِ حِذار

ألا ترى أَنَّه قَدَّم مطويات وهو منصوب على الحال ، والعامل فيه ما في بيمينه من معنى الفعل ، وكذلك قوله محْقبي أدراعهم العامل فيه ما في قوله فيهم من معنى الفعل ، وقد تقدم عليه ، وهذا الذي ذَهَب إِليه غير صحيح لأنه لا يُحْفَظُ منه إِلا هذا ، ومالا بال له لقلته ، ولا ينبغي أنْ يجاز ذلك قياسا على هذا القبيل ، وأيضًا فإِنه يَتَخَرَّج على أنه قد يضمر لـ (محقبي) و (مطويات) عامل تقديره: أعني مطويات ، وأعني محقبي ، وتكون الجملة اعتراضا بين المبتدأ ، والخبر)[٤] ولهذين المثالين[٥] نظائر أول فيهما ابن عصفور ما لم يَطَّرِد في القراءات .

ونادرًا ما كان يحمله على لهجة خاصة . وقد وقفتُ على ذلك عنده في[٦] توجيهه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ هذان لساحران ﴾ .

(١) شرح الجمل ١ / ٤٩٤ .

(٢) الزمر ٣٩: ٦٧ ، وهذه القراءة شاذة قرأ بها عيسى بن عمر . انظر: القراءات الشاذة ١٣١ .

(٣) هو النابغة الذبياني، انظر : ديوانه ٩٩ .

(٤) شرح الجمل ١ / ٣٣٥- ٣٣٦ .

(٥) انظر: شرح الجمل ١ / ٤١١- ٤١٥، ٢ / ٢٤٤- ٢٤٥، والممتع ٧٢٦- ٧٢٧

(٦) انظر: شرح الجمل ١ / ٤٤٤- ٤٤٦ .

وأقربُ ما يكون إلى الطعن في متن القراءة التي جاءت بما لم يَطَّرِد لدى ابن عصفور قوله : (أما قراءة مَنْ قَرَأ : ﴿ واتقوا الله الذي تَسَاءلون به والأرحامِ ﴾[١] فَمِنَ العطف على ضمير الخفض من غير إعادة خافض . . وهي قراءة ضعيفة لما ذكرناه[٢] من أن العرب لا تعطف مخفوضا على مخفوض ، وقد كُنِّي عنه إلا في الشعر لضيقه)[٣] .

على أن ابن عصفور قد يطعن في ضبط رواة القراءة التي جاءت بما لم يطرد لديه كحديثه عَمَّا عُزِى إلى القُرَّاء من الإدغام الذي لم يجزه البصريون ، فقد أكد أنَّ هذا الذي سُمِّي إدغامًا إنْ هو إلا إخفاءٌ ، التبس على الرواة بالإدغام (لأن الإخفاء شبيه بالإدغام)[٤] كما يقول ابن عصفور نفسه ، بل هو عنده (نوع من الإدغام)[٥] . وقد عقد في "الممتع"[٦] بابا وسمه بـ (باب ما أدغمته القراء على غير قياس) وقد عرض في هذا الباب ما التبس على رواة القراءات فيه الإدغام بالإخفاء ، وفي ذلك يقول : (هذا باب يُذْكَرُ فيه ما أدغَمَتْه القراء مما ذُكِرَ أنه لا يجوز إدغامه ، فمن ذلك قراءة أبي عمرو ﴿ الرُّعْب بِّما ﴾[٧] بإدغام باء "الرعب" في الباء التي بعدها مع أَنَّ قبل الباء

---

(١) النساء ٤ : ١ وهي من السبع . انظر : الحجة للفارسي ٣ / ١٢١ ، والعنوان ٨٣ .

(٢) انظر : ضرائر الشعر ١٤٧- ١٤٩ .

(٣) ضرائر الشعر ١٤٩ .

(٤) الممتع ٧٠٠ .

(٥) الممتع ٧٠١ . ذكر الدكتور سيف العريفي في ص١٣٠من مقدمة تحقيقه لـ (كتاب الادِّغام من شرح كتاب سيبويه) لأبي سعيد السيرافي أن ابن عصفور نقل كثيراً بلا عزو في هذا الباب عن كتاب السيرافي هذا . وقد نبه الدكتور العريفي على ذلك في مواضعه من النص المحقق .

(٦) انظر : الممتع ٧١٩ .

(٧) آل عمران ٣ : ١٥١ .

حرفًا ساكنًا صحيحًا ، وقد تقدم أنه لا يجوز[١] عند البصريين وحملوا قراءة أبي عمرو على الإخفاء ، وقد تقدم أن الإخفاء يُسَمَّى إدغامًا ومن ذلك قراءته ﴿ مريم بُهْتانًا ﴾[٢] و ﴿ بأعلم بِّالشاكرين ﴾[٣] و ﴿ لكيلا يعلم بَّعد علم شيئًا ﴾[٤] وأمثال ذلك بإدغام الميم في الباء ، وقد تقدم[٥] أَنَّ الميم من الحروف التي لا تدغم في مقاربها ، وينبغي أنْ يُحْمَلَ ذلك على الإخفاء . .

وينبغي أَنْ يكون الإدغام في ذلك محفوظًا عن أبي عمرو ، ويحكى عن البصريين أنَّ أبا عمرو كان يختلس الحركة في ذلك ، فيرى مَنْ سَمِعَه مِمَّنْ لا يضبطُ سَمْعُه أنه أسكن الحرف الأول ، وإِنْ كان لم يسكن)[٦] .

وهكذا يستمر[٧] ابن عصفور في عرض ما أدغمه القراء مما لم يجزه البصريون مؤكِّداَ أَنَّ ذلك كله إِنَّما هو إِخفاء في الحقيقة لا إِدغام ، ولكن لم يُضْبَطْ نقله ، فَظُنَّ إِدغامًا ، وهذا هو المَظْهَرُ الوحيد الذي تَجَلَّى فيه طعنه على القراءات القرآنية .

وقد رَدَّ عليه ذلك أبو حيان الأندلسي غير مرة فقال : (اعتمد بعض أصحابنا على أَنَّ ما رُوى من الإدغام إِخفاءٌ ، لا إِدغامٌ في الذي منعه البصريون . . وذلك لا يجوز أن يُعْتَقَدَ في القراء أنهم غلطوا وما ضبطوا ،

---

(١) ذكر المحقق في ح (٣) أَنَّه لم يتقدم شيء من هذا .
(٢) النساء ٤ : ١٥٦ .
(٣) الأنعام ٦ : ٥٣ .
(٤) النحل ١٦ : ٧٠ .
(٥) انظر ص (٧٠٠) من الممتع .
(٦) الممتع ٧١٩- ٧٢٠ .
(٧) انظر : الممتع ٧٢٠-٧٢٧ .

ولا فَرَّقوا بَيْنَ الإِخفاء والإدغام ، وعَقَد هذا الرجل بابًا يَذْكُرُ فيه ما أدغمت القراء مما ذكر أنه لا يجوز إدغامه ، وهذا لا ينبغي ، فإِن لسان العرب ليس محصورا فيما نقله البصريون ، والقراءات لا تجيء على ما علمه البصريون)[١] .

تبين فيما تقدم : أَن ابن عصفور غالبا ما تمثلت معالجته ما لم يَطَّرِد في القراءات بالإشارة إِلى أَنَّه من الشاذ ، أو النادر الذي يحفظ ولا يقاس عليه، ولو كان في قراءة الجمهور ، أو فيما لا خلاف بين القراء في قراءته ، ولعل هذا يُفْسِّر ما لوحظ من أَنَّه لم يلحن شيئًا من القراءات ، ولكنه ضَعَّفَ بعضها ، وطعن في ضبط رواة ما لم يتفق منه وأصولَ النحو عنده ، مع أنه أول شيئا مما كانت هذه حاله ، وندر ما حمله من ذلك على اللهجات الخاصة .

* * *

(١) البحر ٢ / ٣٩١ . وانظر : الارتشاف ١ / ٣٣٩ .

الفصل التاسع عشر

ما لم يَطَّرِد في القراءات عند ابن مالك (٦٧٢هـ)

يمتاز ابن مالك في معالجة ما لم يَطَّرِد في القراءات لديه بأنه لم يطعن في شيء من القراءات التي جاءت به ، فلم يقدح في ضبط رواتها ، ولم يلحن شيئا منها ، وغالبا ما تمثلت معالجة لما لم يَطَّرِد فيها بالإشارة إلى أنه لا يقاس ، وقد أول بعضًا منه ، وحمل بعضا آخر على اللهجات الخاصة . ولكن عدم طعنه في شيء من القراءات لا يعني صحة ما ذهب إليه محقق كتابه شرح الكافية الشافية من أنه يستدل بكل ما كان قراءةً ، فقد عَلَّقَ هذا الباحث على إجازة ابن مالك ما في قراءة ابن عامر : ﴿ قَتْلُ أولادَهم شركائهم ﴾ من الفصل بالمفعول بين المتضايفين بقوله : (سلك المصنِّف ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في هذه المسألة طريق الكوفيين وجرى على ما عُهِدَ فيه من الاستدلال بكل قراءة ، والدفاع عن القُرَّاء)[١] .

فهذا الكلام قد يوهم أَنَّ ابن مالك يقيس على كلِّ ما كان قراءة ، والصحيح أنه يعتمد القراءة ، ويقيس ما فيها ما وافقتْ وجها من القياس لديه ، وإلا عَدَّ ما فيها من الشاذ الذي لا يقاس عليه ، وهذا يؤكده حديثه عن الفصل بين المتضايقين في قراءة ابن عامر السابقة ، فهو لم يجز هذا الفصل لمجرد مجيئه في هذه القراءة ، بل لقوته في القياس قوةً تبيح عنده أَنْ يقال ، ولو لم يسمع عن العرب .

قال ابن مالك : (الفصل بمعمول المضاف إذا لم يكن مرفوعا جديرٌ

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٨٢ ح (٤) .

بأنْ يكون جائزا في الاختيار ، ولا يختص بالاضطرار . . وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضي الله : ﴿ كذلك زُيِّنَ لكثير مِنَ المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم ﴾[١] ؛ لأنها ثابتة بالتواتر، و معزوة إلى موثوق بعربيته قبل التعلُّم ، وتجويز ما قرأ به في القياس النحوي قوي ، وذلك أَنَّها قراءة اشتملت على فصل بفضلةٍ بين عاملها، والمضاف إِلى ما هو فاعل ، فَحَسَّنَ ذلك ثلاثة أمور ؛ أحدها كون الفاصل فضلةً ، فإِنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به، والثاني كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف ، والثالث كونه مقدر التأخير من أجل أَنَّ المضاف إِليه مُقَدَّر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فلو لم تستعمل العربُ الفصلَ المشارَ إِليه لاقتضى القياس استعماله لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاسْتَحَقَّ الفصل بغير أجنبي أنْ يكون له مزية ، فحكم بجوازه)[٢] . فبن مالك إِذنْ أجاز الفصل بين المتضايفين بالمفعول لقوته في القياس ، ولضعف حجج مانعيه ، ولولا ذلك ، لكانت قراءة ابن عامر عنده من الشاذ الذي لا يقاس ، يؤيد ذلك ما قاله بعد أَنْ فَنَّدَ حُجَّجَهم هذه قائلا : (فَعُلِمَ بهذا أن قراءة ابن عامر – رَحِمَهُ اللَّهُ – غير منافية لقياس العربية ، على أنها لو كانت منافية له ، لوجب قبولها لصحة نقلها ، كما قُبِلَتْ أشياء تنافي القياس بالنقل، ولم تساو صِحَّتُها صحة القراءة المذكورة، ولا قاربتها كقولهم: اسْتَحْوَذ ، وقياسه استحاذ ، وكقولهم : بنات أَلْبُبِه ، وقياسه ألبِّه ، وكقولهم : هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ ، وقياسه خَرِبٌ . . وأمثال ذلك كثيرة)[٣] .

---

(١) الأنعام ٦ : ١٣٧ انظر: العنوان ٩٣ ، والحجة للقراءة السبعة ٣ / ٤٠٩ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٨٢ ح (٤) نقلًا عن شرح التسهيل ٢ / ١٨٢ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٨٠ – ٩٨١ .

فهذا كلام واضح الدلالة على أَنَّ إِجازة ابن مالك الفصل بين المتضايفين بالمفعول ليست قائمة على مجرد مجيئه في قراءة ابن عامر خلافًا لما ذهب إِليه بعضهم ، بل لقوة هذا الفصل في القياس ، ولضعف حجج مَنْ منعه ، ولهذا أَيضًا أَجاز العطف على المضمر المجرور من دون إِعادة الخافض في قراءة حمزة ﴿ تساءلون به والأرحامِ ﴾ ، قال (إِذا كان المعطوف عليه ضَميرَ جَرٍّ لزم عند جميع النحويين إِلا يونس و الفراء إِعادة الجار وللملتزمين إِعادة الجار حجتان ، إِحداهما . . والثانية . . وكلتا الحجتين ضعيفة، أما الأولى . . وأما الثانية . .)[١] . وهكذا استمر في تفنيد هاتين الحجتين حتى إِذا ما انتهى من ذلك قال : (إِذا بَطَل كون ما تعلَّلُوا به مانعًا ، وجب الاعتراف بصحة الجواز ، ومن مؤيدات ذلك قوله تعالى وكُفْرٌ به والمسجدِ الحرام[٢] بالعطف على الهاء ،لا بالعطف على سبيل . . ومن مؤيدات الجواز أيضًا قراءة حمزة : ﴿ واتقوا الله الذين تساءلون به والأرحامِ ﴾ بخفض ﴿ الأرحام ﴾ . . ومثل هذه القراءة قوله . . وقوله . . ولأجل القراءة المذكورة لم أمنع العطف على ضمير الجر)[٣] .

فابن مالك إِذن قد يجيز ما في القراءات مما منعه غيره إِذا ما وافق وجهًا من القياس لديه ، وإِذا ما استضعف حجج ما نعيه ، وإِلا كانت القراءات التي جاءت به من الشاذ الذي يحفظ و لا يقاس عليه .

يؤيد ذلك أَنَّه كثيرًا ما تقتصر معالجته ما لم يَطَّرِد في القراءة على

---

(١) نفسه ٣ / ١٢٤٦ - ١٢٤٨ .

(٢) البقرة ٢ : ٢١٧ وهذه قراءة الجمهور . انظر : البحر ٢ / ١٤٦- ١٤٧ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٢٤٩- ١٢٥٤ وانظر : نفسه ٢ / ٦٩٢ - ٦٩٤ .

الإشارة إلى أنه مما يُقْصر على السماع كما في حديثه عن تمييز العدد إذا كان جنسًا ، أو اسم جمع، فقد قال ناظما :

والجنسُ واسمُ جمعٍ افصل بعد مِنْ مِنْ عَدَدٍ نَحْوَ ثلاث مِنْ لَبِنْ
وشَـــذَّ ماله أُضِيْفَ كـ البَقَر والتا لـها هُـنـا الـذي قَـبْـل استـقـر[١]

ثم قال شارحا : (أَشَرْتُ إلى أنَّ المعدود إذا كان اسمَ جنس كـ الغَنَم أو اسم جمع كـ رِفْقَة لم يُضَفْ إليه العدد ، بل يفصل بينهما بـ مِنْ بعد ثبوت التاء إن كان مذكرا ، وسقوطِها إن كان مؤنثًا . . وما جاء مضافًا إليه من العدد من اسم جنس ، أو اسم جمع حُفِظَ ، ولم يُقَس عليه كقوله تعالى : ﴿ وكان[٢] في المدينة تسعة رهط ﴾)[٣] .

فهذا نصٌّ صريحٌ من ابن مالك على أنَّ ما في هذه الآية المُجْمَع على قراءة ما فيها يحفظ ، ولا يقاس عليه ، وممَّا وصف فيه ابن مالك أيضًا ما جاءَتْ به القراءة بالشذوذ مانعًا القياس عليه قوله ناظمًا :

ثاني هَمْز كِلْمَةٍ مُسَكنًا أَبْدِلْه مَدَّةً كـــــآذِنْ مـــــن دَنَـــــا
وَشَـــذّ في الإيـــلاف إِيْـــلافٌ فـــلا تَـقِـسْ عـلـيـه غـيـرَه فَـتُـعْـذَلا[٤]

ثم قال شارحًا : (لم يحقق العرب دون ندور ثاني همزتي كلمة إذا

---

(١) نفسه ٣ / ١٦٦٠ .

(٢) النمل ٢٧ : ٤٨ ، ولم يَخْتَلِفْ القراء في قراءة موطن الشاهد من هذه الآية . انظر : البحر ٧ / ٨٢- ٨٣ ، ومعجم القراءات ٤ / ٣٥٨ .

(٣) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٧٨- ١٦٨٠ . وانظر : البحر ٢ / ٢٩٩- ٣٠٠ حيث أجاز أبو حيان قياسا ما قصره ابن مالك هنا على السماع .

(٤) نفسه ٤ / ٤٠٩٢ .

كان ساكنا ، بل التزمت إبداله مَدَّةً مجانسة لحركة الأول كـ آمنتُ ، وأُوْمِنَ ، وإِيمان ، وقلت : دون ندور تنبيهًا على قراءة الأعمش راوي أبي بكر صاحب عاصم " إِئلافهم "[١] رحلة الشتاء والصيف)[٢] .

ومما نبه فيه ابن مالك على أنَّ ما في القراءة يُحْفَظُ ولا يقاس عليه قوله ناظمًا بعد أن منع تحقيق الهمزتين المتحركتين في كلمة واحدة :

وما أتى على خلاف مِا مضى فاحفظ وكن عن القياس معرضا[٣]

ثم شرح كلامه هذا بقوله : (أشار بقوله : وما أَتَى على خلاف ما مضى إلى أئمة[٤] بالتحقيق ، وهي قراءة ابن عامر والكوفيين[٥] .

ومما قصر فيه ابن مالك ما جاء في آي الذكر الحكيم على السماع حديثه عن إِعلال ما اعتلَّت عينه من المصادر التي جاءت على "استفعال" و " إِفعال " ، وذلك بحذف عينه وتعويضه تاءً عنها في آخره كاستقامة في "اسْتِقْوَام" و"إِعانَهَ" في "إِعْوَان" قال :

وَمَدُّ الاستفعال والإفعال يُزَالُ عند نَيْلِ ذا الإِعلال
وعَوِّضْ من المدِّ ولا تَحْذِفَ إِلا بسماع قُبِلا[٦]

---

(١) قريش١٠٦ : ١ ، هذه القراءة شاذة تنسب لعاصم ، وغيره وفي (البحر) ٨ / ٥١٤ – ٨ / ٥١٤ أَنَّ الصحيح أَنَّ عاصما قرأ كالجمهور (إِيلاف) انظر : القراءات الشاذة ١٨٠ ، ومعجم القراءات ٨ / ٢٤٥ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٠٩٢ .

(٣) نفسه ٤ / ٢١٠٠ .

(٤) وقرئ بذلك في السبع . انظر : العنوان ١٠٢ ، والتيسير ١١٧ .

(٥) شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٠٠ .

(٦) نفسه ٤ / ٢١٤١ .

ثم قال شارحا : (إذا حُذِفَتْ أي عَيْنُ المصدر عُوِّضَ عنها التاء، وامتنع حذفها إلا بسماع كقوله : ﴿ إِقام[١] الصلاة ﴾)[٢] .

ففي هذه الأمثلة ونظائرها[٣] يتَّضح أنَّ معالجة ابن مالك ما لم يَطَّرِد في القراءات أيًّا كان حظُّها من التواتر والشهرة قد تقتصر على الإشارة إلى أنَّ ما فيها لا يقاس عليه .

مع أنَه قد يؤول ما كان من هذا القبيل كحديثه عن الحال السادَّة مَسَدَّ الخبر، فقد ذكر قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه : ﴿ ونَحْنُ عُصْبَة ﴾[٤] ثم قال : (تقديرها : "ونحن معه عُصْبَةً" ، أو نحن نَحْفظُه عُصْبَةً ، وهذا النوع من سدِّ الحال مسدَّ الخبر مع صلاحيتها لأن تجعل خبرا شاذٌ لا يكاد يستعمل)[٥] .

ومما عمل على تأويله ابن مالك قراءة بعضهم : (ألم نشرحَ لك صدرك)[٦] بنصب (نشرح) بعد (لم) فقد قال في توجيه هذه القراءة : (زعم بعض الناس أَنَّ النصب بـ لم لغة اغترارًا بقراءة بعض السلف : (أَلَمْ نشرحَ لك صَدْرَكَ) بفتح الحاء، وبقول الراجز.. وهذا عند العلماء

---

(١) الأنبياء ٢١ / ٧٣، والنور ٢٤ : ٣٧ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٤ / ٢١٤٢ .

(٣) انظر : شواهد التوضيح ١٦٠- ١٦٢، ٢٠١- ٢٠٢ ، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٩١- ١٥٩٢، ٤ / ٢١٦٩- ٢١٧١

(٤) يوسف ١٢ : ٨، ١٤، وهذه القراءة شاذة ، جاء في (القراءات الشاذة) ٦٢ أن النزال بن صبرة رواها عن الرسول (ص) وفي (معجم القراءات) ٣ / ٥٠ أَنَّ عليا (رضي) قرأ بها .

(٥) شواهد التوضيح ١١١ وانظر: ١٥٤- ١٥٥ منه .

(٦) الشرح ٩٤ : ١ يقال إن أبا جعفر المنصور قرأ بها . انظر: البحر ٨ / ٤٨٧- ٤٨٨ .

محمول على أنَّ الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ، ففتح لها ما قبلها ، ثم حُذِفَتْ ، ونويت ، فبقيت الفتحة)[١] ويُذْكَرُ أنَّ ما حَمَلَ عليه ابن مالك هذه القراءة[٢] شاذ عنده ولذلك نظائر[٣] أول فيها ما لم يَطَّرِد في القراءات لديه، ونادرا[٤] ما كان يحمل ذلك اللهجات الخاصة .

فيما سبق اتَّضح أَنَّ ابن مالك لا يقيس على كل قراءة خلافا لما وصفه به بعضهم ، فهو يجيز ما جاء في القراءة إِن وافق لديه وجها من القياس ، وجاء في غير القراءات ما يؤيده ، وقد أكَّد ذلك إِجازتُه بعضَ ما منعه غيره، أو لحَّنوه مما جاء في القراءات ، فقد أجازه هو لموافقته عنده القياس ، ولمجيئه في مصادر الاستشهاد الأخرى ، وصَرَّح بأنَّه لو لم يكن كذلك ، لجعله من الذي يُحْفَظُ ولا يقاس عليه كما فعل بما جاء في قراءات ، بعضها مما قرأ به الجمهور أو مما أُجْمِعَ على القراءة به . على أنه قد يؤوِّل القراءة ، وربَّما أوَّلها على ما لا يقاس ونادرًا ما كان يحملها على لهجة خاصة ، ولم أقف على تلحينه شيئًا من القراءات ، ولا على طعنه في ضبط رواتها .

* * *

(١) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٧٥ - ١٥٧٦ .

(٢) قال في ص (١٣٩٩) من (شرح الكافية الشافية) في نون التوكيد:
والنون شذَّتْ بعد (ربما) و (لم) وشاع بعد (ما) مزيداً أنْ يُؤمَّ .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٢٤٢-٢٤٣، ٤٩٤، وشواهد التوضيح ٣٨- ٤٠ .

(٤) كما فعل بقراءة (بمصرخيِّ) بكسر الياء في (شرح الكافية الشافية) ٢ / ١٤٠٦- ١٤٠٨ ولذلك نظائر . انظر: شواهد التوضيح ٩٧-٩٨ ، ١٨٠- ١٨١ .

الفصل العشرون

ما لم يَطَّرِد في القراءات عند الرضـي (٦٨٦هـ)

اللافت عند الرضي فيما نحن فيه اعتقاده أن القراءات لم تنقل بالتواتر ، وأن القراءة بالرأي أمر وارد ، ولكن ذلك لم يكن له أثر ذو بال في تميُّزه عن غيره في معالجة ما لم يَطَّرِد لديه في القراءات ، فقد يستضعف القراءة أو يقبِّحُها، وقد يشير صراحة إِلى أَنَّ ما فيها لا يقاس ، وقد يعمل على تأويله ، أو يحمله على اللهجات الخاصة ، ولم يتردد في الطعن على بعضه رابطا بين ذلك وبين إِيمانه بعدم تواتر القراءات ، واعتقادِه القراءة بالرأي كما في حديثه عن قراءة حمزة ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾ عطفا على المضمر المخفوض من دون إِعادة الخافض قال : (أجاز الكوفيون ترك الإِعادة في حال السعة ، مستدلين بالأشعار، ولا دليل فيها ، إِذا الضرورة حاملة عليه ، ولا خلاف معها، وبقوله تعالى : ﴿ تساءلون به والأرحام ﴾ بالجر في قراءة حمزة ، وأُجِيْبَ بأنَّ الباء مقدَّرةٌ والجر بها ، وهو ضعيف لأن حرف الجر لا يعمل مقدرًا في الاختيار ، إِلا نحو اللهِ لأَفْعَلَنَّ . . ولا يجوز أَنْ تكون الواو للقسم ؛ لأن قبله : ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به ﴾ وقسم السؤال لا يكون إِلا بالباء، والظاهر أَنَّ حمزة جَوَّزَ ذلك بناءً على مذهب الكوفيين ؛ لأنه كوفي ، ولا نسلِّم تواتر القراءات السبع)[1] .

فالملاحظ في هذا النقل ربط الرضي مجيء حمزة في قراءته هذه بما لم يجزه هو، وبين إِيمانه بعدم تواتر القراءات ، وبالقراءة بالرأي ، وهذا

---

(١) شرح الكافية الشافية ١ / ٣٢٠، وانظر ١ / ١٩٧- ١٩٨ منه .

ما يُلْمَسُ أيضًا في حديثه عن الفصْل بين المتضايفين في قراءة ابن عامر ﴿ قتلُ أولادَهم شركائهم ﴾ ، فقال : (جاء في السَّعة الفَصْل بالمفعول ، وإن كان المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعلاً كقراءة ابن عامر : ﴿ قَتْلُ أولادَهم شركائهم ﴾ ولا شك أَنَّ الفصل بينهما في الضرورة ثابتٌ مع قلته وقبحه . . فقراءة ابن عامر ليست بذلك ، ولا نسلمِّ تواتر القراءات السبع)[١] .

ويبدو أَنَّ القراءات لو كانت متواترة عند الرضي لَمَا تَجَرَّأ على الطعن في شيء منها ، وهذا ما يُفْهَمُ من حديثه عن همز (نبيء) و (بريئة) فقد ذكر أَنَّ سيبويه استقبح ذلك مع أَنَّه قُرِئ به في السبع[٢] ثم قال : (لَعَلَّ القراءات السبع عنده ليست متواترة ، وإلا لم يحكم برداءة ما ثبت أَنَّه من القرآن الكريم)[٣] .

فهذا كلام واضح الدلالة على أَنَّ الرضي لو اعتقد تواتر القراءات، لما تَجَرَّأ على الطعن فيها ، ولكنَّه يرى أن القارئ قد يقرأ بمقتضى مذهبه النحوي على ما لاحظنا قبل قليل ، وقد يُخْدَعُ بالرسم المصحفي ، فيقرأ بما لا يتفق والأصولَ ، وهذا ما يفهم من قول الرضي : (وقرئ في الشاذ يَمْحَقُ الله الربُو[٤] بضم الباء ، ولم يَغُرَّ هذا القارئَ إلا كتابتُه بالواو)[٥] .

فالقارئ عند الرضي لا يلتزم بالضرورة أثرًا، أو رواية فيما يقرأ ، فقد يقرأ بهدي من مذهبه النحوي، وقد يُخْدَعُ بالرسم المصحفي .

---

(١) نفسه ١ / ٢٩٣ ، وانظر ٢ / ٢٠٣ .

(٢) من ذلك مثلا قوله تعالى في آل عمران ٣ / ١٦١ وما كان لنبي أن يَغُلَّ .

(٣) شرح الشافية ٣ / ٣٥ .

(٤) البقرة ٢ : ٢٧٦، ولم يشر إلى هذه القراءة (معجم القراءات) ، ولم أقف عليها في مظانها من (القراءات الشاذة) لابن خالويه .

(٥) شرح الشافية ١ / ٣٩ .

وإذا كان الأمر كذلك فما الذي يَمْنَعُ الرضي من أنْ يضعِّفَ[١] ، أو يقبِّحَ[٢] أو يردَّ القراءة إذا جاءت بما لم يَطَّرِد لديه كما لوحظ قبل قليل؟ والحقيقة أنه لا يفعل ذلك دائما في معالجة ما لم يَطَّرِد في القراءات القرآنية، فقد يجتزئ بالإشارة إلى أن ما في القراءة لا يقاس عليه كما فعل بحذف التاء من نحو إعادة حال إضافته ، قال : (قد تُحْذَفُ من المضاف هاءُ التأنيث إذا أُمِنَ اللبس كقوله تعالى وإقام الصلاة و إيتاء الزكاة[٣] . . ولا يقاس على ذلك)[٤] . ومما قصر فيه الرضي ما في النص القرآني على السماع قوله : (يجوز استعمال أَفعل عاريا عن اللام و الإضافة، و من مجرَّدًا عن معنى التفضيل مُؤوَّلا باسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياسا عند المبرد ، سماعا عند غيره وهو الأَصَحُّ . . قيل : ومنه قوله تعالى وهو أهون عليه[٥] إذا ليس شيء عليه أَهْوَنَ من شيء)[٦] . ومما اقتصر فيه الرضي على الإشارة إلى أن ما في القراءة لا يقاس حديثه عن الجمع بين ساكنين في قراءة نافع مَحْيَايْ[٧] وفي حروف أخرى . قال : (لا شك أن كل واحد في مقام الشذوذ ، فلا يجوز القياس عليه)[٨] .

---

(١) انظر: شرح الشافية ٢ / ٢٣٨ ، وشرح الكافية ١ / ٢٩٥ .

(٢) انظر : شرح الشافية ٢ / ٢٧٠ .

(٣) الأنبياء ٢١: ٧٣ . والنور ٢٤ / ٣٧

(٤) شرح الكافية ١ / ٢٧٣ .

(٥) الروم ٣٠ / ٢٧ .

(٦) شرح الكافية ٢ / ٢١٧ .

(٧) الأنعام ٦: ١٦٢ ، والقراءة من السبع . انظر: التيسير ١٠٨ ، والعنوان ٩٤ .

(٨) شرح الكافية ٢ / ٤٠٥- ٤٠٦ .

وقد يعبر الرضي عن عَدَمَ قياسه ما في القراءة بقصره على الضرورة الشعرية، كقوله : (قد تُحْذَفُ علامة الجزاء - يريد الفاء الرابطة لجواب الشرط - للضرورة في موضع اللزوم كقوله . . . وأجازالكوفيون حَذْفَ العلامة اختيارا استدلالاً بقوله تعالى أينما تكونوا يدركُّم الموتُ[١] على قراءة الرفع وهي شاذة)[٢] .

فما أجازه الكوفيون استدلالاً بهذه القراءة مقصور عند الرضي إذن على الضرورة ، مما يعني أن ما فيها لا يقاس عليه عنده، ولذلك نظائر[٣] قَصَر ما جاءت به القراءات على الضرورة إِشارة إلى أنه لا يقاس في النثر .

ويبدو أنَّ الرضي يؤثر تأويلَ ما لم يَطَّرِد في آي الذكر الحكيم وغيره على أَنْ يجعله من الشاذ صراحةً ، وهو ما يفهم من قوله : (الأخفش الأصغر يُجيْز حَذْفَ الجار مع غيرهما ، أي مع غير أَنْ و أَنَّ قياسًا إذا تعيَّن كما في " خَرَجْتُ الدارَ " ، ولم يثبت ؛ بلى قد جاء غيرُهما شذوذا كقولهم :

تَمُرُّونَ الديارَ ولَمْ تعُوجوا[٤] .

وقوله تعالى : ﴿ لأقعدن لهم صراطك المستقيم ﴾[٥] و ﴿ لا تعزموا

---

(١) النساء٤ : ٧٨ قرأ بذلك طلحة بن سليمان ، وهي شاذة . انظر : القراءات الشاذة ٢٧، ومعجم القراءات ٢ / ١٤٧ .

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٦٣ .

(٣) انظر: شرح الكافية ٢ / ٩- ١٠، ٤٠٢ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٣٤ - ٢٣٥ ، ٣٢٤ .

(٤) صدر بيت لجرير ، عجزه كلامُكُمُ علي إِذَنْ حَرَامُ . وقد سبقت نسبته .

(٥) الأعراف ٧: ١٦ .

عقدةَ النكاح ﴾[١] . . والأولى في مثل هذا أن يقال : ضُمِّنَ اللازم معنى المتعدي ، أي : تجوزونَ الديارَ ، ولألزمَنَّ صراطَك ، ولا تَنْوُوا عقدةَ النكاح . . حتى لا يحمل على الشذوذ)[٢] ولذلك نظائر[٣] أوَّل فيها الرضي ما لم يَطَّرِد في القراءات القرآنية ، علمًا أنه حَمَلَ[٤] بعضًا منه على اللهجات الخاصة ، ولكن ذلك نادر عنده .

لاحظنا فيما سبق أن الرضي يعتقد القراءة بالرأي، ولا يعتقد تواتر القراءات كما لا حظنا ربطه بين ذلك وبين تقبيحه أو تضعيفه ما جاءت به مما لم يجزه ، ومع ذلك لم أقف على تصريحه بتلحين شيء منها ، فقد كان يجتزئ بتقبيحه ما لم يجزه في القراءة أو تضعيفه ، وقد يجتزئ بالنص على أنه مما لا يقاس ولو كان مما قرأ به الجمهور ، أو مما أُجْمِعَ على القراءة به ، ولوحظ أنه يُقَدِّمُ تأويل ما لم يَطَّرِد في القراءة على التسليم بأنه من الشاذ أو النادر ، وندر حمله إياه على اللهجات الخاصة .

* * *

(١) البقرة ٢ : ٢٣٥ .

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٧٣ . والجدير بالذكر أن قياسية التضمين عند أئمة العربية قدماء ومحدثين من المسائل الخلافية ، وقد قصره غير قليل منهم على السماع . انظر : الأشباه والنظائر في النحو ١ / ٢٢٥-٢٢٦ ، والبحر المحيط ١ / ٢٣٧ ، ٤ / ٧٦ ، ١٢٩ ، ٢٧٣ ، ومسالك القول في النقد اللغوي ، ولا سيما ص ١٩٤-١٩٥ ، والتضمين النحوي بين القدماء والمحدثين ١٤٠ وما بعدها .

(٣) انظر : نفسه ١ / ١٧٨- ، ٢٣٢ .

(٤) من ذلك حمله قراءة حمزة (بمصرخيِّ) مكسورة الياء على لغة بني يربوع . انظر: شرح الكافية ١ / ٢٩٥ ، ولنظائر أخرى انظر: شرح الكافية ٢ / ٩- ١٠، ١٧٢-١٧٣ .

الفصل الحادي والعشرون

ما لم يَطَّرِد في القراءات عندأبي حيان (٧٤٥هـ)

يحاول بعض من عرض لقضية الاحتجاج بالقراءات القرآنية أن يظهروا أبا حيان بمظهر النحوي المنشود لديهم الذي يقيس على كل ما قرئ به في القراءات القرآنية ، وهذا ما يلاحظ لدى صلاح الدين الزعبلاوي الذي ذهب هذا المذهب في الاحتجاج بالقراءات آخذًا على متقدمي النحاة كأبي عمروبن العلاء (١٥٤هـ) وأبي عثمان المازني (٢٤٧هـ) والمبرد (٢٨٥هـ) والزجاج (٣١٠هـ) ردَّهم بعض القراءات مؤكدا أنَّ متأخري النحاة خالفوا متقدميهم في هذه القضية فـ (قد نزع المتأخرون ـ كما يرى الزعبلاوي ـ إلى مخالفتهم ، فارتضوا القراءات جميعًا ، واقتاسوا بها ، واتخذوا منها موضعًا لاستقرائهم واستنباط أصولهم شاعت لغتها أم لم تشع)[١] .

ثم يؤكد الزعبلاوي صحة ما نسبه إلى متأخري النحاة من القياس على كل ما قرئ به في القرآن الكريم ، فيقول : (ولا ريب أن في صحة القياس على كل ما ترد به الآيات الكريمة ثراءً لأساليب القول في اللغة فوق ثرائها . . . وآي القرآن بأيِّ قراءة قرئت محصنة من نظر الناقد والمعترض ، مرتفعة عن مقام المتعقِّب المستدرك ، أما اعتذارهم بأنَّ العرب لم تقصد إلى القياس على الشاذِّ منها في مذهبهم النحوي فليس بشيء)[٢] .

ويمضي الزعبلاوي في تأييد مذهبه هذا في الاحتجاج بالقراءات بذكر

---

(١) مع النحاة وما غاصوا عليه ٨٤ .

(٢) مع النحاة وما غاصوا عليه ٨٤ ، وانظر للزعبلاوي أيضاً : مسالك القول في النقد اللغوي ٥٣ .

ما قد يوهم به من أقوال متأخري النحاة ، وفي مقدمتهم أبو حيان ، فيقول : (قال أبو حيان في البحر المحيط ٢ / ٣٦٣ : القراءات لا تجيء على ما علمه البصريون ، ونقلوه ، وقال في البحر ٤ / ٢٧١ : هؤلاء النحاة يسيؤون الظن بالقراءات ، ولا يجوز لهم ذلك ، وقال في البحر ٤ / ٢٧١ : لسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة ، وإنما نتبع الدليل)[١] .

وفي استدلال الزعبلاوي بأقوال أبي حيان هذه ما يوحي بأنه يرى أنَّ هذا الإمام يقيس على جميع ما قرئ به في القرآن الكريم ، وليس في هذا الاستنتاج تعسُّف ، فظاهر أقوال أبي حيان هذه قد يوحي بهذا المذهب في الاحتجاج بالقراءات في النحو والصرف ، وأبو حيان نفسه أحد متأخري النحاة الذين نسب إليهم الزعبلاوي القياس على جميع القراءات القرآنية . ومما يؤيد نسبة الزعبلاوي لأبي حيان إلى هذا المذهب قوله عنه : (حَمَلَه استمساكُه بالنص على اهتمامه بالقراءات القرآنية جميعها واشتغاله بها ، وعاب على النحاة تردده في التعويل عليها)[٢] .

وقريب مما لاحظناه عند الزعبلاوي نجده عند الدكتور علي الهروط في معرض حديثه عن دفاع أبي حيان عن القراءات القرآنية ، قال الدكتور الهروط : (اعتمد أبو حيان في مواقفه ورأيه من هذه القضايا على ما يسمَّى بالسماع ، وهو ما ثبت في كلام من يُوثَقُ بفصاحته ، ويشمل هذا كما يقول السيوطي : كلام الله (القرآن) وكلام نبيِّه ، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده . . . أمَّا القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز

---

(١) مع النحاة وما غاصوا عليه ٨٥ .

(٢) مع النحاة وما غاصوا عليه ١٠٢ .

الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواترًا أو آحادًا أو شاذًا)[١] .

ويضيف الدكتور الهروط قائلاً : (أبو حيان يعتمد على القراءة ، ويحتج بها لصحّة القاعدة ، ولا يحتج بالقاعدة لصحة القراءة)[٢] .

أمَّا الدكتورة خديجة الحديثي فذهبت كما سنرى إلى أن أبا حيان قد يجيز الظاهرة قياسًا على القراءة الواحدة .

والظاهر أن في القراءات سبعيِّها وشاذِّها ما لم يقس عليه في أصول أبي حيان اللغوية ، ولكنه تميز بحرصه الشديد على توجيه القراءات التي جاءت بما لم يَطَّرِد في أصوله اللغوية ، فهو وإِن اقتصر أحيانا على الإشارة إِلى أَن ما في القراءة لا يقاس فقد جهد لحمل ما لم يَطَّرِد في القراءات على اللهجات الخاصة ، فإن لم يتسنَّ له ذلك لَاذَ بالتأويل الذي برز لديه برزوا لم أجده عند مَنْ عَرَضَتُ لهم من قبل في هذه الدراسة ، ولهذا لم يطعن إلا على قراءات شاذة نادرة جدًا ، وهذا كله يتفق ، وما عرف به من تَحمُّسٍ للدفاع عن القراءات عامةً بدوافع دينية مكينة ، فهو يرى أَنَّ الطاعن في القراءة (يقارب أَنْ يقع بالكفر بالطعن في ذلك)[٣] لذا كثيرا ما يعيب على النحاة تخطيئهم القراءات كما في حديثه عن طعن المازني (٢٤٨هـ) في نافع وهمزه معائش .

قال أبو حيان : (أما قوله إن نافعا لم يكن يدرى ما العربية، فشهادة

---

(١) أبو حيان الأندلسي والطعن في القراءات . بحث للدكتور الهروط . مجلة جامعة مؤته . مج . ٦ . ع ١ . ص ١١١ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) البحر ٣ / ١٥٩ .

على النفي ولو افترضنا أَنه لا يدري ما العربية ، وهي هذه التي يُتَوَصَّلُ بها إلى التكلم بلسان العرب ، فهو لا يلزمه ذلك إِذ هو فصيح متكلِّمٌ بالعربية ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء وكثيرٌ مِنْ هؤلاء النحاة يسيؤون الظن بالقراءة ولا يجوز لهم ذلك)[١] .

ولهذا المثال نظائر كثيرة[٢] دافع فيها أبو حيان عن القراء والقراءات أيًا كان نوعها متأثرًا بانتمائه الديني الذي أملى عليه أنْ يحظر المفاضلة بين القراءات المتواترة ، فقد أكد غير مرة أن (لا ترجيح بين المتواترتين)[٣] (لأن كلا من القراءتين كلام الله تعالى ، فلا يجوز تفضيل شيء منه على شيء)[٤] ولكن تقديسه القراءات لا يعني أنها كلها عنده على مستوى واحد من القوة في العربية، يؤيد ذلك استحسانه كلامًا لثعلب (٢٩١هـ) في هذا الصدد . قال أبو حيان : (قال ثعلب : إِذا اختلف الإِعراب في القرآن من السبعة لم أُفَضِّلْ إِعرابًا في القرآن ، فإِذا خَرَجْتُ إِلى كلام الناس فَضَّلْتُ الأَقْوى ، ونعم السلفُ لنا أحمدُ بنُ يحيى كان عالما بالنحو واللغة متديِّنًا ثقةً)[٥] .

وقد بيَّن أبو حيان أَنَّ القراءة سنة متبعة فيها الفصيحُ وفيها الأَفْصَحُ[٦]

---

(١) البحر ٤ / ٢٧٢ .

(٢) انظر: منهج السالك ١٠٩، ٣٠٣، ٣٠٤، والبحر ١ / ٤٧- ٤٨، ٣٩١، ٢ / ٣٩، ١٤٧- ١٤٨، ٣٢٤، ٣٥٦ .

(٣) البحر ٤ / ١١ .

(٤) البحر ٢ / ١٥٧- ١٥٨ وانظر ٢ / ٢٦٥، ٣ / ٦٢، ٨٨، ٣٨٦ .

(٥) البحر ٤ / ٨٧ .

(٦) البحر ٧ / ٣٦١ .

وأَنها جاءتْ على لغة العرب قياسها وشاذها[١] ، ولهذا لا يستنكر أَنْ يكون في القراءات ما لا يقاس عليه ، ولكنه يؤكد ضرورة قبوله ، وهذا واضح بجلاء في حديثه عن إِبدال الهمزة قال (تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متصلة مدَّة تجانس الحركة كآدم . . وندر قراءة مَنْ قرأ في الابتداء (اِأْتُمِنَ أمانتَه)[٢] . . فإِن لم تتصلا . . أو اتصلتا متحركتين والأولى للمضارع فيقدم حكم الثانية من[٣] الحذف ، أو لغير مضارع أبدلت ياءً إن كُسِرَتْ مطلقا نحو أيمَّة . . أصله أَأْمِمَة نقلت حركة الميم إلى الهمزة قبلها، فأبدلت ياء وأُدْغِمَتْ في الميم ، وقرئ في السبعة (أَئِمَّة)[٤] بالتحقيق، وبالتسهيل ، فوجب قبوله ، وإن كان القياس الإبدال ياءً)[٥] .

ففي هذا النقل يوضِّحُ أبو حيان أن في القراءات السبع ما لا يقاس عليه، ولكنه يوجب قبول ما كان من هذا القبيل ، وهذا ما يؤكده أيضا حديثه عن قراء بعضهم (وَعَتّ)[٦] في وَعَظْتَ بإدغام الظاء بالتاء ، وهي قراءة أبي عمرو والكسائي والأعمش ، قال أبو حيان : (ينبغي أن يكون إِخفاءً لأن الظاء مجهورة مطبقة ، والتاء مهموسة منفتحة فالظاء أقوى من التاء ، والإدغام إِنما يحسن في المتماثلين ، أو في المتقاربين إِذا كان

---

(١) البحر ٨ / ٤٩٣ .

(٢) البقرة ٢ : ٢٨٣ .

(٣) يريد نحو (أُكْرِمُ في (أؤ كرم) .

(٤) التوبة ٩ : ١٢ وقد قرأ بذلك ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف . انظر : المبسوط ٢٢٥ .

(٥) الارتشاف ١ / ١٣٠-١٣١ ونظير ذلك موقفه تجاه همز بعض السبعة (معائِشَ) انظر : البحر ٤ / ٢٧١- ٢٧٢ ، والمبدع ١٤٦ .

(٦) الشعراء ٢٦ : ١٣٦ ، ولم أقف على هذه القراءة في مظانها من (التيسير) و (العنوان) وانظر : البحر ٣ / ٣٣ .

الأول أَنْقَصَ من الثاني ، وأما إِدغام الأقوى في الأضعف فلا يحسن ، على أنه قد جاء من ذلك أشياء في القرآن بنقل الثقات فوجب قبولها وإِن كان غيرها أفصح وأقيس)[١] . ومما أكد فيه أبو حيان ضرورة قبول ما قرئ به وإن لم يكن مقيسًا قوله : (قرأ الجمهور أَنْ رآه[٢] بألف بعد الهمزة ، وهي لام الفعل ، وقنبلٌ بخلاف عنه بحذف الألف ، وهي رواية ابن مجاهد قال : وهو غلط منه ، وهو لا يجوز)[٣] ثم قال أبو حيان : (ينبغي ألا يغلِّطَه . . وقد حُذِفَ الأَلفُ في نحوِ هذا ، قال[٤] :

وَصَّانيَ العَجَّاجُ فيما وَصَّني

يريد : فيما وَصَّاني ، وهي لام الفعل ، وحذفت في مضارع (رأى) في قولهم : أصاب جَهْدٌ - لَوْتَرَ - أهلَ مَكَّةَ ، وهو حَذْفٌ لا ينقاس ، ولكن إِذا صحَّتْ الروايةُ ، وَجَبُ قبولُه ، والقراءاتُ جاءَت على لغة العرب قياسِها وشاذها)[٥] .

أَبو حيان إذن يرى أَنَّ القراءات عامة مثَّلتْ ، وتمثَّلت كلام العرب ، فَمَا وافق منها الشاذَّ منه حُفِظَ ولم يقس عليه ، أي إَنَّ الرجل لا يقيس الظاهرة ولو جاءت في القراءة أيًا كان نوعها ما لم تؤيد بمجيئها في المقيس من كلام العرب خلافًا لما ذَهَبَتْ إِليه الدكتورة خديجة الحديثي من أنه قد يجيز الظاهرة معتمدًا على القراءة فقط ، فقد عَلَّقَتْ على إِجازة أبي حيان

---

(١) البحر ٧ / ٣٣ .

(٢) العلق ٩٦: ٧ . و هي سبعية ، قرأ بها ابن كثير . انظر التيسير ٢٢٤، والعنوان ٢١١ .

(٣) البحر ٨ / ٤٩٣ .

(٤) هو رؤبة . انظر: ديوانه ١٨٧ .

(٥) البحر ٨ / ٤٩٣ .

العطف على المضمر المخفوض بلا إِعادة الجار بقولها (وكان تجويز هذا اعتمادا على قراءة حمزة بكسر الأرحامِ في قوله تعالى : ﴿ واتَّقُوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ ﴾ وقد اتَّبَعَ في ذلك الكوفيين)[١] والصحيح أَنَّ الرجل لم يتَّبع أحدًا في ذلك ، ولم يُجِزْ ما في هذه القراءة إلا لموافقته القياسَ لديه ، ولكثرته في لسان العرب لا لمجرد مجيئه فيها ، وهذا ما يُفْهَم من قوله : (الذي نختاره أنه يجوز ذلك في الكلام مطلقا لأنَّ السماع يعضده ، والقياس يقويه، أما السماع فما رُوي من كلام العرب ما فيها غيرُه و فرسِه بجر الفرس عطفا على الضمير في غيره . . والقراءة الثانية في السبعة ﴿ تساءلون به والأرحامِ ﴾ أي : بالأرحام . . ومن ادَّعْى اللحْنَ فيها ، أو الغلط على حمزة ، فقد كَذب ، وقد وَرد من ذلك في أشعار العرب كثيرٌ يَخْرُجُ عن أَنْ يُجْعَلَ ذلك للضرورة ، فمنه قول الشاعر . . وقال آخر . . وقال آخر . . فأنت ترى هذا السماع وكثرته ، وتصرُّفَ العرب في حرف العطف ، فتارةً عَطَفَتْ بالواو وتارة بأو ، وتارةً بـ " بل " وتارةً بـ " أم " وتارة بـ " لا " وكل هذا التصرُّف يدل على الجواز)[٢] .

ونظير ذلك في إِجازة أبي حيان ما منعه غيره مما جاء في القراءات لمجيئه في لسان العرب أيضًا ولقوته في القياس عنده الفصل بين المتضايفين بالمفعول في قراءة ابن عامر ﴿ قَتْلُ أولادَهم شركائهم ﴾ قال : (زعم بعض النحويين أَنَّ ذلك لحْنٌ ، وتأول ذلك بعضهم ، والصحيح إِجراءُ ذلك على ظاهره لأنها قراءة متواترة فلا يمكن الطعن فيها ، والتأويلُ خلافُ الأصل ، وقد وجدنا نظيرها في لسان العرب وإِن كان قليلا والقراءة تأتي على الأفْصح

(١) أبو حيَّان النحوي ٣٠٢- ٣٠٣ .

(٢) البحر ٢ / ١٤٧- ١٤٨ .

والفصيح وعلى القليل والكثير ، قال الطرِمَّاح . . وقال آخر . . وروى الكسائي . . وأنشد الأخفش . . . ولجواز ذلك وجه من القياس ؛ أن الفاصل كجزء من العامل فيه ، فكأنه لم يفصل بينهما ، لأن رتبته التقديم، واقتضاؤه له أشدُّ من اقتضائه للمفعول و إِذا كان من لسانهم مسموعًا ، ولم يكن بالقياس مدفوعا ، كان جديرًا ألا يكون ممنوعا)[١] . فهذا المثال وسابقه يبيّنان أن أبا حيان لا يجوِّز ما في القراءة لمجرد مجيئه فيها ، بل لمجيئه في كلام العرب أيضا ، ولقوته في القياس لديه .

وإذا لم يكن كذلك كان مما يحفظ ولا يقاس عليه عند أبي حيان ، ولو كان في القراءة ، بغض النظر عن منزلتها في التواتر في نقلها ، وهذا شأن كثير من النصوص القرآنية التي جاءت بما لم يَطَّرِد ، فاقتصر في معالجته إياه على مجرد الإِشارة إِلى أَنَّه لا يقاس ، كما في حديثه عن تاء نحو إِعادة قال (قال الفراء تسقط التاء للإِضافة وجعل من ذلك إِقام الصلاة[٢] أي : إقامة الصلاة ، وَوَرَدَ ذلك في عدة أبيات من لسان العرب ، ولكن لا نقيس ذلك وإنما نقف فيه مع مورد السماع)[٣] . وقد يقصر أبو حيان ما قرأ به الجمهور على السماع كقوله : (قرأ الحسن ، وابن محيصن ﴿ مَطْلَع ﴾[٤] بفتح اللام . . وهو القياس ، وقرأ الجمهور بكسرها ، وهو سَمَاع في أحرف معدودة)[٥] . ومما قصر فيه أبو حيان ما قرأ به الجمهور

---

(١) منهج السالك ١٠٩ وانظر ١٠٣- ٣٠٤ ، منه والبحر ٤ / ٣٢٩- ٣٣٠ .

(٢) الأنبياء ٢١ : ٧٣ ، والنور ٢٤ : ٣٧ .

(٣) البحر ٥ / ٤٨ .

(٤) القدر ٩٧ : ٥ .

(٥) البحر ٦ / ١٦١ ، وانظر : تقريب المقرب ١١٨ .

على السماع حديثه عن قوله تعالى أولم يرَوْا أَنَّ الله الذي خَلَقَ السماواتِ والأرضَ ، ولم يَعْيَ بخلقهن بقادر على أن يحيِيَ . . [١] فقد قال : (قرأ الجمهور بـ قادر اسم فاعل ، والباء زائدة في خبر أَنَّ ، وَحَسَّنَ زيادتها كونُ ما قبلها في حَيِّزِ النفي ، وقد أجاز الزجاج ما ظَنَنْتُ أَنَّ أحدًا بقائم قياسًا على هذا، والصحيح قصر ذلك على السماع)[٢] . ومن هذا القبيل حديثه عن زيادة الكاف في قوله تعالى : ﴿ ليس كمثله شيء ﴾)[٣] فقد قال في زيادة الكاف الجارة عامةً (والزائدة تنقسم قسمين ؛ زائدة لتأكيد معنى التشبيه ، وزائدة للتوكيد . . ومثال الزائدة لتأكيد معنى التشبيه قوله تعالى ليس كمثله شيء أي ليس مثله شيئا . . ولا تطرد زيادة الكاف)[٤] . ومما أشار فيه أبو حيان إلى أن ما في قراءة الجمهور شاذ لا يقاس حديثه عن إثبات الواو في المصدر وِجْهة من قوله تعالى : ﴿ ولِكِلٍّ وجهةٌ هو مولِّيها ﴾ .

قال : (ذهب قوم منهم المازني . . إلى أنه مصدر وهو الذي يظهر من كلام سيبويه . قال[٥] بعد أن ذكر حذف الواو من المصادر : وقد أثبتوا فقالوا وِجْهَةٌ في الجهة)[٦] ، ثم قال أبو حيان : (فعلى هذا يكون إِثبات

---

(١) الأحقاف ٤٦ : ٣٣ .

(٢) البحر ٨ / ٦٨ وأكد في (منهج السالك) ٢٤٩- ٢٥٠ أن زيادة الباء في هذه الآية مما لا يقاس عليه ، وانظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٤٤٧ .

(٣) الشورى ٤٢ : ١١ .

(٤) منهج السالك ٢٥٣ . وانظر : البحر ٤ / ٩٠ .

(٥) البقرة ٢ : ١٤٨ .

(٦) انظر : الكتاب ٤ / ٣٣٧ .

(٧) البحر ١ / ٤١٩ .

الواو شاذا منبهةً على الأصل المتروك في المصادر ، والذي يسوِّغُ عندي إقرارَ الواو وإن كان مصدرًا أنه مصدرٌ ليس بجارٍ على فعله وَجِه يَجِهُ فيكون المصدر جهة)[١] .

وقد تتمثل إشارة أبي حيان إلى أن ما في القراءة مقصورة على السماع بحملها على ما هو خاص عنده بالشعر كما في حديثه عن قوله تعالى ﴿ فلا أقْسِمُ بمواقع النجوم ﴾[٢] .

قال : (قرأ الجمهور ﴿ فلا أقسم ﴾ فقيل : لا زائدة مؤكِّدة . . والأولى عندي أنها لام أشبعت فتحتُها ، فتولدتْ منها ألفٌ كقوله :

أَعُـــوذُ بـاللـهِ مـن الـعَـقْـرَابِ

وهذا وإن كان قليلا فقد جاء نظيره في قوله ﴿ فاجعل أفئيدةً من الناس ﴾[٣] بياء بعد الهمزة ، وذلك في قراءة هشام ، فالمعنى : "فَلأُقسِمُ" كقراءة الحسن وعيسى)[٤] .

يتضح من هذا المثال إذن أَنَّ أبا حيان حمل قراءة الجمهور وغيرها[٥] على الإشباع مع أنه أكد هو نفسه غير[٦] مرة أن (الإشباع بابه ضرورة

---

(١) البحر ١ / ٤١٩ .

(٢) الواقعة ٥٦ : ٥٧ .

(٣) إبراهيم ١٤ : ٣٧ ، وهذه من شواذ ابن عامر . انظر : القراءات الشاذة ٦٨ .

(٤) البحر ٨ / ٢١٣ .

(٥) لأمثلة أخرى على حمله القراءة على الإشباع انظر : البحر ١ / ٢٠- ٢١ ، ٤ / ٣٢٩ ، ٥ / ٣٠٢ ، والارتشاف ٢ / ٣٣٠- ٣٣٢ ، ٣٤٢- ٣٤٤ .

(٦) انظر : الارتشاف ٣ / ٢٨٠- ٢٨١ ، والبحر ١ / ٢٠- ٢١ ، ٥ / ٤٣٢ .

الشعر)[١] وقد استضعف أَنْ تُحْمَلَ[٢] عليه بعض القراءات إِن أَمْكن الحَمْلُ على غيره .

تبيَّن فيما تقدم أن معالجة أبي حيان كثيرا مما يطرد في قراءات مما قرأ به الجمهور تمثلت بالإشارة إلى أنه لا يقاس ، وهو كثيرا ما يفعل ذلك في معالجة ما لم يَطَّرِد في قراءات سبعيه أقل إجْماعا على القراءة بها ، وفي قراءات شاذة أجتزئ بالإحالة[٣] إلى شيء من هذا وذاك خشية الإطالة .

وقد أفاد أبو حيان كثيرا من قضية التعدد اللهجي في معالجة ما لم يَطَّرِد في القراءات فهو كثيرا ما يحمله[٤] على لهجات خاصة ، بل حَمْلُه على اللهجة مُقَدَّمٌ عند أبي حيان على جعله من الشاذ ، ومُقَدَّمٌ أيضا على الاحتيال لتأويله . أما إعراضه عن جعل ما لم يَطَّرِد في القراءة من الشاذ مؤثرا حمله على اللهجة الخاصة فواضح في حديثه عن ﴿ سُئِلَ ﴾ من قوله تعالى : ﴿ أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْئَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ﴾[٥] .

قال : (قرأ الحسن وأبو السَّمَّال بكسر السين وياء ، وقرأ أبو جعفر وشيبة، والزهري بإِشمام السين ، وياءٍ ، وقرأ بعض القراء بتسهيل الهمزة

---

(١) البحر ٤ / ٣٨٩ .

(٢) جاء في البحر ٤ / ٣٨٩ عن قراءة الحسن (سأوريكم) بواو ساكنة بعد الهمزة : « وُجِّهَتْ هذه القراءة بوجهين ؛ أحدهما ما ذكره أبو الفتح ، وهو أنه أشبع الضمة ومطها فنشأ عنها الواو ، وهذا التوجيه ضعيف لأن الإشباع بابه ضرورة الشعر » .

(٣) انظر : البحر ١ / ٢٦٥، ٣٢٦، ٣٨٧ ، ٣/ ٣٤، ٥ / ١٨٦، ٧/ ٢١١ ، ٨/ ٧ ، ١٠٣، ١١٢ .

(٤) انظر : مثلًا لما لن أعرض له : البحر ١ / ١٥٢، ١٥٨، ٣ / ٧٤، ٩٦، ٢٩٨، ٤ / ٣٨٨-٣٨٩، ٥ / ٢٨٥، ٣٣٢، ٣٤٢، ٣٤٣، ٦ / ٢١٤ ، ٢٨٧ .

(٥) البقرة ٢ : ١٠٨ .

بين بَيْنَ ، وهذه القراءات مبينة على اللغتين في (سأل) وهو أن تكون الهمزة مرَّةً مفتوحة،فتقول : (سأل)،فعلى هذه اللغة تكون قراءة الجمهور ، وقراءةُ من سهَّل الهمزة بين بين، واللغة الثانية أن تكون عين الكلمة واوًا ، وتكون على (فَعِل) بكسر العين فتقول : " سِلْتُ " كـ خِفْتُ أَخَافُ أصلُه سَوِلْتُ ، وعلى هذه اللغة تكون قراءةُ الحسن ، وقراءةُ من أشمَّ ، وتخريج هاتين القراءتين على هذه اللغة أولى من التخريج على أنَّ أصل الألف الهمزة، فأبدلت الهمزة ألفا ، فصارت مثل " قال " و " باع " فقيل فيه : سِيْل بالكسر المحض والإشمام ؛ لأَنَّ هذا الإبدال شاذ لا ينقاس ، وتلك لغة ثانية ، فكان الحمل على ما كان لغة أولى من الحمل على الشاذ غير المطِّرد)[١] فهذا النقل يبيِّن بالقول والعمل أَنَّ حَمْلَ ما لم يَطَّرِد في القراءة على اللهجة الخاصة مُقَدَّمٌ عند أبي حيان على جعله من الشاذ ، وهو مقدم أيضا على الاحتيال لتأويله ؛ لأن (التأويل خلافُ الأصل)[٢] عنده ، ولذلك يبيِّن أنه : (إنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء ، ثم جاء شيء ، يخالف الجادة ، وأما إذا كان لغة طائفة من العرب، لم تتكلم إلا بها فلا تأويل)[٣] . ولعل هذا سببُ رغبته في حمل ما لم يَطَّرِد في القراءات على اللهجات الخاصة ما أمكنه الأمر متجاوزا كل ما قيل فيه من توجيهات كما هو واضح في حديثه عن قراءة بعضهم : ﴿مَنْ يُرِدْ ثوابَ الدنيا نؤْتِهِ منه ﴾)[٤] باختلاس ياء الهاء في نؤته قال : (وجه الاختلاس بأنه

---

(١) البحر ١ / ٣٤٦- ٣٤٧ .

(٢) منهج السالك ١٠٩ .

(٣) المزهر ١ / ٢٥٨ .

(٤) آل عمران ٣: ١٤٥ . قرأ بذلك هشام ، وابن ذكوان . انظر: الإتحاف ١٧٩ .

اسْتَصْحَبَ ما كان للهاء قبل أن تحذف الياء ؛ لأنه قبل الحذف كأن نُؤْتيهِ والحذف عارض لا يُعْتَدُّ به . . والأولى ترك هذه التوجيهات، فإن اختلاس الضمة والكسرة بعد متحرك لغة حكاها الكسائي عن بني عقيل وبني كلاب)[١] .

ومما أعرض فيه أبو حيان عن تأويل القراءة لإمكانية حملها على لهجة خاصة حديثة عن قوله تعالى : ﴿ فاذكروا اسم الله عليها صواف ﴾[٢] .

قال : (قرأ أبو موس الأشعري . . " صَوَافِيَ " جمع صافية ، وَنَوَّنَ الياء عمر بن عبيد . قال الزمخشري : التنوين عوض من حرف المد عند الوقف)[٣] ثم قال أبو حيان (الأولى أن يكون - يريد التنوينَ - على لغة من صرف ما لا ينصرف)[٤] . ومما آثر فيه أبو حيان حمل ما لم يَطَّرِد في القراءات على اللهجة الخاصة حديثه عن قراءة بعضهم ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ ﴾[٥] بفتح الحاء ، فقد استعرض ما قيل فيه من توجيهات، ثم قال : (أَحْسَنُ من هذا كله أنه لغة لبعض العرب . . وهي الجزم بـ " لن " والنصب بـ " لم " عكس المعروف)[٦] .

وقال أبو حيان في قوله تعالى : ﴿ إِن هذان لساحران ﴾[٧] :

---

(١) البحر ٣ / ٧١ .

(٢) الحج ٢٢ / ٣٦ وهي من الشواذ . انظر: القراءات الشاذة ٩٥ .

(٣) البحر ٦ / ٣٦٩ .

(٤) البحر ٦ / ٣٦٩ .

(٥) الشرح ٩٤: ١ عزيت هذه القراءة في (البحر) ٨ / ٤٨٧- ٤٨٨ إلى أبي جعفر المنصور .

(٦) البحر ٨ / ٤٨٨ .

(٧) طه ٢٠: ٦٣ .

(اخْتُلِفَ في تخريج هذه القراءة ، فقال القدماء من النحاة . . وقيل . . وقيل . .)[١] وهكذا أَطْنَبَ في ذكر هذه التأويلات حتى إِذا ما انتهى من ذلك تجاوزها جميعا ، وقال : (والذي نختاره في هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب في إجراء المثنى بالألف دائما)[٢] ففي هذه الأمثلة كلِّها يتضح بجلاء أن حمل ما لم يَطَّرِد في القراءات على لهجة خاصة مُقَدَّمٌ على تأويله ، ولم أقف على ما يخالف ذلك عند أبي حيان إِلا في حديثه عن قوله تعالى : ﴿ ثم عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيْرٌ منهم ﴾[٣] ، فقد أولَّ هذه الآية متحامياً[٤] بصراحة حملها على لغة أكلوني البراغيث ، وهذا لا ينفي مالا حظته من رغبة أبي حيان في حمل ما لم يَطَّرِد في القراءات على اللهجة الخاصة بدليل أَنَّه قد يَحْمِلُ القراءة السبعية على لهجة صَرَّح بأَنَّها مقصورة على الضرورة في الفصحى، وهذا واضح في قوله : (قرأ الجمهور ﴿ يؤدهِ ﴾[٥] بكسر الهاء ، ووصلها بالياء . . وقرأ أبو عمرو، وأبو بكر وحمزة والأعمش بالسكون . قال أبو إِسحاق[٦] : وهذا الإسكان الذي رُوِيَ عن هؤلاء غلط

(١) البحر ٦ / ٢٥٥ .

(٢) البحر ٦ / ٢٥٥ .

(٣) المائدة ٥ : ٧١ .

(٤) انظر : البحر ٣ / ٥٣٤ . والجدير بالذكر غموض موقف أبي حيان من لغة أكلوني البراغيث ، وتناقض أوصافه لها ، ولكن تحاميه حمل القراءات عليها دليل عملي قاطع بأنها لغة لا يعوَّل عليها عنده . انظر : لغة أكلوني البراغيث ص ١٧٧- ١٧٩ ، ١٨٢-١٨٣ ، وهو بحث للدكتور عبد الرحمن محمد عبد الرحمن العمار منشور عام١٤٢٠ في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، العدد ٢٧ ، وما لم يطرد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة . . ص ٢٩٥-٢٩٦

(٥) آل عمران ٣: ٧٥ ، وهذه القراءة من السبع . انظر : العنوان ٨٠ .

(٦) أي الزجاج انظر : معاني القرآن وإِعرابه ١ / ٤٣٢ .

بَيِّنٌ . . وما ذهب إِليه أبو إسحاق . . ليس بشيءٍ إِذ هي قراءةٌ في السبع ، وهي متواترة . . وقد أجاز ذلك الفراء . . وحكى ذلك لغةً لبعض العرب ، تجزم في الوصل ، والقطع وَرَوَى الكسائي أنَّ لغة عقيل وكلاب أنهم يختلسون الحركة في الهاء إِذا كانت بعد متحرك ، وأنهم يسكنونها أيضًا . . وغيرُ عقيل لا يوجد في كلامهم اختلاس ولا سكونٌ في له وشبهه إِلا في الضرورة)[١] .

ولذلك نظائر[٢] كثيرة جدا حمل فيها أبو حيان ما لم يَطَّرِد في القراءات على لهجات خاصة، صَرَّح بأن بعضها لغات مقصورة على الضرورة في الفصحى .

وأبو حيان لديه حرص شديد على تأويل ما لم يَطَّرِد في القراءات إذا لم يَتَسنَّ له حمله على اللهجات الخاصة ، وقد تمثَّلت معالم هذا الحرص بالأمور التالية :

- تأكيده ضرورة توجيه القراءات التي جاءت بما لم يَطَّرِد .
- إشارته أحيانًا إِلى سبقه في تأويل هذه القراءة، أو تلك .
- تأويله القراءات، ولو سبعية على ما يُقِرُّ بأنه لا يقاس .
- حَمْله القراءة على الوجه الذي يتحامى حمل غيرها عليه .

فهذه الأمور كُلُّها تبيِّن حرص أبي حيان على تأويل القراءات التي جاءت بما لم يَطَّرِد أيًّا كان نوعها .

---

(١) البحر ٢ / ٤٩٩ .

(٢) انظر: البحر ١ / ١٥٢، ٢ / ٢٨٨، ٣٥٦ ، ٣ / ٧١، ٣٣٤، ٥ / ٢٢٦، ٤١٨، ٦ / ١٢٨، ٣٦٩، ٧ / ٤١٧، ٨ / ٤ ، ١٠٣ ومنهج السالك ٣٠٩ .

وأمَّا إشارته إلى ضرورة توجيه مالم يَطَّرِد في القراءة ، فكقوله (قرأ الجمهور : ﴿ أَنْ رآه ﴾[١] بألف بعد الهمزة، وهي لام الفعل ، وقُنْبُل بخلاف عنه بحذف الألف، وهي رواية ابن مجاهد عنه ، قال: وهو غلط عنه . . وهو غلط لا يجوز وينبغي أَلَّا يغلطه، بل يتطلب له وجهًا)[٢] .

ونظير ذلك في حَضِّ أبي حيَّان على توجيه القراءة قوله : (قرأ ابن محيصن ﴿ وإِسْتَبْرَقَ ﴾[٣] . . وقال الزمخشري[٤] : وقرئ ﴿ إِستبرقَ ﴾ نصبًا في موضع الجر على المنع من الصرف ؛ لأنه أعجمي ، وهو غلط . . وقرئ ﴿ واستبرق ﴾[٥] بوصل الهمزة والفتح على أنه مُسَمّى بـ استفعل من البريق، وليس بصحيح أيضا لأنه معَرَّبٌ مشهور تعريبه ، وأَنَّ أصله استبره[٦] ثم علَّق أبو حيان على كلام الزمخشري هذا فقال : (نقول : إن ابن محيصن قارئ جليل مشهور بمعرفة العربية . . ويُتَطَلَّبُ لقراءته وجه)[٧] .

ومما أشار فيه أبو حيان إِلى ضرورة تأويل ما خطئ من القراءات قوله : (ورُوِيَ عن عاصم، وحمزة الأزرق ﴿ تَعِيَّها ﴾[٨] بتشديد الياء ، وقيل : وهو

---

(١) العلق ٩٦ : ٧ .

(٢) البحر ٨ / ٤٩٣ .

(٣) الكهف ١٨ : ٣١ وقراءة ابن محيصن شاذة . انظر: القراءات الشاذة ٧٩- ٨٠ .

(٤) انظر: الكشاف ٤ / ٧٦٣ .

(٥) وهذه قراءة ابن محيصن . انظر: البحر ٨ / ٤٠٠ .

(٦) البحر ٨ / ٤٠٠ .

(٧) البحر ٨ / ٤٠٠ .

(٨) الحاقة ٦٩ : ١٢ ، ونسبت هذه القراءة إِلى حمزة وغيره ، وذهب أبو عمرو الداني في (التيسير) ٢١٣ إِلى أنها مما لا يصح ، وهي من القراءات الشاذة . انظر: القراءات الشاذة ١٦١ .

خَطَأٌ ، وينبغي أَنْ يتأول على أنه أريد به شِدَّةُ بيان الياء احْتَرازًا ممن سكنها ، لا إِدغامُ حرفٍ بحرف)[١] .

فهذه الأمثلة ونظائرها[٢] تُظْهِرُ بوضوح حرص أبي حيان على توجيه ما لم يَطَّرِد في القراءات وعدم الاستسلام لتلحينه .

ومما يؤكد أهمية تأويل القراءة عنده إِشارته بزهو أحيانًا إِلى أن أحدًا لم يسبقه إلى تأويل القراءة المشكلة كما في قراءة ابن السُّمَيْفِع (كَمَثلِ الذين استوقد نارًا فأضاءت له ما حوله)[٣] قال : (وهي قراءة مشكلة . . وإذا صَحَّتْ هذه القراءة فتخريجها عندي على أوجه ، أحدها أن يكون . . والثاني . . والثالث)[٤] .

وهكذا استرسل أبو حيان في ذكر مختلف ما قاله من التأويلات في هذه القراءة ، ثم أشار إِلى سبقه في ذلك فقال : (ولم يذكر أَحَدٌ ممن وقفنا على كلامه تخريج قراءة ابن السُّمَيْفع)[٥] .

وغني عن التأكيد أنه لولا أهمية تأويل القراءة عند أبي حيان لما حرص في هذا المثال ونظائره[٦] على أن يشير إلى سبْقه إلى توجيه هذه القراءة أو تلك ، مما يعني أن ذلك من مَعَالمُ حرصه على تأويل ما لم يَطَّرِد في القراءات .

---

(١) البحر ٨ / ٣٢٢، وذكر في (المبدع) ٢٢٢- ٢٢٣ أن نحو ما في هذه القراءة من الإِدغام شاذ .

(٢) انظر : البحر ٥ / ٢٦٧- ٢٦٨، ٦ / ٢١١ .

(٣) البقرة ٢ : ١٧ . و انظر: البحر ١ / ٧٧ ، ويبدو أن هذه القراءة لم ترد في غيره إِذا لم يحل (معجم القراءات) إِلى سواه ، ولم أقف عليها في (القراءات الشاذة) .

(٤) البحر ١ / ٧٧ .

(٥) البحر ١ / ٧٨ .

(٦) انظر: البحر ٥ / ٢٦٧ - ٢٦٨ .

وقد يكون من معالم ذلك تأويله القراءة ولو سبعيه على ما يقر هو نفسه بأنه لا يقاس كما فعل بقوله تعالى : ﴿ ومن آياته يريكم . . ﴾[١] .

قال : (يكون يريكم على إِضمار أَنْ كما قال :

أَلا أيهذا الزاجري أحضُرُ الوَغَى[٢]

برفع أحضرُ والتقدير : أَنْ أحضر ، فلما حذف أن ارتفع الفعل ، وليس هذا من المواضِع التي تُحْذَفُ منها أن قياساً[٣] ، فأبو حيان حَمَل ما لم يُخْتَلَفْ في قراءته من هذه الآية على ما يقر بأنه لا يقاس مع أنه رفض أن يحمل عليه غيرها[٤] عندما أمكنه حملُها على غيره ، ومما حمل فيه أبو حيان ما لا خلاف في قراءته من آي الذكر الحكيم على ما صرَّح بأنه لا يقاس حديثه عن قوله تعالى : ﴿ لأقْعُدَنَّ صراطَك المستقيمَ ﴾[٥] .

قال : (قالوا : انتصب ﴿ صراطك ﴾ على إِسقاط على . . وإِسقاط حرف الجر لا ينقاس في مثل هذا . . وقالوا : أو على الظرف . . وهذا

---

(١) الروم : ٣٠ : ٢٤ ، ولا خلاف في قراءتهم موطن الشاهد من هذه الآية . انظر : معجم القراءات ٥ / ٦٩ .

(٢) صدر بيت لطرفه سبقت نسبته وعجزه : وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي .
وأن أَشْهَدَ اللذاتِ أَنْتَ مخلدي

(٣) البحر ٧ / ١٦٧ وانظر : الارتشاف ٢ / ٤٢٣ ، والبحر ١ / ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٤) رفضَ أنْ يَحْمِلَ (تعبدون) على ذلك في قوله تعالى ((وإِذ أَخَذْنا ميثاق بني إِسرائيل لا تعبدون إِلا الله)) فقد ذكر أَنَّ بعضهم رَفَعَ هذا الفعل على تقدير أنْ ثم قال (والصحيح قَصْرُ ما ورد من ذلك على السماع ، وما كان هكذا فلا ينبغي أن تخرَّج الآية عليه ، لأن فيه حذف الحرف المصدري ، وإبقاء صلته في غير المواضع المنقاس ذلك فيها) البحر١ / ٢٨٢- ٢٨٣ . ومن هذا البعض الذي أشار إليه أبو حيان الخليل ابن أحمد . انظر : الجمل في النحو١٦٤ .

(٥) الأعراف ٧ : ١٦ .

أيضا ضعيف لأن ﴿ صراطك ﴾ ظرف مكان مختص . . فلا يَتَعدَّى إِليه الفعل إِلا بواسطة في وما جاء خلاف ذلك شاذٌّ ، أو ضرورةٌ . . والأولى أن يُضَمَّنَ ﴿ لأقعدنَّ ﴾ معنى ما يتعدى بنفسه ، فينصب الصراط على أنه مفعول به ، والمعنى : لألزمن بقعودي صِراطك المستقيم)[١] .

ففي هذا المثال آثر أبو حيان أَنْ يحمل الآية على التضمين مُعْرِضًا عن التأويلين الآخرين بدعوى أن ما فيهما لا يقاس مع أن ما حملها عليه هو لا يقاس عنده بدليل قوله : (التضمين ليس بقياس، ولا يُصار إِليه إِلا عند الضرورة)[٢] وثمة ظواهر أخرى لا يَحْمِلُ عليها أبو حيان النص القرآني ما وجد عنها مندوحة ، ومنها العطف على التوهم قال : (العطف على التوهم لا ينقاس فلا يُحْمَلُ عليه القرآن ما وجدت عنه مندوحة)[٣] .

وهذه الظواهر غير المقيسة لا يحمل عليها أبو حيان القراءة ما وجد محملا أمثل منها ، يُخرِّجُها عليه ، لهذا نجده أحيانًا يحمل القراءة على ما يرفض حمْلَ غيرِها عليه كما فعل بإِسكان الياء المنصوبة عندما تكون حَرْفَ إِعراب ، فقد حمل على ذلك قراءة علي والحسن رضي الله عنهما : (لن يُعْنِي)[٤] بإِسكان الياء فقال : (قرأ علي ﴿ لن يَعْنِيْ ﴾ بإِسكان الياء ، وقرأ الحسن ﴿ لن يُعْنِيْ ﴾ بالياء المضمومة أولا ، والساكنة آخرا ، وذلك لاستثقال الحركة في حَرْفِ اللين ، وإِجراءً للمنصوب مُجْرَى المرفوع،

---

(١) البحر ٤ / ٢٧٥ .

(٢) البحر ٤ / ١٢٩ ، وقد أكد ذلك غير مرة . انظر: البحر ١ / ٢٧٣، ٤ / ٧٦، ٢٧٣ .

(٣) البحر ٤ / ٥١٥ .

(٤) آل عمران ٣: ١٠ وهي شاذة . انظر: القراءات الشاذة ١٩ .

وبعض النحويين يَخُصُّ هذا بالضرورة ، وينبغي ألا يُخَصَّ بها ، إذ كثر ذلك في كلامهم)[١] وهذا الذي استكثره أبو حيان هنا مخالفًا مَنْ قصره على الضرورة ، حاملا عليه القراءة القرآنية، تَحَامى حَمْلَ قراءة أُخْرى عليه، مؤكدا أنه لا تُحْمَلُ القراءة عليه مَا وُجِدَ لها وَجْهٌ صحيح، ملتزمًا الصمت حيال جعله من الضرائر، وذلك في حديثه عن قراءة بعضه : (أعجزتُ أنْ أكونَ مثل هذا الغُراب، فأواريْ سَوْءة أخي)[٢] بإسكان ياء أواري .

قال : (لا ينبغي أَنْ يُخَرَّج على النصب ؛ لأن نصب مثل هذا بظهور الفتحة ، وهذا عند النحويين أَعني النصبَ بحذف الفتحة لا يجوز إلا في الضرورة ، فلا تُحْمَل القراءة عليه إذا وُجِدَ حَمْلُها على وجه صحيح ، وقد وجد هنا ، وهو الاستئناف ، أي : فأنا أواري)[٣] .

وبذلك يتبين حرص أبي حيان على تأويل ما لم يَطَّرِد في القراءات القرآنية ، فقد أكد غير مرة ضرورة توجيه القراءة التي جاءت به ، وربما أَشَار إلى سَبْقه إلى توجيه بعض هذه القراءات ، كما أَنَّه أوَّل بعضًا منها ولو سبعيًا على ما بيَّن أنه لا يقاس ، وربما أَوَّل القراءة على ما امْتَنَع عن حَمْلِ غيرها عليه، وكل ذلك يؤكد حرصه على تأويل ما لم يَطَّرِد في القراءات ، كما يؤكد رحابة صدره وأصوله في ذلك .

ومع هذا كله لم تتسع أصولُ أبي حيان لبعض القراءات الشاذة ،

---

(١) البحر ٢ / ٣٨٨ وانظر: ٢ / ٢٣٦- ٢٣٧ منه .

(٢) المائدة ٥ : ٣١ ، وهذه قراءة طلحة بن مصرف ، وطلحة بن سليمان ، وهي من الشواذ . انظر: المحتسب ١ / ٢٠٩، والبحر ٣ / ٤٦٧ .

(٣) البحر ٣/ ٤٦٦- ٤٦٧ ، وقد نصَّ في المبدع ٢٠٣- ٢٠٤على أن إسكان هذه الياء من الضرائر .

فاقتصر على استشكال تخريجها، أواستبعاده كما في قوله : (وقرئَ (تَشَّابَهَتْ قلوبُهم) [١] بتشديد الشين ، وتخريجُها مشكلٌ)[٢] ومن هذا القبيل قوله : (وقرأ الأعمش مِنْ سبأِ)[٣] بكسر الهمزة من غير تنوين ، حكاها عنه ابن خالويه[٤] ، وابن عطية[٥] ، ويبعد توجيهها)[٦] .

وقد يطعن أبو حيان في ضبط رواة القراءة التي جاءت بما لم يَطَّرِد عنده كحديثه عن قوله تعالى : ﴿ الذين يأكلون الربا ﴾ قال : (حكى أبو زيد أَنَّ بعضهم قرأ[٧] بكسر الراء وضم الباء، وواو ساكنة ، وهي قراءة بعيدة لا يُوْجَدُ في لسان العرب اسم ، آخره واو ، وقبلها ضمة ، بل متى أدَّى التصريف إلى ذلك ، قُلِبَتْ تلك الضمة كسرة ، وقد أُوِّلَتْ هذه القراءة على أنها لغة مَنْ قال في أَفْعى : أَفْعَوْ في الوقف ، وأن القارئ إمَّا أنه لم يضبط حركة الباء ، أو سَمَّى قربها من الضمة ضمةً)[٨] .

ومما طَعَنَ أبو حيان في ضبط رواته قراءة ابن أبي إسحاق ﴿ تَشَّابهت ﴾[٩]

---

(١) البقرة ٢ : ١١٨ قرأ بذلك ابن أبي حيوة، وابن أبي إسحاق . انظر : البحر ١ / ٣٦٧ .

(٢) البحر ١ / ٣٦٧ .

(٣) النمل ٢٧ : ٢٢، وهي شاذة قرأ بها الأعمش . انظر : القراءات الشاذة ١٠٩ ولم يحل (معجم القراءات) إلى سوى (البحر) .

(٤) انظر : الحاشية السابقة .

(٥) انظر : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١١ / ٩١ .

(٦) البحر ٧ / ٦٦ .

(٧) البقرة ٢ : ٢٧٥ وقد نسبت هذه القراءة لأبي السمال العدوي . انظر : معجم القراءات ١ / ٢١٥ .

(٨) البحر ٢ / ٣٣٣ .

(٩) البقرة ٢ : ٧٠ ، انظر : البحر ١ / ١٥٤ ، ولم يُحِلْ (معجم القراءات) إلى سوى (البحر) ولم أقف على هذه القراءة في مظانها من (القراءات الشاذة)

بتشديد الشين مع أن الفعل ماضٍ . قال : (يمكن أن تُوَجَّه هذه القراءة على أن الأصل اِشَّابهت وأصلُه تَشَابَهتْ فأدغمت التاء في الشين ، واجْتُلِبَتْ همزة الوصل ، فحين أَدْرَج ابن أبي إسحاق القراءة ، صار اللفظ : إن البقرة اِشَّابهت فظن السامع أن تاء البقرة هي تاء الفعل ، إذِ النطقُ واحدٌ ، فتوهم أنه قرأ تَشَّابهت وهذا لا يُظَنُّ بابن أبي إسحاق ، فإنه رأس في علم النحو)[١] .

ومما طعن أبو حيان في ضبط رواته ما يعزى إلى أبي عمرو من أنه قرأ (مَسَّقر)[٢] في ﴿ مَسَّ سَقَرَ ﴾ . قال أبو حيان : (رَوَى محبوب عن أبي عمرو مَسَّقر بإدغام السين في السين . . والظنُ بأبي عمرو أنه لم يدغم حتى حذف إحدى السينين لاجتماع الأمثال ثم أدغم)[٣] .

ومما صَرَّح فيه أبو حيان بالطعن على ضبط رواة القراءة قوله : (قرأ يحيى بن الحارث الزِّماري : ﴿ لِنَظُّر ﴾[٤] بنون واحدة ، وتشديد الظاء ، . . وينبغي أن تحمل قراءة يحيى على أنه بالغ في إخفاء الغنة، فتوهَّمَ السامع أنه إدغام ، فنسب ذلك إليه)[٥] .

ففي هذه الأمثلة كلها يطعن أبو حيان في ضبط رواة بعض القراءات الشاذة التي جاءت بما لم تتسع له أصوله ، على أن أبا حيان قد يستضعف القراءة إذا كانت من هذا القبيل كقوله : (قرأ ابن القعقاع ، وعمرو بن عبيد

---

(١) البحر ١ / ٢٥٤ .

(٢) القمر ٥٤ : ٤٨ .

(٣) البحر ٨ / ١٨٣ .

(٤) يونس ١٠ : ١٤ وتعزى إلى ابن عامر، وهي من الشواذ . انظر : المحتسب ١١ / ٣٠٩ .

(٥) البحر ٥ / ١٣١ .

لا يُضَارُّ[١] بجزم الراء، وهو ضعيف لأنه في التقدير جَمَعَ ثلاثة سواكن)[٢] .

وقال أبو حيان : (حَمْلُ لا في قراءة لا رَيْبٌ[٣] على أنها تعمل عمل ليس ضعيفٌ ، لقلة إِعمال لا عملَ ليس ، فلهذا كانت هذه القراءة ضعيفة)[٤] . وربما ساير أبو حيان غيره في تلحين بعض هذه القراءات كقوله : (قرأ ابن عباس يَثْنَوي[٥] بتقديم الثاء على النون ، بعده الواو على وزن تَرْعَوي قال أبو حاتم : وهذه القراءة غلط لا تتجه . . وإنما قال ذلك ؛ لأنه لا حَظَّ للواو في هذا الفعل ، لا يُقَالُ : ثَنَوْتُه ، فاثنوى كما يقال : رَعَوْتُهُ ، فارْعَوى)[٦] .

فأبو حيان لم يردَّ على مَنْ خطَّأَ هذه القراءة كعادته ، بل بَيَّنَ سَبَبَ تخطيئها مُوْمِئًا إلى أن ما جاءت به لا أصل له ؛ مما يشي بمسايرته من خطّأها ، وكل ذلك يؤيِّد أنه مع شدة حرص أبي حيان على تأويل ما لم يَطَّرِد في القراءات ، لم تستوعب أصوله في اللغة والنحو بعض ما شذَّ[٧] منها عن هذه الأصول ، فطعن في ضبط رواته ، وربما ساير غيره في تلحين بعضٍ منه ، وذلك مقصور عنده على القراءات الشاذة .

---

(١) البقرة ٢ : ٢٨٢ وهذه القراءة شاذة . انظر : المحتسب ١ / ١٤٨ .

(٢) البحر ٢ / ٣٥٤ .

(٣) البقرة ٢ : ٢ ، وهذه القراءة شاذة . انظر : القراءات الشاذة٢ .

(٤) البحر ١ / ٣٦ .

(٥) هود : ١١ : ٥ ، وهي شاذة ، والمشهور (يثنون صدورهم) انظر : القراءات الشاذة ٥٩ .

(٦) البحر ٥ / ٢٠٢ .

(٧) أما السبعية ، فلم يطعن في شيء منها لأنها متواترة ، لا يمكن وقوع الغلط فيها قال في (البحر) ٢ / ٣٢٤ (الذي نختاره ، ونقوله أن نقل القراءات السبع متواترة ، لا يمكن وقوع الغلط فيه) .

تبيَّن فيما تقدم : أن أبا حيان الأندلسي لم يقس على كلِّ ما كان قراءة ، فقد أكد أن القراءات جاءت وفق كلام العرب ؛ مقيسه وشاذه ، فما وافق منها الكثير المقيس من كلامهم قيسَ عليه ، وما وافق القليل الشاذ اقتصر فيه على ما سمع منه ولو كان ممن قرأ به الجمهور ،أو مما لم يختلف في قراءته . وهذا يعني أن في القراءات ما لم يَطَّرِد في أصول أبي حيان، وقد تمثلت معالجته ما كان من هذا القبيل أحيانًا بالاقتصار على الإشارة إلى أنه مما لا يقاس عليه أيًا كان موقعه من التواتر، أو الشهرة في القراءة به .

وحمل أبو حيان كثيرًا مما لم يَطَّرِد في القراءات على لهجات العرب الخاصة ، مستفيدًا من وعيه لقضية التعدد اللهجي في العربية ، فقد كان يُعْرِض عن جعل ما لم يَطَّرِد في القراءة من الشاذ، كما كان يعرض عن الاحتيال لتأويله إن أمكن حمله على لهجة من اللهجات ، فإن لم يتسنَّ له ذلك أعمل فيه يد التأويل بحرص شديد ، بدت معالمه واضحة بتأكيده قولاً وعملاً ضرورة تأويل القراءات التي جاءت بما لم يطَّرِد، وبإشارته أحيانًا إلى سَبْقِه في تأويل بعضها .

كما بدت معالم حرص أبي حيان على تأويل ما لم يَطَّرِد لديه في القراءات بتأويل القراءة ، ولو كانت سبعية ، أو كانت مما لم يختلف في قراءته على ما بيَّن هو نفسه أنه لا يقاس عليه ، وربما أول القراءة على ما لم يرتض تأويل غيرها عليه مما يوهم بشيء من التباين في موقف أبي حيان من بعض الظواهر ، وكل ذلك يفسره حرصه الشديد على تأويل ما لم يَطَّرِد في القراءات القرآنية،ومع هذا ضاقت أصوله في ذلك على رحابتها عن أن تتسع لبعض القراءات الشاذة ، فطعن في صحة نقل بعضها ، وربما ساير غيره في تلحين شيء منها .

الفصل الثاني والعشرون

سُبُل معالجة النحاة لما لم يَطَّرِد في القراءات
خلاصات ونتائج

مدخل : ما لم يَطَّرِد في القراءات عند النحاة عامة

اتضح فيما تقدم أن ما لم يَطَّرِد في القراءات القرآنية لم يقتصر على مدرسة نحوية دون غيرها ، مما يؤكد بطلان مزاعم قديمة[١] حديثة ، مفادُها أن الكوفيين كانوا يقيسون على كل ما سمعوه ، ولو كان شاهدًا واحدًا ، مما حمل الدكتور إبراهيم أنيس على الزعم بأنَّ الكوفيين (لا يرون في الأساليب المروية شذوذا)[٢] .

كما حمل الدكتور حسين عباس الرفايعة على الزعم أيضًا بأن الكوفيين بتوسُّعِهم هذا (يُلغون حقيقة الشذوذ ، إذ قاسوا على المثال الواحد)[٣] ؟!!

وهذه المزاعم من أعجب العجب إذ كيف يستقيم أن يكون الكوفيون كذلك ، وقد ضاقت أصولهم ببعض ما جاءت به المدونة اللغوية العربية

---

(١) انظر : الاقتراح في علم أصول النحو ١٢٩ . ومرويات نحاة الكوفة حتى القرن الثالث الهجري ، وأثرها في النحو والتصريف ٣٤٠-٣٤٣ .

(٢) من أسرار اللغة١١ . وانظر : أبو على الفارسي ٢٤٣ ، والدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري ٤٤-٤٥ ، ومع النحاة وما غاصوا عليه ٨٢-٨٣ ، وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ٣٥٨- ٣٦٠ ، ٤٠٨ . وتأويل النص القرآني وقضايا النحو ٩٥-٩٦ ، ١٠١-١٠٢ .

(٣) ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي ٦٢ .

على اختلاف مصادرها ، فلحنوا من ذلك ما لحنوا[١] ، ولديهم ما قصروه على الضرائر الشعرية[٢] كما أن لديهم ما سمَّوه شاذًّا[٣] .

والذي يعنينا فيما نحن فيه أن أحدًا من النحاة الأعلام الذين عني بهم هذا البحث لم يقس كلَّ ما جاء في القراءات القرآنية على اختلاف مواقعها من الشهرة والتواتر والشذوذ ، فقد اتضح أن في هذه القراءات على اختلافها منازلها تواترًا أو شذوذًا ما لم يقسه هؤلاء النحاة الأعلام ، بغض النظر عن حجمه وماهيته ، وقد رجَّحنا من قبل أن ذلك يتفق ومنطق الأشياء وظيفة وطبيعة إذا ما سلمنا بقصور القاعدة اللغوية عن الشمول والإحاطة بكل معطيات المدونة اللغوية مسلِّمين أيضًا بأنَّ الشذوذ ظاهرة مألوفة في لغات البشر عامة ، وأن القرآن فيما استعمله من اللغة العربية يتمثل هذا اللغة ويمثلها ، والنظرُ إلى هذه القضية في ضوء علاقة القراءات القرآنية باللهجات العربية يجعلنا أكثر تفهما وتقبلا لمجيء القراءات القرآنية ببعض ما لم يَطَّرِد في قواعد النحاة على

---

(١) لتخطئة الفراء لبعض المسموع انظر : معاني القرآن ٢ / ١٥٣ ، ٣٨٦ ، و مرويات نحاة الكوفة إلى نهاية القرن الثالث الهجري ، وأثرها في النحو والتصريف ٣٦٠-٣٦١ .

(٢) نسب الأنباري إلى الكوفيين قصر عدة ظواهر على الضرورة الشعرية . انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٤٢٧ ، ٤٩٣ ، ٧٤٥ . وانظر : مرويات نحاة الكوفة إلى نهاية القرن الثالث الهجري وأثرها في النحو والتصريف ٣٥١-٣٥٥ . ولبعض ما قصره الفراء على الضرورة انظر : معاني القرآن ١ / ١٨٠ ، ٢٥٢-٢٥٣ ، ٣١٤-٣١٥ ، ٤٢٨ ، ٢ / ٨١ ، ٣ / ١١٨ . ولما قصره الكسائي على الضرورة انظر : معاني القرآن للكسائي ٢٢٩ .

(٣) لتسمية الفراء لبعض ما لم يطرد لديه بالشاذ انظر : ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف ٣٦-٣٧ . ولتسمية الكسائي والفراء وثعلب بعض ما لم يطرد لديهم بالندرة انظر : ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف ١٢٠-١٢٢ .

اختلاف عصورهم ، فالقرآن الكريم ممثلاً بمختلف قراءاته يمثِّل ـ كما قلنا ـ ويتمثَّل ما استعمله من لغة العرب في الحقبة التي نزل فيها ، أي إنه جاء بلغة العرب عامةً في ذلك الحين ، كثيرِها وقليلِها ، شاذِّها ومقيسِها .

فَمَا وافق من قراءاته القليلَ الشاذَّ من لغتهم لم يقسه النحاة ، وذلك بحسب تصور كل منهم لأصول اللغة والنحو، وقد عملوا جميعًا بهذه الحقيقة ، صرَّحوا بها أم لم يصرحوا ، والذي نص على ذلك منهم قولاً وعملاً المفسر النحوي أبو حيان الأندلسي .

وقد كان للنحاة مسالك متعددة في معالجة ما لم يَطَّرِد لديهم في القراءات ، والجدير بالذكر أنهم على اشتراكهم جميعا في جُلِّ هذه المسالك اختلفت نسب شيوع كلٍّ منها عند كلٍّ منهم .

وقد تمثلت هذه المسالك بالسبل أو المرتكزات التالية:

أولًا : الاقتصار على عدم طرد ما في القراءة

ثانيًا : تلحين ما في القراءة

ثالثًا : الطعن في ضبط رواة القراءة

رابعًا : حَمْل ما في القراءة على اللهجة الخاصة

خامسًا : تأويل ما في القراءة

وفيما يلي عرض لهذه المسالك مع الإشارة إلى مدى شيوعها في معالجة كل من هؤلاء الأعلام لما لم يَطَّرِد في القراءات لديه :

أولا : الاقتصار على عدم طرد ما في القراءة

يقتصر موقف النحوي مما لم يَطَّرِد لديه في القراءة على مجرد الحكم عليه بأنه مما لا يقاس ، وقد تعددت سبل تعبير النحاة عن هذا الحكم ، فقد يتمثل ذلك بإقرار النحوي بأن لا وجه لديه لما في القراءة ، وقد يعبر النحوي عن عدم طرد ما في القراءة بعرض القاعدة متبوعة بالقراءة التي جاءت بما لا يتفق وقاعدته ، وقد يعبر النحوي عن ذلك بجعله ما في القراءة نظيرًا لما يقصره على الضرورة الشعرية ، وقد ينص النحوي صراحة على أن ما في القراءة مما لا يقاس عليه لمخالفته القياس كما تراءى له

وجدير بالذكر أن اقتصار النحوي على مجرد الإشارة إلى أن ما في القراءة مما لم يَطَّرِد غير مقيس عنده من غير طعن أو تضعيف إجراء علمي تعليمي يفي بما يتطلبه البحث اللغوي من وصف للظاهرة كما يفي بما يتطلبه درس اللغة درسًا تعليميًا يبيِّن ما يجوز للمتكلم اتِّباعه مما لا يجوز . مما يعني أنَّ قواعد النحو ـ كما يقول[١] لوسركل ـ وصفية معيارية في الوقت نفسه .

أما إقرار النحوي بأن لا وجه للقراءة لديه تعبيرا عن عدم قياسه لما فيها فقد بدت معالم له عند كل من عبد الرحمن بن هرمز ، وأبي عمرو بن العلاء ، وسيبويه ، والكسائي ، والفراء ، والأخفش ، والزجاج .

والراجح أن إقرار النحوي بأن ليس لديه توجيه لهذه القراءة أو تلك يصدر عن حقيقة ، مفادُها أن ليس في مقدور أحد أن يحيط بكل ما في اللغة التي يعنى بها ، لذا قد لا يتردد العالم النحرير بالإقرار بأن لا علم له بهذه المسألة أو تلك ، وقد يتبين له فيما بعد ما يلقي ضوءًا عليها ، ومن

(١) انظر : عنف اللغة ٢٣٣ .

القبيل الأول موقف الكسائي من معنى التحيات لله قال التحيات مثل البركات ، فقيل : ما معنى البركات ؟ قال الكسائي : ما سمعت فيها شيئًا)[١] ومن القبيل الثاني ما قاله الفراء عن الكسائي أيضًا قال : (قال الكسائي : واحد الزبانية زِبْنيٌّ ، وكان قبل ذلك يقول : لم أسمع لها بواحد ، ولست أدري أقياسًا منه أو سماعًا)[٢] .

يضاف إلى ما تقدم أن الباحث اللغوي ليس بمقدوره دائما أن يفسِّر مختلف ظواهر اللغة وحالاتها ؛ لأن تصوَّره للغة محكوم بنظرية ذات أصول ومرجعيات ، لا تقوى مهما اتسمت بالعمق و الشمول على تفسير كل معطيات مدونة اللغة التي يدرسها والتي تأبى طبيعتها أن تستسلم لنظرية محددة ، لهذا نصَّ سوسير[٣] على أن من المحال وجود لغة ، كلُّ شيءٍ فيها معلَّلٌ ، كما نص مارتينيه على (تعذُّر تفسير كل التغيرات اللغوية ، إذ ليس متاحًا لنا دائما كلُّ حلقات سببيِّة التغير)[٤] ولعل هذا ما حمل لوسركل على القول بـ (أن في اللغة شيئًا يتجاوز البحث العلمي)[٥] .

وأما تعبير النحوي عن عدم قياسه لما في القراءة بعرض القاعدة متبوعة بالقراءة التي جاءت بما لا تستوعبه هذه القاعدة فله معالم عند كل من سيبويه ، والأخفش ، وابن السراج ، وابن الحاجب .

---

(١) معاني القرآن للكسائي ١١٧-١١٨

(٢) معني القرآن للفراء ٣ / ٢٨٠ . وانظر : معاني القرآن للكسائي ٢٥٧ .

(٣) انظر : محاضرات في الألسنية العامة ١٦٠-١٦١ .

(٤) وظيفة الألسن وديناميَّتها ٩٥ .

(٥) عنف اللغة ٩٠ .

وقد ينص النحوي أحيانًا صراحة على أن ما في القراءة غير مقيس لديه ، وقد بدت معالم لذلك لدى كل من سيبويه ، والكسائي ، والفراء ، والأخفش ، والمبرد ، وابن السراج ، وأبي جعفر النحاس ، وأبي علي الفارسي ، وابن جني ، والزمخشري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والرضي ، وأبي حيان الأندلسي . والجدير بالذكر أنه قد يرافق نص النحوي على عدم قياس ما في القراءة وصفٌ بالشذوذ ، أو الرداءة ، أو الندرة ، أو الغرابة ، أو الفحش ، أو القبح .

وقد عبر عن عدم طرد بعض ما في القراء بجعله نظيرا لما يقتصر على الضرورة كل من سيبويه ، والفراء ، والمبرد ، وأبي جعفر النحاس ، وأبي علي الفارسي ، وابن جني ، والزمخشري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، والرضي ، وأبي حيان الأندلسي .

والجدير بالذكر أنه ليس في جعل النحاة لبعض ما في القراءة نظيرا لما في الضرائر الشعرية ما يدعو للاعتراض عليهم بدعوى الخلط بين أحكام المنظوم والمنثور على ما بينهما من الاختلاف في الجنس والماهية و الغرض . . ذلك أن الضرورة الشعرية من وجهة نظر نحوية ليست إلا حكمًا تقعيديًا ، يرخِّص للشاعر استعمالَ ما لا يجوز في النثر ، على أن ذلك لا ينفي أن يوجد في المدونة اللغوية العربية النثرية بمختلف مصادرها نظائرُ لهذه الضرائر ، تحفظ ولا يقاس عليها في النثر ، ومما يزيد هذه القضية تقبلاً وإيضاحًا أن من أصولهم في هذا الباب أن تقوم الضرورة أحيانا على عودة الشاعر إلى ما يعرف بالأصول المهجورة في النثر ، ومعروف أن هجران هذه الأصول في النثر لا يعني عدم مجيئه بشواذ من هذه الأصول ، كفك ما يجب ادِّغامه مثلا .

يُضاف إلى ذلك أن من أُصول كثير منهم في باب الضرائر أنه يجوز

للشاعر في الضرورة استعمال لغة غير قبيلته من اللهجات غير المقيسة في العربية الفصحى المشتركة الموحدة ، وقد جاءت بعض القراءات على غرار هذه اللهجات المباحة لغير أبناء قبائلها في الشعر فقط ، هذا وقد عرضنا من قبل[١] بالتفصيل لهذه القضية ؛ قضية وجود نظائر للضرائر الشعرية في مختلف مصادر المدونة اللغوية النثرية المعتمدة لدى أئمة العربية ، مما أغنى عن إعادة القول المفصَّل فيها هنا .

ثانيًا : تلحين ما في القراءة

تتمثل معالجة النحاة أحيانا لبعض ما لم يَطَّرِد لديهم بتلحينه ، أو تخطيئه صراحة ، فلحنوا بعض ما فيها مما لم يَطَّرِد لديهم ، وقد بدت معالمُ لتلحين بعض ما لم يَطَّرِد في القراءات عند كل من أبي عمرو بن العلاء ، والكسائي والفراء ، والأخفش ، والمبرِّد ، وأبي جعفر النحاس، وأبي على الفارسي ، وابن جني ، والزمخشري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والرضي .

والجدير بالذكر أن تلحين ما لم يَطَّرِد في القراءات اقتصر عند بعصهم على القراءات الشاذة ، وتجاوز ذلك عند بعضهم الآخر إلى القراءات السبع ، وقد نبهنا على ذلك في مواضعه لدى الحديث عن تلحين القراءات عند كل من الأعلام الذين عني بهم هذا العمل .

والجدير بالذكر أيضًا أن تلحين النحاة لبعض ما لم يَطَّرِد في القراءات لديهم لا يعني أنهم يطعنون في القرآن الكريم ، ذلك أن (موقفهم من القرآن الكريم كما هو معروف إنما هو التبجيل والتعظيم ، وإنَّ ما نقل عن

(١) انظر : اللغة الشعرية عند النحاة ١٣٧-١٦٤

بعضهم من طعن في بعض القراءات لا يستهدف الطعن في القرآن بحال ، لأن النحوي الذي يطعن بقراءة هو نفسه الذي يقبل قراءاتٍ أُخَر)[١] على أن ذلك لا ينفي أن تلحين النحوي للقراءة يمثل موقفا معياريا حادا لا يخلو من تناقض منهجي ؛ لأنه في صنيعه هذا يخطئ بموجب قواعده مصدرا من المصادر التي بنى عليها هذه القواعدَ نفسَها !!

ثالثًا : الطعن في ضبط رواة القراءة

تتمثل معالجة النحوي أحيانا لبعض ما لم يَطَّرِد في القراءة لديه بالطعن في ضبط راوي القراءة ، وغالبا ما يقتصر ذلك على القراءات الشاذة ، وقد بدت معالم له لدى الكسائي والزجاج و ابن السراج ، وأبي جعفر النحاس ، وأبي علي الفارسي ، وابن جني ، والزمخشري ، وابن يعيش ، وابن عصفور ، وأبي حيان .

والجدير بالذكر أن غير واحد ممن طعنوا في ضبط رواة بعض القراءات التي جاءت بما لم يَطَّرِد لديهم نبَّه[٢] على أن عدم ضبط هؤلاء الرواة لم يكن عن قلة أمانة ، بل عن قلة دراية و عدم القدرة[٣] على ضبط رواية بعض الظواهر اللغوية الصوتية كالاختلاس والإخفاء وغيرهما من الظواهر اللغوية الصوتية التي يصعب ضبطها بالرواية الشفهية

---

(١) ابن يعيش النحوي ٣٢٠ .

(٢) ذكرنا ذلك في مواضعه من هذا البحث ، وانظر : أساليب القرآن الكريم ؛ القسم الأول ١ / ٢٧-٢٨ ، وتلحين النحويين للقراء٥-٦ حيث نوقشت مزاعم بعض النحاة أن القراء غير قادرين على ضبط بعض الظواهر الصوتية ، وأن النحاة هم أهل ذلك ، ورُدَّ تْ هذه المزاعم بأنَّ كثيراً من القراء هم من النحاة ، وأن كثيراً منهم يتميَّز بالضبط والدقة في النقل .

(٣) انظر : ١١٧ ، ١٢٦ ، ١٤٩ - ١٥٠ ، والحاشية السابقة .

رابعاً: حَمْلُ ما في القراءة على لهجة خاصَّة

مما يفسر به النحوي أحيانا ما لم يَطَّرِد في القراءة لديه حمله إياه على اللهجات العربية الخاصة ، وهذا بلا شك ينسجم و الحكمة من إباحة تعدد القراءات القرآنية ، وهي أن تيسر على مختلف القبائل قراءة القرآن ، كلٌّ بحسب ما تَطبَّع عليه من العادات اللغوية الخاصة ، وذلك لصعوبة تحوله عن هذه العادات ، كما ينسجم ذلك والحقيقة الراجحة المتمثلة بأن لهجات القبائل العربية لم تكن لدى النحاة على سمت واحد من الأهلية للقياس عليها في العربية المشتركة الموحدة التي يطمح إليها التقعيد اللغوي .

وقد لوحظ التعويل على هذا المسلك في معالجة ما لم يَطَّرِد في القراءات عند كل من الكسائي والفراء و الأخفش ، وأبي جعفر النحاس ، وابن جني ، و الزمخشري ، وابن يعيش ، وابن الحاجب ، وابن عصفور ، وابن مالك ، والرضي ، وأبي حيان الأندلسي .

والجدير بالملاحظة والذكر أن النحوي أحيانا قد يصف اللهجة التي يحمل عليها القراءة بما يدعم عدم قياسية ما في هذه اللهجة ، وذلك كأن يستضعف اللهجة ، أو يشذِّذها ، أو يرذِّلها ، وقد بدت معالم لذلك عند كل من الأخفش وأبي جعفر النحاس ، وابن جني و الزمخشري ، أما أبو حيان فكان ينأى باللهجة عامة عن أن توصف بشيء من هذه الأوصاف صادرا في ذلك عن وعي لهجي ، مفادُه أن اللهجة لغةٌ لها قوانينها الخاصة، فلا يصح منهجيا أن توصف بالشذوذ بموجب القواعد المطردة التي تمثل وتتمثل اللغة العربية المشتركة ، وإن لم يرق ما في هذه اللهجة إلى أن يكون مما يقاس في العربية المشتركة .

ولهذا السبب امتنع أبو حيان كما لاحظنا عن تأويل ما ثبت لديه أنه من خصائص لهجة ما إيمانًا منه بأن اللهجة نظام لغوي خاص . كما امتنع غيره عن وصف هذه اللهجة بالشذوذ ، وهذا ما نلمسه عند عبد القادر البغدادي لدى حديثه عن إبدال لام التعريف ميمًا حيث قال : (قال ابن جني في سر الصناعة : هذا الإبدال شَاذٌّ ، لا يسوغ القياس عليه ، وفيه نظر ، فإنه لغة قوم بأعيانهم . . . وحينئذ لا يجوز الحكم على لغة قوم بالضعف أو الشذوذ ، نعم لا يجوز القياس بإبدال كل لام ميمًا)[١] .

والجدير بالملاحظة والتذكير أيضا أن حمل النحوي أحيانا لما لم يَطَّرِد لديه في القراءة على اللهجة الخاصة ببعض العرب تعبيرٌ عمليٌّ عن حقيقة أشرنا إليها قبل قليل ، وعمل بها النحاة عامةً ، وهي أن لهجات القبائل العربية لم تكن كلُّها على سمت واحد من الأهلية للقياس عليها في العربية المشتركة ، وإذا كان هذا من المسلمات فإنَّ أهمية التنبيه عليه تكمن في التذكير بأن لدى بعض النحاة كابن جني ، وأبي حيان الأندلسي[٢] ما قد يوهم بخلافه ، فقد عقد ابن جني مثلاً بابًا في الخصائص[٣] ، عنوانه (باب لغات العرب ، وكلُّها حجة) وقد فهم بعض المحدثين[٤] مما جاء

(١) شرح شواهد شرحي الشافية ٤٥١ .

(٢) بيَّنا موقف أبي حيان من الاحتجاج باللهجات في ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة ٢٩٤ ، وما بعدها ، وانظر : المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها ٢ / ٢٥٦-٢٥٨ .

(٣) انظر : الخصائص ٢ / ١٠ ، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ٢ / ٢٥٦-٢٥٨ .

(٤) كمحمد الخضر حسين في ص ٣٠ من كتابه دراسات في العربية وتاريخها والدكتور أحمد مكي الأنصاري في ص ٧٧ من كتابه سيبويه والقراءات . وصلاح الدين زعبلاوي في مسالك القول في النقد اللغوي ١٥-١٦ ، والدكتور سيف العريفي في باب أحست ؛ دراسة لصورة من صور التخلص من اجتماع المثلين بالحذف ١٥١

في هذا الباب أن ابن جني يقيس على كلِّ ما ثبت أنه لهجة لبعض العرب ، وما بيناه هنا من حمل ابن جني بعض ما لم يَطَّرِد في القراءات على بعض اللهجات الخاصَّة ، واستضعافه أو استرذاله أو تشذيذه لبعض هذه اللهجات يؤكد أن اللهجات العربية لم تكن كلها عنده على سمت واحد من الأهلية لأن تقاس في العربية المشتركة ، وأن بعض هذه اللهجات لم يرق إلى ذلك عنده ، وهذا ما يعمل به ابن جني نفسه ، وقد فصَّلنا القول في هذه المسألة لديه غير مرة[١] ، مما يغني عن إعادة القول فيها .

خامسًا : تأويل ما في القراءة

يتمثل موقف النحوي أحيانًا مما لم يَطَّرِد في القراءة لديه بالعمل على توجيهه توجيهًا ، يرده على نحوٍ ما إلى وجه من وجوه العربية ، وقد بدت معالم لتأويل ما لم يَطَّرِد في القراءات عند سيبويه والكسائي والفراء والزجاج وأبي سعيد السيرافي ، وأبي على الفارسي والزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب وابن عصفور وابن مالك وابن الحاجب ، والذين تميزوا بحرص لافت على تأويل ما لم يَطَّرِد في القراءات ممن عُنِيَتْ بهم الدراسة هم أبو جعفر النحاس ، وابن جني ، وأبو حيان الأندلسي .

وغنيٌّ أن التأكيد أنَّ الباعث على التأويل هنا خروج النص المؤوَّل عن المطرد في قاعدة النحوي ، ولا شك أن تأويل النحوي للنص الخارج على قاعدته لا يعني أن ما في النص صالح لأن يقاس عليه ، وكأن النحوي في تأويل ما لم يَطَّرِد في القراءة مدفوع بدافعين ، عقدي يتمثل بالحرص على

---

(١) انظر : ما لم يطرد في قواعد النحو والصرف ٢٧١ ، والاستدلال بالشاذ والظاهرة اللهجية عند ابن جني ص١٧٩ من العدد٤٥٧ – مجلة المعرفة السورية ٢٠٠١ .

الاحتجاج للقراءات القرآنية ببيان وجه ارتباطها بالفصيح من الكلام ، وأصولي صناعي يتمثل بحرص النحوي[١] على ألا يتيح لمخالفه في المذهب النحوي فرصة الاحتجاج بالقراءات التي جاءت بما يخالف مذهبه النحوي ، ذلك أن التأويل يعني فيما يعنيه عند النحاة احتمال النص غير ما يدل عليه ظاهره ، ومعروف عند جمهور النحاة أن الدليل إذا دخله الاحتمال بطل به الاستدلال ، لذلك كله كان التأويل سبيلاً من سُبل معالجة النحوي لما لم يَطَّرِد في القراءة لديه ، واللافت أن النحوي قد يؤوِّل القراءة على غير المقيس ، وقد بدت معالم لذلك عند ابن جني ، وابن مالك ، وابن عصفور ، وأبي حيان الأندلسي . وهذا يوحي بضرورة التنبه على أن مجرد تخريج النحوي للنص على وجه نحوي ما لا يعني أن هذا الوجه مقيس مطرد عند هذا النحوي ما لم تدل على ذلك قرائن أخرى .

والجدير بالذكر أن تأويل النص على ماليس بقياس ليس مقصورًا عند النحاة على تأويل القراءات ، بل يمكن أن يُعَوَّل عليه في تأويل مختلف مصادر المدونة اللغوية إن لم يتسنَّ الحمل على وجه مقيس ، وهذا أصل من أصول النحاة في التأويل عامة[٢] . وقد نبه ابن هشام على ذلك غير مرة[٣] .

* * *

(١) يتساءل بعضهم كعباس حسن في رأي في بعض الأصول اللغوية ٦٧ عن جدوى تأويل النحوي للنص إن لم يفض هذا التأويل إلى جواز القياس على ظاهرِ ما فيه مقدَّرا فيه التأويل ، والراجح أن ذلك يفسَّر بما أسميناه أعلاه بالدافع الأصولي الصناعي . للتوسع في ذلك انظر : الشاذ عند أعلام النحاة ٦٩-٧١ .

(٢) انظر : الشاذ عند أعلام النحاة ٨٣-٨٨ .

(٣) انظر : مغني اللبيب ٤٨٥ ، ٦٠٣ ، ٦١٣ .

المَصَادِرُ وَالمَرَاجِعُ

١- الإبانة عن معاني القراءات . لمكي بن أبي طالب القيسي . ت د . محيي الدين رمضان ط١ دمشق ١٩٧٩ .

٢- أبحاث في اللغة . للدكتور محمد على سلطاني . ط١ دمشق ٢٠٠١ .

٣- إبراز المعاني من حرز الأماني . لعبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة . ط البابي الحلبي . مصر ١٣٤٩ .

٤- ابن جني النحوي . للدكتور فاضل صالح السامرائي . ط بغداد ١٩٦٩ .

٥- ابن يعيش النحوي . للدكتور عبد الإله نبهان . ط دمشق ١٩٩٧ .

٦- ابن الحاجب النحوي . للدكتور إبراهيم محمد عبد الله ط١ دمشق ٢٠٠٥

٧- أبو حيان الأندلسي والطعن في القراءات . بحث للدكتور علي الهروط . مجلة جامعة مؤته . مج ٦ . ع ١ - ١٩٩١ .

٨- أبو حيان النحوي . للدكتورة خديجة الحديثي . ط بغداد ١٩٦٦ .

٩- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة . للدكتور أحمد مكي الأنصاري . ط المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بمصر .

١٠- أبو علي الفارسي . للدكتور عبد الفتاح شلبي . ط١ القاهرة ١٩٥٨ .

١١- أبو عمرو بن العلاء ؛ جهوده في القراءة والنحو . للدكتور زهير غازي زاهد . ط جامعة البصرة ١٩٨٧ .

١٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر . لأحمد بن عبد الغني الدمياطي . ط دار الندوة . بيروت بلا تاريخ .

١٣- الإتقان في علوم القرآن . للسيوطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط١صيدا- بيروت ١٩٨٧ .

١٤- الأحاجي النحوية . للزمخشري . تحقيق مصطفى الحدري . ط حماة ١٩٦٩ .

١٥- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب . لأبي حيان الأندلسي . تحقيق د . أحمد النمَّاس ط١ ١٩٨٤- ١٩٨٩ .

١٦- الاستدلال بالشاذ ، والظاهرة اللهجية عند ابن جني . بحث للدكتور محمد عبدو فلفل . مجلة المعرفة السورية . ع ٤٥٧ - ٢٠٠١م .

١٧- اشتقاق أسماء الله تعالى . لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق عبد الحسين المبارك . ط١ النجف . ١٩٧٤ .

١٨- الأصول في النحو . لابن السراج . تحقيق د . عبد الحسين الفتلي . ط١ بيروت ١٩٨٥ .

١٩- إعراب القرآن . لأبي جعفر النحاس تحقيق د . زهير غازي زاهد . ط٣ بيروت ١٩٨٨ .
٢٠- إعراب القرآن المنسوب للزجاج . تحقيق إبراهيم الأبياري . ط٣ بيروت ١٩٨٦ .
٢١- الاقتراح في علم أصول النحو . للسيوطي - تحقيق الدكتور أحمد سليم الحمصي ، والدكتور محمد أحمد قاسم . ط١ جروس برس ١٩٨٨ .
٢٢- أمالي الزجاجي . لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق عبد السلام هارون . ط٢ ١٩٨٧ .
٢٣- الأمالي النحوية . لابن الحاجب . تحقيق هادي حسن حمُّودة . ط١بيروت ١٩٨٥
٢٤- إنباه الرواة لعلي بن يوسف القفطي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط القاهرة ١٩٥٠ .
٢٥- الانتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال لابن المنير السكندري في حاشية الكشاف . ط دار المعرفة . بيروت .
٢٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . لأبي البركات الأنباري . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . ط دار الفكر .
٢٧-إيضاح الشعر ، أو شرح أبيات مشكلة الإعراب . لأبي علي الفارسي . تحقيق د . حسن هنداوي . ط١ دمشق ـ بيروت١٩٨٧ .
٢٨- الإيضاح في شرح المفصل . لابن الحاجب . تحقيق د . حسن موسى بناي . ط١ بغداد ١٩٨٢ .
٢٩- باب أحست ؛ دراسة لصورة من صور التخلص من اجتماع المثلين بالحذف . بحث للدكتور سيف بن عبد الرحمن العريفي . مجلة الدراسات اللغوية . مج١٢- ع١ -١٤٣١هـ ٢٠١٠م .
٣٠- البحث اللغوي عند العرب . للدكتورأحمد مختارعمر . ط٤ . القاهرة ١٩٨٢ .
٣١- البحر المحيط . لأبي حيان الأندلسي . ط بيروت . بلا تاريخ .
٣٢- البرهان في علوم القرآن . لمحمد عبد الله الزركشي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط١ ١٩٦٤ .
٣٣- البلاغة الجديدة بين التخييل والتداول . للدكتور محمد العمري ط الدار البيضاء ٢٠٠٥ .
٣٤- البرهان في علوم القرآن . لمحمد بن عبد الله الزركشي . تحقيق . محمد أبو الفضل إبراهيم . ط٢ . ١٩٦٤ .
٣٥- تأويل مشكل القرآن . لابن قتيبة . تحقيق السيد أحمد صقر . ط٣ القاهرة ١٩٧٣ .
٣٦- تأويل النص القرآني وقضايا النحو . للدكتور محمود حسن الجاسم . ط١ . دمشق ٢٠١٠ .
٣٧- التضمين النحوي بين القدماء والمحدثين . رسالة ماجستير لمحمد خالد البي . جامعة تشرين ـ كلية الآداب / قسم اللغة العربية ١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م .
٣٨- تفسير أرجوزة أبي نواس . لابن جني . تحقيق محمد بهجة الأثري . ط٢ . مجمع اللغة العربية . دمشق ١٩٧٩ .

٣٩ـ تقريب المقرَّب . لأبي حيان الأندلسي . تحقيق د . عفيف عبد الرحمن . ط ١بيروت ١٩٨٢ .
٤٠ـ التكملة . لأبي علي الفارسي . تحقيق حسن شاذلي فرهود . ط١ الرياض ١٩٨١ .
٤١ـ تلحين النحويين للقراء . للدكتور ياسين المحيمد ط١ بيروت ٢٠٠٥ .
٤٢ـ التيسير في القراءات السبع . لأبي عمرو الداني . ط أوتو برتزل ـ بيروت ١٩٤٨ .
٤٣ـ الجمل في النحو . لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق د . علي توفيق الحمد ط١ بيروت ١٩٨٤ .
٤٤ـ الجمل في النحو . المنسوب للخليل . تحقيق د . فخر الدين قباوة ط٥ . ١٩٩٥ .
٤٥ـ الحجة في القراءات السبع . لابن خالويه . تحقيق د . عبد العال سالم مكرم . ط٥ بيروت ١٩٨٤ .
٤٦ـ حجة القراءات في منهج النحاة . بحث للدكتور محمد علي سلطاني . الجزء الأول من الكتاب السنوي لكلية اللغة العربية بالرياض / جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .
٤٧ـ الحجة للقراء السبعة . لأبي على الفارسي . تحقيق بدر الدين قهوجي وزميله . مراجعة أحمد يوسف دقَّاق وزميله . ط١ دمشق ١٩٨٤-١٩٩١
٤٨ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . لعبد القادر البغدادي . تحقيق عبد السلام هارون . ط١ القاهرة - الرياض ١٩٧٩ - ١٩٨٦ .
٤٩ـ الخصائص لابن جني . تحقيق محمد علي النجار ط٢ . دار الهدى للطباعة والنشر .بيروت. بلا تاريخ.
٥٠ـ الخلاف النحوي بين النحويين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف في مسائل الخلاف . للدكتور محمد خير الحلواني . ط حلب ١٩٧٤ .
٥١ـ دراسات في العربية وتاريخها . لمحمدالخضرحسين . ط٢ دمشق ١٩٦٠ .
٥٢ـ دراسات لأساليب القرآن الكريم . للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة . ط دار الحديث القاهرة .
٥٣ـ الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري . للدكتور فاضل صالح السامرائي . ط بغداد ١٩٧٠ .
٥٤ـ دراسة في النحو الكوفي من خلال معاني القرآن . للمختار أحمد ديرة . ط بيروت ١٩٩١ .
٥٥ـ ديوان النابغة الذبياني . صنعة ابن السكيت. تحقيق د. شكري الفيصل . ط دمشق ١٩٦٨ .
٥٦ـ رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية . لعباس حسن . القاهرة ١٩٥١ .
٥٧ـ رسم المصحف ؛ دراسة لغوية تاريخية للدكتور غانم قدور الحمد . ط١ عمان ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ .
٥٨ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني . لأحمد عبد النور المالقي . تحقيق أحمد محمد الخراط . ط مجمع اللغة العربية . دمشق ١٩٧٥ .
٥٩ـ سر صناعة الإعراب صناعة الإعراب . لابن جني . تحقيق د . حسن هنداوي . ط١ دمشق ١٩٨٥ .
٦٠ـ سيبويه والقراءات . للدكتور أحمد مكي الأنصاري . ط١ القاهرة ١٩٧٢ .
٦١ـ الشاذ عند أعلام النحاة . للدكتورمحمدعبدو فلفل . ط١ الرياض ١٤٢٦هـ .

٦٢ـ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه . للدكتور خديجة الحديثي . ط الكويت ١٩٧٤ .
٦٣ـ الشذوذ اللغوي وقراءات القرآن الكريم . بحث للدكتور محمد عيد . مجلة كلية الآداب بجامعة الرياض . مج٣ . السنة الثالثة ١٣٩٣هـ - ١٩٧٧م .
٦٤ـ شرح جمل الزجاجي لابن عصفور . تحقيق د . صاحب أبو جناح . ط١ بغداد ١٩٨٠ .
٦٥ـ شرح الشافية لرضي الدين الإستراباذي . تحقيق محمد نور زفزاف ورفيقيه ط بيروت ١٩٧٥ .
٦٦ـ شرح شواهد شرحي الشافية . لرضي الدين الأستراباذي . تحقيق محمد نور زفزاف زرفيقيه ط بيروت ١٩٧٥ .
٦٧ـ شرح الكافية في النحو . لرضي الدين الإستراباذي . ط٣ بيروت ١٩٨٣ .
٦٨ـ شرح الكافية الشافية . لابن مالك تحقيق د . عبد المنعم هريدي . ط١ دمشق ١٩٨٢ .
٦٩ـ شرح كتاب سيبويه . لأبي سعيد السيرافي ج١ . تحقيق د . رمضان عبد التواب وزميله . ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠ .
٧٠ـ شرح الملوكي في التصريف . لابن يعيش تحقيق د . فخرالدين قباوة . ط١ حلب ١٩٧٣ .
٧١ـ شرح المفصَّل . لابن يعيش . ط دار صادر بيروت بلا تاريخ .
٧٢ـ شرح الوافية نظم الكافية . لابن الحاجب . تحقيق د . موسى بناي ط١النجف ١٩٨٠ .
٧٣ـ شواذ الإعلال والإبدال في القرآن الكريم . بحث لفريد عبد العزيز الزامل . مجلة الدراسات اللغوية . مج٣ . ع٢ -١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
٧٤ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح . لابن مالك . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . ط١ القاهرة ١٩٥٧ .
٧٥ـ ضرائر الشعر . لابن عصفور . تحقيق السيد إبراهيم محمد . ط٢ بيروت ١٩٨٢ .
٧٦ـ طبقات فحول الشعراء . لابن سلام . تحقيق محمود محمد شاكر . ط المدني . القاهرة ١٩٧٣ .
٧٧ـ طبقات النحويين واللغويين . لأبي بكر الزبيدي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط دار المعارف بمصر ١٩٧٣ .
٧٨ـ ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي . للدكتور حسين عباس الرفايعة . ط١ عمان ٢٠٠٦ .
٧٩ـ عنف اللغة . لجان جاك لوسركل . تر . د . محمد بدوي . مراجعة الدكتور سعد مصلوح . ط٢ المنظمة العربية للترجمة بيروت ٢٠٠٦
٨٠ـ العنوان في القراءات السبع . لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري الأندلسي . تحقيق د زهير زاهد ورفيقه . ط١ بيروت ١٩٨٥ .
٨١ـ الفِصَل في المِلل والأهواء والنِّحَل . لابن حزم . ط٣ بيروت . ١٩٧٥ .

٨٢- في أصول النحو . لسعيد الأفغاني ط١ دار الفكر دمشق ١٩٦٧ .
٨٣- القراءات الشاذة . لابن خالويه . تحقيق برجشتراسر ط القاهرة . بلا تاريخ .
٨٤- القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي . للدكتور محمود أحمد الصغير ط١ دمشق١٩٩٩
٨٥- القراءات واللهجات . لعبد الوهاب حمودة . ط القاهرة ١٩٤٨ .
٨٦- الكامل في اللغة والأدب . للمبرِّد مؤسسة المعارف بيروت ١٩٨٢ .
٨٧- الكتاب . لسيبويه . تحقيق عبد السلام هارون . ط عالم الكتب بيروت . بلا تاريخ
٨٨- كتاب الإدغام من شرح كتاب سيبويه . لأبي سعيد السيرافي – حققه وعلَّق عليه الدكتور سيف بن عبد الرحمن العريفي . ط١ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨ .
٨٩- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . للزمخشري . ط بيروت ١٩٤٧ .
٩٠- لسان العرب . لابن منظور . ط١ دار صادر بيروت .
٩١- اللغة . لجوزيف فندريس . ترجمة محمد القصَّاص ورفيقه ط القاهرة ١٩٥٠
٩٢- لغات البشر . لماريو باي . ترجمة الدكتورصلاح العربي ط القاهرة ١٩٧٠
٩٣- لغة أكلوني البراغيث . بحث للدكتور عبد الرحمن محمد العمار . مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . ع٢٧ – ١٤٢٠ .
٩٤- اللغة الشعرية عند النحاة . للدكتور محمد عبدو فلفل . ط١عمَّان ٢٠٠٧
٩٥- اللهجات العربية في القراءات القرآنية . للدكتور عبدو الراجحي ط دار المعارف بمصر
٩٦- ما تلحن فيه العامة للكسائي ط١ القاهرة- الرياض ١٩٨٢
٩٧- ما لم يَطَّرِد في قواعد النحو والصرف عند أعلام النحاة حتى القرن الثامن للهجرة . رسالة دكتوراه لمحمد عبدو فلفل جامعة دمشق – كلية الآداب ١٩٩٣
٩٨- المبدع في التصريف . لأبي حيان الأندلسي . تحقيق د . عبد الحميد السيد طلب ط١ بيروت ١٩٨٢ .
٩٩- المبرِّد ؛ حياته وآثاره ومنهجه من خلال كتابه المقتضب . للدكتور جمعة المبروك عون . ط١بيروت ١٩٨٨ .
١٠٠- مجاز القرآن . لأبي عبيدة معمر بن المثنى . تحقيق د فؤاد محمد سزكين ط مكتبة الخانجي مصر بلا تاريخ
١٠١- مجالس ثعلب . لأبي العباس ثعلب . تحقيق عبد السلام هارون ط٢مصر١٩٦٠
١٠٢- مجالس العلماء . لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق عبد السلام هارون ط الكويت ١٩٦٢
١٠٣- محاضرات في الألسنية العامة . لفردي نان دي سوسير . تر . يوسف غازي ومجيد نصر ط١ .

جونيه لبنان ١٩٨٤ .
١٠٤ـ المحتسب في تبيِّين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . لا بن جني . تحقيق علي النجدي ناصف ورفيقه . ط القاهرة ١٩٦٦ .
١٠٥ـ المدارس النحوية . للدكتور شوقي ضيف ط٢دارالمعارف بمصر ١٩٧٢ .
١٠٦ـ مدخل إلى تاريخ النحو العربي . د . علي أبو المكارم . ط دار غريب . القاهرة ٢٠٠٨ .
١٠٧ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو . للدكتور مهدي المخزومي . ط٣ بيروت ١٩٨٦ .
١٠٨ـ مذاهب التفسير الإسلامي . لإجنتس جولدتسهر . تر . د . عبدالحليم النجار . ط القاهرة ١٩٥٥ .
١٠٩ـ مرويات نحاة الكوفة إلى نهاية القرن الثالث الهجري وأثرها في النحو والتصريف . رسالة دكتوراه . لإبراهيم سليمان المطرودي – كلية اللغة العربية في الرياض– قسم النحو والصرف ١٤٧٢–١٤٢٨هـ
١١٠ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها . للسيوطي . تحقيق . محمد أحمد جاد المولى بك وزملائه . ط ١٩٨٦ صيدا – بيروت .
١١١ـ المسائل الحلبيات . لأبي علي الفارسي . تحقيق د . حسن هنداوي . ط١ بيروت –دمشق ١٩٨٧ .
١١٢ـ المسائل العسكرية . لأبي علي الفارسي . تحقيق د . محمد الشاطر أحمد . ط١ القاهرة ١٩٨٢ .
١١٣ـ المسائل العضديات . لأبي علي الفارسي . تحقيق شيخ الراشد . ط١ دمشق ١٩٨٦ .
١١٤ـ المسائل المنثورة . لأبي علي الفارسي . تحقيق مصطفى الحدري . ط دمشق ١٩٨٦ .
١١٥ـ مسالك القول في النقد اللغوي . لصلاح الدين الزعبلاوي . ط١ دمشق ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م .
١١٦ـ معالم التفكير في الجملة عند سيبويه . للدكتور محمد عبدو فلفل . ط١ دمشق ٢٠٠٩ .
١١٧ـ معاني القرآن للكسائي . إعداد الدكتور عيسى شحاتة عيسى . ط القاهرة ١٩٩٨ .
١١٨ـ معاني القرآن للفراء . تحقيق أحمد يوسف نجاتي ورفيقه . ط٢ بيروت ١٩٨٠ .
١١٩ـ معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة . تحقيق عبد الأمير محمود الورد . ط بيروت ١٩٨٥ .
١٢٠ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج . تحقيق د . عبد الجليل عبده شلبي . ط١ بيروت ١٩٨٨ .
١٢١ـ معجم القراءات . إعداد د . عبد العال سالم مكرم ، ود . أحمد مختار عمر ط١ جامعة الكويت ١٩٨٢– ١٩٨٥ .
١٢٢ـ المعجم المفهرِس لألفاظ القرآن الكريم . لمحمد فؤاد عبد الباقي . ط١ القاهرة ١٩٧٨ .
١٢٣ـ المعجم المفهرس لألفاظ الحديث .
١٢٤ـ مع النحاة وما غاصوا عليه . لصلاح الدين الزعبلاوي . ط دمشق ١٩٩٢ .
١٢٥ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . لابن هشام الأنصاري تحقيق . د . مازن مبارك ، ورفيقه ، مراجعة سعيد الأفغاني . ط٢ دار الفكر بلا تاريخ .

١٢٦ـ المفصَّل في تاريخ النحو العربي . للدكتور محمد خير الحلواني . ط١ بيروت ١٩٧٩ .
١٢٧ـ المفصَّل في علم العربية للزمخشري . ط٢ دار الجيل . بيروت .
١٢٨ـ مفهوم الأدب ، ودراسات أخرى لسفيتان تودروف . تر عبُّود كاسوحة . ط دمشق ٢٠٠١ .
١٢٩ـ المقتضب . للمبرِّد . تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . ط عالم الكتب بيروت .
١٣٠ـ المقرَّب لابن عصفور . تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ورفيقه . ط١ بغداد ١٩٧١ .
١٣١ـ الممتع في التصريف . لابن عصفور . تحقيق د. فخر الدين قباوة . ط٤ بيروت ١٩٧٩ .
١٣٢ـ مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع للهجرة . للدكتور حسن هنداوي . ط١ دمشق ١٤٠٩ .
١٣٣ـ المُنْصِف ، شرح تصريف المازني . لابن جني . تحقيق إبراهيم مصطفى ورفيقه . ط١ مصر ١٩٥٤-١٩٦٠ .
١٣٤ـ من أسرار اللغة . للدكتور إبراهيم أنيس . ط ٦ القاهرة ١٩٧٨ .
١٣٥ـ منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية . لعبد الأمير محمد أمين الورد . ط١ بغداد ١٩٧٥ .
١٣٦ـ منهج السالك في القول على ألفية ابن مالك . لأبي حيان الأندلسي . تحقيق سدني جلزر . ط نيو هافن ١٩٤٧ .
١٣٧ـ مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري . رسالة دكتوراه للدكتور شعبان صلاح حسين - ١٣٩٨هـ ١٩٧٨م كلية دار العلوم - جامعة القاهرة .
١٣٨ـ موقف أبي حاتم السجستاني من القراءات القرآنية . للدكتورة منيرة محمد على حجازي . ط١ . القاهرة . ١٤٣١هـ-٢٠١٠م
١٣٩ـ نحو القراء الكوفيين . لخديجة أحمد مفتي . ط١ بيروت ١٩٨٥ .
١٤٠ـ النحو وكتب التفسير . للدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة ط٢ طرابلس الغرب ١٩٨٢ .
١٤١ـ النشر في القراءات العشر . لمحمد الدمشقي الشهير بابن الجزري . ط دار الكتب العلمية . بيروت بلا تاريخ .
١٤٢ـ نظرية النحو القرآني . للدكتور أحمد مكي الأنصاري . ط١ دار القبلة للثقافة الإسلامية ١٤٠٥ هـ .
١٤٣ـ وظيفة الألسن وديناميَّتها . لأندري مارتينيه . ترجمة نادر سراج . ط١ بيروت ١٩٩٦ .
١٤٤ـ الياء المحذوفة في القرآن الكريم . بحث للدكتور عوض بن حمد القوزي ضمن كتاب الشاذليات ، وهو مجموعة أبحاث مهداة إلى الدكتورحسن شاذلي فرهود . ط١ جامعة الملك سعود ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م

* * *

الفهارس العامة

١ـ فهرس الآيات القرآنية
٢ـ فهرس المسائل النحوية والصرفية

١- فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
الفاتحة		
الحمد لله رب العالمين .	٢	٨٠ ، ١٢٥
ولا الضالين .	٧	١٢٢ ، ١٤٧
البقرة		
لا ريب فيه هدى للمتقين .	٢	٧٦ ، ١٨٥
في قلوبهم مرض .	١٠	١١٠
إنما نحن مستهزئون .	١٤	٧٠
أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى .	١٦	٦١
كمثل الذي استوقد نارا .	١٧	١٧٩
يكاد البرق يَخْطَف أبصارهم .	٢٠	١١٦
اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم .	٢١	١٢٣
فلا تجعلوا لله أندادا وأنتم تعلمون .	٢٢	٢٥
إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة .	٢٦	١٤٧
وإذْ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا .	٣٤	١٢٥
فتوبوا إلى بارئكم .	٥٤	٧٢ ، ٧٣ ، ١٠٤ ، ١١٧
إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة .	٦٧	٩٢
إن البقر تشابه علينا .	٧٠	١٨٤
إذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله	٨٣	١٨١
أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى .	١٠٨	١٧٤
فإنما يقول له كن فيكون .	١١٧	١٠٤
تشابهت قلوبهم .	١١٨	١٨٣
ثم أضطرُّه إلى عذاب النار .	١٢٦	١١٠ ، ١٢٥
ولكلٍّ وجهةٌ هو مُوَلِّيها .	١٤٨	١٧٢

ولا تتبعوا خُطُوات الشيطان .	١٦٨	١١٨
شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن .	١٨٥	١١٧
ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضاة الله .	٢٠٧	١٠٢
قل قتالٌ فيه كبير وصدٌّ عن سبيل الله وكفر به ...	٢١٧	١٥٤
ويسألونك عن المحيض .	٢٢٢	٤٠
لمن أراد أن يُتمَّ الرَّضاعة .	٢٣٣	٩٧ ، ١٠١
ولا تعزِموا عقدة النكاح .	٢٣٥	١٦٣
تولوا إلا قليل منه .	٢٤٦	٦٧
فشربوا منه إلا قليل منهم .	٢٤٩	٦٨
قال أنا أحي و أميت .	٢٥٨	٨٢ ، ١٠٥ ، ١٢٩
ثم ادعهن يأتينك سعا .	٢٦٠	٢٩
إن تبدوا الصدقات فنعمَّا هي .	٢٧١	١٠٤
ينفقون أموالهم في الليل والنهار سرًا وعلانيةً .	٢٧٤	٢٩
الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه ...	٢٧٥	١٨٣
يمحق الله الربا ويربي الصدقات .	٢٧٦	١٦٠
وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة .	٢٨٠	٦٢ ، ٨١
ولا يُضارَّ كاتب ولا شهيدٌ .	٢٨٢	١٨٥
فليؤدِّ الذي اؤتُمِنَ أمانتَه .	٢٨٣	١٢٧ ، ١٦٨

آل عمران

إن الذين كفرا لن تغني عنهم أموالهم .	١٠	١٨٢
ويغفر لكم ذنوبكم والله غفور رحيم .	٣١	٧٢ ، ١١٦ ، ١٣٨
ثم إليَّ مرجعكم .	٥٥	٧٥ ، ١٠٠
من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك .	٧٥	٥٥ ، ٧٢ ، ٨٧ ، ١٧٧
ومن يرد ثواب الدنيا نؤته منها .	١٤٥	١٧٥
سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب بما أشركوا بالله	١٥١	١٤٩
وما كان لنبي أن يَغُلَّ .	١٦١	١٦٠
ولا تحسبن الذين يفرحون بما آتوا .	١٨٨	٦٢

النساء

واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام .	١	٤٥ ، ٥٦ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٧٩ ، ٩٤ ، ١٠٠ ، ١٢٣ ، ١٣٢ ، ١٤٢ ، ١٤٩ ، ١٥٤ ، ١٥٩ ، ١٦٩
فانكحوا ما طاب لكم من النساء .	٣	٥٤
والله أعلم بأعدائكم .	٤٥	٩٠
أينما تكونوا يدرِّكم الموت .	٧٨	١٦٢
أو جاؤوكم حصرت صدورهم .	٩٠	٦٤
ومن يكسب خطيئة أو إثما .	١١٢	١١٨
نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا .	١١٥	٥٥ ، ٨٨
وإن تلووا أو تعرضوا .	١٣٥	٦٣ ، ٨٣
وبكفرهم وقولهم على مريم بهتانًا عظيما .	١٥٦	١٥٠

المائدة

قال يا ويلتي أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب ...	٣١	١٨٢
أفحكم الجاهلية يبغون .	٥٠	٣٣
ثم عموا وصمُّوا كثير منهم .	٧١	١٧٧

الأنعام

يا ليتنا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبَ بآياتِ ربِّنا	٢٧	٣٨
قل أريتكم إن أتاكم عذاب الله .	٤٠	٨٨
قل أرأيتم إن أخذ الله سمعكم .	٤٦	١٢١
أليس الله بأعلم بالشاكرين .	٥٣	١٥٠
إنْ الحُكمُ إلا لله يقصُّ الحق	٥٧	٤٧
وإسماعيل واليَسعَ ويونس ولوطا	٨٦	٤٩
فبهداهم اقتده قل لا أسألكم عليه أجرا .	٩٠	٩١
الله أعلم حيث يجعل رسالته .	١٢٤	١٠٣
كذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم .	١٣٧	٥٤ ، ٩٠ ، ٩٩ ، ١٠٨ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٥٣ ، ١٧٠

تمامًا على الذي أحسنَ . ١٥٤ ٤٣ ، ١٤٧
فإنني هداني ربي إلى صراط مستقيم دينا قِيَمًا . ١٦١ ١٠١
قل إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين . ١٦٢ ١٠١ ، ١٣٠ ، ١٦١

الأعراف

وجعلنا لكم فيها معايش . ١٠ ٤٤ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٧٣ ، ٩٠ ، ١٣٤ ، ١٤١ ، ١٦٨
لأقعدنَّ لهم صراطك المستقيم . ١٦ ١٦٢ ، ١٨١
حتى إذا ادَّاركوا فيها . ٣٨ ١١٥
حتى يلج الجمل في سم الخياط . ٤٠ ٥٠
وادعوه خوفا وطمعا . ٥٦ ٢٩
وإسماعيل واليسع ويونس . ٦٨
يا صالح ائتنا بما تعدنا . ٧٧ ٤١ ، ٧٦
قالوا أرجهْ وأخاه ١١١ ٥٥
سبحانك تبت إليك وأنا أول المؤمنين . ١٤٣ ٨١
سأريكم دار الفاسقين . ١٤٥ ١١٣ ، ١٧٣
قال ابن أم إن القوم استضعفوني . ١٥٠ ٦٠ ، ٧٩
قال رب اغفر لي ولأخي . ١٥١ ٧٩
واختار موسى قومه سبعين رجلا . ١٥٥ ١١٢

الأنفال

يسألونك عن الأنفال ١ ١١٢
ذلكم فذوقوه . ١٤ ٧١
وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصديةً ٣٥ ٨٨

التوبة

واقعدوا لهم كل مرصد . ٥ ١١٣
فقاتلوا أئمة الكفر . ١٢ ١٠٩ ، ١٥٦ ، ١٦٨
قالت اليهود عُزَيْرٌ ابن الله . ٣٠ ١٠٩
والله ورسوله أحق أن يرضوه . ٦٢ ١٤٦

لمسجد أُسس على التقوى من أول يوم . ١٠٨ ٣٨ ، ١٤٦

يونس

هو الذي جعل الشمس ضياء . ٥ ١٠٨
لننظر كيف تعملون . ١٤ ١٨٤
ولا أدراكم به . ١٦ ٣٤
فبذلك فلتفرحوا . ٥٨ ٦١

هود

لا عاصم اليوم من أمر الله . ٤٣ ٨٤
ألا إنهم يثنون صدورهم . ٥ ١٨٥
ومن خزي يومئذ . ٦٦ ٨٩
هؤلاء بناتي هن أطهر لكم . ٧٨ ٣٤ ، ٣٦ ، ٤٢ ، ٦٥
يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه فمنهم شقيٌّ ومنهم سعيد. ١٠٥ ٧٠ ، ١٤٣
وإن كلا لما ليوفينهم . ١١١ ٥٤ ، ١٤٢

يوسف

نحن نَقُصُ عليك أَحسنَ القَصَص . ٣ ١٣٥
ونحن عصبة . ٨ ، ٤ ١٥٧
هيت لك . ٢٣ ٣٤
ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين . ٣٥ ٢٥

إبراهيم

قالت لهم رسلهم إن نحن إلا بشر مثلكم . ١١ ١٠١
وما أنتم بمصرخيَّ . ٢٢ ٥٦ ، ٦٣ ، ١٢٧ ، ١٣٤ ، ١٥٧ ، ١٦٣
فاجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم . ٣٧ ١٧٣
فلا تَحْسَبنَّ اللهَ مُخلِفَ وعدِه رسلَه ٤٧ ٥٧

الحِجر

فبم تبشرون . ٥٤ ٣٥

النحل

إنما قولنا لشيءٍ إذا أردناه إن نقول له كن فيكونُ .	٤٠	٤٩
لكي لا يعلم بعد علم شيئا إن الله عليم قدير .	٧٠	١٥٠

الإسراء

وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه ونُخْرِجُ له يوم القيامة ...	١٣	١٣٢
كل ذلك كان سئه عند ربك مكروها .	٣٨	٧٣
إذن لابتغَوا إلى ذي العرش سبيلا .	٤٢	١٣٧
يوم ندعو كل أناس بإمامهم .	٧١	٥٢

الكهف

نحن نقص عليك نبأهم بالحق .	١٣	١٣٥
ولبثوا في كهفهم ثلاثمئة سنين .	٢٥	٦٥ ، ٨٩
ويلبسون ثيابا من سندس وإستبرق .	٣١	٨٢ ، ١٢٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩
لكنا هو الله ربي ولا أشرك بربي أحدا .	٣٨	١٢٩
لا أبرح حتى أبلغَ مجمع البحرين .	٦٠	١٢١
قال ذلك ما كنا نبغ .	٦٤	٤٠

طه

فقال لأهله امكثوا .	١٠	٨٠
إن هذان لساحران .	٦٣	٥٠ ، ٦١ ، ١٠٢ ، ١٣١ ، ١٤٣ ، ١٧٦
لاتخافُ دَرَكا ولا تخشَى .	٧٧	٩٨
وواعدْناكم جانب الطور الأيمن .	٨٠	١٢٤

الأنبياء

وأسروا النجوى الذين ظلموا .	٣	٤١ ، ٥٠ ، ٦٠ ، ٧٠
فذلك نَجْزِيْهِ جهنَّم .	٢٩	١١١
رجالٌ لا تلهيهم تجارةٌ ولا بيعٌ عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاءِ الزكاة .	٧٣	١٥٦ ، ١٦١ ، ١٧١
وكذلك نجي المؤمنين .	٨٨	٥٥ ، ٦٨ ، ١٤١

الحج

ثم ليقطع فلينظر هل يُذْهبنَّ كيده ما يَغيظُ . ١٥ ٦٦

فاذكروا اسم الله عليها صوافَّ . ٣٦ ١٧٥

المؤمنون

وشجرةً تخرج من طور سيناء تَنْبُتُ بالدهن . ٢٠ ١٤٧

النور

كأنها كوكب دريٌّ . ٣٥ ٩٥

رجالٌ لا تُلهيهم تجارة ولا بيعٌ عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة . ٣٧ ١٥٦ ، ١٦١ ، ١٧١

فإذا اسْتأذنوك لبعض شأنهم فأذن لهم . ٦٢ ١٢٦ ، ١٣١ ، ١٣٨

الفرقان

ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء . ١٨ ٦٩

وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا إنهم ليأكلون الطعام . ٢٠ ١٠٣

الشعراء

قالوا سواء علينا أوعظت أم لم تكن من الواعظين . ١٣٦ ١٦٨

أولم يكن لهم آية أن يعلمه . ١٩٧ ١٤٣

فيقولون هل نحن منظرون . ٢٠٣ ١٤٠

النمل

وجئتُكَ من سبأٍ بنبأٍ يقين . ٢٢ ١٨٣

وكان في المدينة تسعة رهط . ٤٨ ١٥٥

القصص

فخسفنا به وبداره الأرض . ٨١ ١١٢

الروم

ولله الأمر من قبل ومن بعد . ٤ ١٤٦

وأثاروا الأرض وعمروها . ٩ ١١٣

وهو أهون عليه .	٢٧	١٦١
ومن آياته يريكم البرق خوفا وطمعا .	٢٤	١٨٠

سبأ

إن نشأْ نَخْسِفْ بهمُ الأرض .	٩	١٣١ ، ١٣٧
يا جبال أوبي معه والطير .	١٠	٣٧
تأكل منسأته .	١٤	٧٩ ، ١٢٠
لقد كان لسبأ في مسكنهم آية .	١٥	٧٩

فاطر

ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله .	٤٣	٩١

يس

إني آمنت بربكم فاسمعون .	٢٥	٩١
من بعثنا من مرقدنا .	٥٢	١٠٩

الصافات

قال هل أنت مطَّلِعون .	٥٤	١١١
إلا من هو صالِ الجحيم .	١٦٣	٨٣

ص

ولاتَ حينَ مناصٍ .	٣	٨٩

الزمر

إلى ربكم مرجعكم .	٧	٣٩
والسماوات مطويات بيمينه .	٦٧	١٤٨

غافر

يوم التنادي .	٢٢	٤٠
تْبِعُون أَهْدِكم سُبُلَ الرَّشاد .	٣٨	١٢٢

الشورى

ليس كمثله شيءٌ .	١١	١٧٢
ويمح الله الباطل	٢٤	٤٧

الزخرف

قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين . ٨١ ١١٤

الجاثية

ليَجزيَ قومًا بما كانوا يكسبون ١٤ ٥٦

الأحقاف

أتعدانني أن أخرج . ١٧ ٥٩

أولم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي
بخلقهن بقادر على أن يحيي الموتى . ٣٣ ٨٦ ، ١٤٥ ، ١٧١

ق

ما أنت عليهم بجبار . ٤٥ ٥٣

النجم

وأنه أهلك عادا الأولى . ٥٠ ٨٧

القمر

ذوقوا مسَّ سَقَر . ٤٨ ١٨٤

الرحمن

فيومئذٍ لا يُسْألُ عن ذنبه إنسٌ ولا جانٌّ . ٣٩ ١٢١ ، ١٤٧

متكئين على رفرف خضر وعبقري حسان . ٧٦ ٦٨

الواقعة

فلا أقسم بمواقع النجوم . ٧٥ ١٧٣

المجادلة

قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها . ١ ٤٩

استحوذ عليهم الشيطان . ١٩ ٢٨ ، ٧٨ ، ١٠٨

الممتحنة

وأنا أعلم بما أخفيتم . ١ ٩٧

الصف

يا أيها الذين آمنوا هل أدلُّكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم . ١٠ ١٢٤

المنافقون

ليُخرِجنَّ الأعزُّ منها الأذلَّ ٨ ٩٥

التحريم

يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله . ١ ٤٤

الحاقة

لنجعلها لكم تذكرة وتعيها أذن واعية . ١٢ ٩١ ، ١٧٩

ولم أدر ما حسابيه . ٢٦ ٨٢ ، ١٢٠

لم أوت كتابيهْ . ٢٥ ١٢٠

ما أغنى عني ماليهْ . ٢٨ ١٢٠

هلك عني سلطانيه . ٢٩ ١٢٠

المعارج

من الله ذي المعارج تعرج الملائكة والروح إليه . ٣-٤ ١٤١

نوح

دعوتهم جهارا . ٨ ٢٩

القيامة

يقول الإنسان يومئذ أين المفر . ١٠ ٧٥

وقيل من راق . ٢٧ ١١٧

الإنسان

إنا أعتدنا للكافرين سلاسلا وأغلالا وسعيرا . ٤ ٥٠

كانت قواريرا قواريرا من فضة . ١٥-١٦ ٩٤

عليهم ثيابُ سندسٍ خُضْرٌ و إستبرق . ٢١ ١٢٧

المرسلات

كأنها جِمالاتٌ صُفرٌ . ٣٣ ٥٩

النازعات

يقولون أإنا لمردودون في الحافرة . ١١٤

الطارق

خلق من ماء دافق . ٦ ٨٤

الفجر

والليل إذا يسري . ٤ ٤٠ ، ٤٧

البلد

فك رقبة . ١٣ ٨٥

الضحى

ما ودعك ربك وما قلى . ٣ ٤٤ ، ٤٩

الشرح

ألم نشرح لك صدرك . ١ ١٥٧ ، ١٧٦

العلق

أن رآه استغنى . ٧ ١٦٩ ، ١٧٨

القدر

سلام هي حتى مطلع الفجر . ٥ ١٧١

البينة

أولئك هم خير البرية . ٧ ٤٤

قريش

لإيلاف قريش . ١ ١٥٦

الإخلاص

قل هو الله أحد الله الصمد . ١-٢ ٦٤ ، ١٠٩ ، ١٤٢

* * *

٢- فهرس المسائل النحوية والصرفية

الإبدال

إبدال العين من الحاء : ٢٥

الاتباع المغير لحركة الإعراب وغيرها : ٨٠ ، ١٠٢، ١٢٥

الاختلاس

اختلاس ياء المضارع اليائي اللام : ٤٠ ، ٤٧

اختلاس ياء الاسم المنقوص : ٤٠

اختلاس ياء ضمير المتكلم غير المضاف إلى المنادى (ابن أمَّ) : ٦٠ ، ٧٠

اختلاس الألف اكتفاء بالفتحة،نحو (تر) : ١٦٩، ١٧٨

الاختلاس في هاء الضمير في نحو(نؤته) : ١٧٥

الإدغام

إدغام الجيم في التاء : ١٤١

إدغام الدال في السين : ٤٩

إدغام الراء في اللام : ٧١، ١١٦، ١٢٦، ١٣٨

إدغام الميم في الباء : ٩٠ - ٩١ ، ١٥٠

إدغام النون في الراء (من راق) : ١١٧

إدغام الضاد في الطاء (اطَّرَّ) : ١١٠ ،١٢٥

إدغام الضاد في الشين : ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٨

إدغام الظاء بالتاء : ١٦٨

إدغام الشين في السين : ١٣٧

إدغام الفاء في الباء : ١٣١ ، ١٣٧

إدغام اللام في النون (هل نَّحن) : ١٤٠

إدغام الواو المبدلة من همزة في التاء (اُتُّمن) : ١٢٧

فك ما يجب إدغامه : ١٥٣

الأدوات

مجيء (من) الجارة لابتداء الغاية المكانية : ١٤٦

إعمال حرف الجر محذوفا : ١٥٩

حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط : ١٦٢

إضمار (أن) مهملة قبل المضارع (أريد أدرس) : ١٨٠-١٨١

الاستثناء

رفع المستثنى بـ (إلا) في الاستثناء التام المتصل المثبت : ٦٧-٦٨

إسكان حرف الإعراب ٧٢-٧٣، ٩١-٩٢ -١٠١،١٠٢ ١٠٤، ١١٧، ١٨٢

إسكان المفتوح نحو(مرْض)١١٠

اسم التفضيل

استعمال (أفعل) التفضيل بمعنى اسم الفاعل أو الصفة المشبهة : ١٦١

اسم الفاعل

مجيء (فاعل)بمعنى(مفعول) : ٨٤

اسم المكان

كسر اسم المكان(مفعِل)من الثلاثي الصحيح المجرد : ٧٩ ، ١٢١

الإشباع

إشباع فتحة النون في الضمير (أنا) في الوصل : ٨١-٨٢ ،٩٧، ١٠٥،١٢٩-١٣٠

إشباع الفتحة : ١١٣-١١٥،١٧٣

إشباع الضمة : ١٧٣

إشباع الكسرة : ٩٨

الإضافة

الفصل بين المتضايقين : ٥٥،٥٧،٩٠،٩٩،١٠٨،١٢٦،١٣٠،١٥٣،١٦٠،١٧٠

الإعلال

قلب الياء الساكنة المضموم ما قبلها ياء (موقن) : ٤١، ٧٦.

تصحيح الواو حيث يجب إعلالها (استصوب) : ٢٧- ٢٨،٧٨، ١٠٨، ١٥٣

قلب الواو المتحركة المتحرك ما قبلها ياء (ثِيرة) : ١٠١

قلب الياء ألفا إذا انفتح ما قبها : ١٠٢

الأمر

لام الأمر مع المضارع المسند إلى المخاطب (فلتفرحوا) : ٤٨،٦١

إعمال لام الأمر مضمرة : ١٢٤

إسكان لام الأمر قبل (ثم) : ٦٦

التقاء الساكنين

التخلص من التقاء الساكنين بكسر واو ضمير الجماعة (اشتروِا الضلالة) : ٦١

التخلص من التقاء الساكنين بحذف نون التنوين (أحدُ اللهُ) : ٦٤،١٠٩،١٤٢
التقاء الساكنين على حدِّه : ٧٦
التقاء ثلاثة سواكن : ١٨٥
التقاء الساكنين : ٨٧، ٨٩، ١٠٠، ١٠٤، ١١٦، ١١٧، ١٣٠، ١٣٥، ١٤٩، ١٦١.
التضمين : ١٦٣،١٨١
التلتلة : ٢٥
الجر على الجوار : ١٢٤،١٥٣ .

الحال

تقدم الحال على عاملها المعنوي : ١٤٨
مجيء الحال مصدرا : ٢٨ -٢٩
مجيء الحال معرفا بـ (أل) : ٩٥
مجي جملة الحال ماضوية الفعل بلا واو ، و (قد) : ٦٥
الحرف المشبه بالفعل
رفع اسم (إنَّ) إن هذان لساحران : ٥٠،٦١،١٠٢، ١٣١، ١٤٣، ١٤٨، ١٧٦

الزيادة

زيادة الفاء في باب التوكيد اللفظي : ٦٢
زيادة الفاء في خبر المبتدأ : ٧١
زيادة الباء في خبر (أن) : ٨٦، ١٤٥،١٧١
زيادة الباء في المفعول به : ١٤٧
زيادة الكاف في خبر (ليس) : ١٧٢
زيادة اللام في خبر (أنَّ) : ١٠٣
زيادة اللام في خبر (أمسى) : ١٠٣

الضمير

إفراد الضمير العائد على المثنى : ١٤٥
إسكان هاء الضمير المفرد الغائب : ٥٥ ، ٨٨ ، ١٧٧
ضم هاء ضمير المفرد المسبوق بكسر أو ياء نحو (لأهلِهُ) : ٨٠ ،١١١ ، ١١٢
حذف ضمير النصب العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر : ٣٣
العطف على المضمر المخفوض بلا إعادة الخافض : ٥٦، ٦٥، ٧٣، ٧٩، ٩٤

٩٥، ١٠٠،١٢٣، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٢، ١٤٩، ١٥٩.
الإضمار قبل الذكر لغة أكلوني البراغيث : ٤٠-٤١، ٥٠، ٦٠، ٧٠-٧١، ١٧٧
مجيء ضمير الفصل قبل النكرة : ٣٤،٣٦،٤٢،٦٥
كسر ياء المتكلم : ٥٦-٥٧، ٦٣، ١٢٧، ١٣٣، ١٣٤، ١٤٣

الفعل

إهمال (ودع) : ٤٤، ٤٩، ١٠٥
حذف الفعل : ٥٤ ، ٥٦ ، ٩٨ - ٩٩
نصب المضارع المعطوف على المرفوع بعد (ليت) : ٣٨
نصب المضارع بـ (لم) : ١٥٧، ١٧٦
جزم المضارع بـ (لن) : ١٧٦
توكيد المضارع بالنون بعد (لم) و (ربما) و (ما) : ١٥٧-١٥٨
فتح نون رفع المضارع المسند إلى المثنى (تعداننى) : ٥٩
تنكير اسم(كان) وتعريف خبرها : ٨٨، ١٤٣.
رفع المضارع بعد (أن) الناصبة : ٩٧
عدم جزم المضارع بحذف حرف العلة (لم يأتيك) : ٩٨

القلب المكاني

القلب المكاني في نحو (شاك) : ٨٣

مبالغة اسم لفاعل

مجيء (فعَّال) من الثلاثي المزيد (أفعل) : ٥٣

المصدر

كسر عين المصدر من الثلاثي المجرد مفْعِل : ٣٩-٤٠، ٧٥، ١٠٠، ١٠١،١٧١
إبقاء الواو في المصدر (وجهة) : ١٧٢
ضم عين المصدر الميمي (مفعُلة) : ٦٢،٨١
حذف هاء التعويض من المصدر نحو (إقام) و (إيتاء) : ١٥٦،١٦١،١٧١

الممنوع من الصرف

صرف ما لا ينصرف : ٣٨، ٥٠، ٩٤، ١٧٦
عدم صرف المنصرف : ١٨٣

الموصول

حذف الضمير المبتدأ من صدر جملة الصلة بغير طول : ٤٢-٤٣، ١٤٦

استعمال (ما) للعاقل : ٥٣-٥٤

النداء

العطف على المنادى المفرد العلم بالنصب أو البناء على الضم : ٣٧

النصب بنزع الخافض : ١١٢،١٦٢، ١٨١

التوهم ؛ العطف على التوهم : ١٨١

الهمز

قلب الهمزة الساكنة المضموم ما قبلها ياء : ٤١، ٧٦

التخفف من اجتماع الهمزتين بحذف إحداهما : ٧١

تخفيف همز نحو (نبيء ومقروء) : ٤٤، ١١٨

تخفيف همزة (سُئِل) : ١٧٤

تحقيق الهمزتين المتتاليتين في كلمة (أئمة) : ١٠٩، ١٣٤، ١٥٥-١٥٦ ،١٦٨

حذف الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها (مستهزون) : ٧٠

حذف همزة نحو(منسأة)٠١٢٠

قلب الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها ألفا (منسأة) : ٧٩، ١٢٠

وصل همزة (إستبرق) : ٨٢، ١٢٧، ١٧٨

حذف همزة (أرأيت) : ٨٨، ١٢١

همز ألف نحو (جانٍّ) : ١٢١-١٢٢، ١٤٧

همز ياء (ضياء) : ١٠٨

همز الواو المفتوحة المضموم ما قبلها (خطوات) : ١١٨

همز الياء في عين (مفاعل) نحو (معائش) : ٤٤ ، ٥٩، ٦٦، ٧٣، ٩٠، ١٣٥، ١٤١

الوقف

إثبات هاء الوقف في الوصل : ٨٢، ٩١، ١٢٠-١٢١، ١٣٩

الوقف على هاء التأنيث بالتاء : ١٠٢

إجراء الوصل مجرى الوقف : ١٠٥

* * *

السِّيرَة الذَّاتِيَّة لِلْمُؤَلِّف

* الدكتور محمد عبدو فلفل .
* من مواليد ١٩٦٠/٢/١٨ حماة / قرية خطاب .
* حصل على درجة الماجستير في النحو والصرف (جامعة دمشق ١٩٩٠) والدكتوراة في النحو والصرف (جامعة دمشق ١٩٩٣) .
* **عمل** عميدًا لكلية الآداب الثانية بجامعة البعث بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٩ .
* **درَّس النحو** في قسم اللغة العربية وآدابها (كلية الآداب ـ جامعة حلب (١٩٩٤ ـ ١٩٩٦) كما درَّس النحو والصرف في معهد الفتح الإسلامي بدمشق (١٩٩٨ ـ ٢٠٠٢) ، وأعير إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام بالرياض (٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٧) .
* **ناقش** أكثر من خمسين رسالة جامعية بين ماجستير ودكتوراه في جامعات دمشق ، وحلب، والبعث، وبيروت، و الملك سعود ، والإمام محمد بن سعود ، كما أشرف على عدد من رسائل الماجستير والدكتوراه في جامعات البعث، وحلب،والإمام محمد بن السعود.
* **حكَّم** قرابة ستين بحثًا أكاديميًّا في عِدَّة مجلات جامعية وبحثية سورية وعربية .
* **له عدد كبير من المقالات** والبحوث المنشورة في المجلات بالوطن العربي .
* **من مؤلفاته :**

١- اللغة العربية ثوابت ومتغيرات؛ دراسات في التغيُّر اللغوي الدواعي والآفاق . ط١ دار الينابيع دمشق ٢٠٠٢ .

٢- الشاذ عند أعلام النحاة؛ تعليله وتأويله والاستدلال به وردُّ ه . ط١دار الرشد الرياض ٢٠٠٥ .

٣- اللغة الشعرية عند النحاة؛ دراسة للشاهد الشعري والضرورة الشعرية في النحو العربي . ط١. دار جرير . عمان ٢٠٠٧ .

٤- معالم التفكير في الجملة عند سيبويه. ط١. دار العصماء . دمشق ٢٠٠٩ .

* * *